

TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/380
29 July 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة العاشرة

بانكوك، تايلند

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد العاشر

(A) GE.99-52570

المحتويات

الفقرات

الفصل

إلى ما يتعدى توحيد الأسواق: مجتمع عالمي قوامه التعاون ومشاطرة
المعارف من أجل الأمن والتنمية
بعض الخواطر الشخصية - روبنز ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد

١٢ - ١	 مقدمة
٦٥ - ١٣	 الأول- العولمة والتنمية: أسباب المأزق الحالي
٣٤ - ١٦	 ألف - مواطن الضعف في البيئة الخارجية
	١- التحرير المالي وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وعدم الاستقرار في
٢٠ - ١٦	 عملية التنمية
٢٩ - ٢١	 ٢- عدم كفاية التمويل من أجل التنمية ومشكل الديون
٣٤ - ٣٠	 ٣- التنمية والنظام التجاري الدولي
٦٥ - ٣٥	 باء - القيود الداخلية للبلدان النامية
٤٤ - ٣٦	 ١- السمات الهيكلية
٥٥ - ٤٥	 ٢- المعرفة والمهارات والشركة
٦٥ - ٥٦	 ٣- السياسات المحلية للبلدان النامية ونماذج التنمية
	الثاني- نحو التزام دولي جديد إزاء النمو والتنمية: تعزيز توجيه الاقتصاد
٩٤ - ٦٦	 العالمي المعولم
٦٩ - ٦٧	 ألف - الالتزام بتحقيق نمو مرتفع ومطرد
٩٤ - ٧٠	 باء - تيسير التجارة الدولية والأموال والمعرفة
٧٧ - ٧١	 ١- النظام التجاري: توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية
٨٦ - ٧٨	 ٢- بنية مالية من أجل التنمية
٩٤ - ٨٧	 ٣- نحو تعزيز توجيه المعارف من أجل التنمية
١٤٢ - ٩٥	 الثالث - الأونكتاد: مؤسسة قائمة على أساس المعرفة في خدمة التنمية
١٠٤ - ١٠٠	 ألف - مجالات القضايا الأساسية

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات
الثالث (تابع)	
باء - فهم ديناميّة العولمة والاعتماد المتبادل والتنمية	١١٠ - ١٠٥
جيم - التجارة والتنمية	١٢٩ - ١١١
١ - خطة إيجابية للبلدان النامية في المفاوضات التجارية	١٢٢ - ١١٦
٢ - أهمية السلع الأساسية	١٢٥ - ١٢٣
٣ - الخدمات والتجارة الإلكترونية	١٢٧ - ١٢٦
٤ - كفاءة التجارة	١٢٩ - ١٢٨
دال - الاستثمار والتنمية	١٣٩ - ١٣٠
١ - البحوث وتحليل السياسات	١٣٤ - ١٣٣
٢ - بناء القدرات	١٣٦ - ١٣٥
٣ - تعزيز توافق الآراء	١٣٩ - ١٣٧
هاء - أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية النامية	١٤٢ - ١٤٠
الرابع - الشراكات والفعالية: تأثير الأونكتاد المتزايد في التنمية	١٩٠ - ١٤٣
ألف - التعاون التقني	١٦١ - ١٤٧
١ - تساوق البرامج العادية والخارجة عن الميزانية: التحدي المتمثل في تحديد الأولويات	١٥٣ - ١٤٨
٢ - تساوق البرامج العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية: إدارة الموارد	١٥٧ - ١٥٤
٣ - دور الدول الأعضاء	١٦١ - ١٥٨
باء - الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى	١٦٨ - ١٦٢
١ - التنسيق: الأهداف	١٦٥ - ١٦٣
٢ - الأونكتاد وغيره من المنظمات ذات المنحى الإنمائي: القضايا المتعلقة بتقسيم العمل	١٦٨ - ١٦٦
جيم - الأونكتاد والمجتمع المدني والقطاع الخاص	١٧٩ - ١٦٩
١ - الشراكات مع القطاع الخاص	١٧٤ - ١٧١
٢ - إدماج المجتمع المدني في النقاشات الجارية في الأونكتاد	١٧٩ - ١٧٥
دال - الأونكتاد في بداية القرن الحادي والعشرين: ملاحظات ختامية	١٩٠ - ١٨٠

إلى ما يتعدى توحيد الأسواق:
مجتمع عالمي قوامه التعاون ومشاطرة المعارف
من أجل الأمن والتنمية

بعض الخواطر الشخصية

روبنز ريكوبيرو
الأمين العام للأمم المتحدة

ثمة طرق أفضل لإنهاء قرن (بل وألفية) من إنهائه بحرب تتخللها أزمة اقتصادية كبيرة وسط نوبات متكررة من الذعر الغذائي. وخلافا للتنبؤ الخيالي، فإن عالمنا ينتهي بدوي، وليس بأنين.

إن الحروب والأزمات وحالات الذعر الغذائي يجمع بينها أثر مشترك. فهي تولد الخوف والقلق وانعدام الأمن. وهي لا تفعل ذلك بإلحاق ألم فعلي فحسب، بل أيضا بالتهديد بحرماننا من إمكانية أن يكون لنا مستقبل من أي نوع. ونظرا لأننا نعيش من أجل المستقبل بقدر ما نعيش من أجل الحاضر، إلى حد ما، حيث نخطط باستمرار الخطوة التالية التي ينبغي لنا اتخاذها، فإن من الصعب تصور الحياة دون توكي مستقبل أفضل.

لكن الحياة لا يكون لها معنى إلا إذا كنا قادرين، حاضراً ومستقبلاً، على تلبية حاجتي الإنسان الأساسيتين، ألا وهما الأمن والعاطفة.

إن الدول والحكومات والمنظمات الدولية قد أنشئت أساساً لغرض جوهري هو توفير الأمن. فهل هي ما زالت تنهض بمهمتها في هذا العالم الذي يشهد ثورة؟

إن أكبر تهديد للأمن كان يأتي، حتى بضع سنوات خلت، من الاعتداء الخارجي والحرب بين الدول. وبفضل مجموعة متنوعة من العوامل، بما فيها حسن الطالع، وبقدر ضئيل ما، بمساعدة المنظمات الدولية، من قبيل الأمم المتحدة، تمكّننا بالكاد من تجنب التدمير المتبادل المحقق. لكن الحرب الباردة، و"توازن الرعب"، وانقسام العالم إلى كتلتين، وانقسام أوروبا وألمانيا وبرلين وفيت نام، والمواجهة الأيديولوجية، والشيوعية الاستبدادية، قد باتت جميعها من مظاهر الماضي. هذا ليس بالإنجاز البسيط، وينبغي لنا أن نكون ممتنين لذلك.

غير أننا ما أن تصدينا لخطر الإبادة النووية، تعين علينا مواجهة وسيلة وحشية أخرى من وسائل التدمير والقسوة، ألا وهي الحروب الأهلية والتطهير العرقي والإبادة الجماعية - في كمبوديا وفي أفريقيا وفي البوسنة، والآن في كوسوفو. فلا الأمم المتحدة ولا المنظمات الإقليمية أو التحالفات العسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي

(الناتو) كانت قد أنشئت للتصدي لتفشي الحروب التي تنشب داخل الدول. فهل من الغريب أنها لم تكن قادرة على منع نشوب هذه المنازعات وأن سجلها في التعامل معها ما برح متنوعا للغاية ما أن أصبح العنف علنيا؟

إن المفارقة المأساوية في حرب كوسوفو - وهي حرب باتت فيها حالات الوفاة والإصابة بين المدنيين هي القاعدة، لا الاستثناء، وكان فيها المدنيون هم، عمليا، الضحايا الوحيدون - تؤكد شيئا يكمن في صميم حالة الارتباك والانذهال الراهنة. باختصار، إن القدرة على الاختيار المحدد بين تأكيد القيم وإنكارها ما برحت تتزايد صعوبة. والخيارات المتاحة هي، بدرجة أكبر، ذات طابع تبادلي إشكالي بين قيم متساوية الأهمية.

إن النقاش العام في بلدان الناتو بشأن كوسوفو لم يركز على الغايات - فقد كان الجميع متفقين على وجوب وقف التطهير العرقي - بل ركز على الوسائل. فهل كان من الممكن التوفيق بين القيمة المقدسة لأرواح جنود جانب ما والقيمة النفيسة بالقدر ذاته لأرواح مدنيي الجانب الآخر؟ وهل كان بالإمكان الحيلولة دون ما سجل من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، في إطار الأمم المتحدة وليس خارجه؟ وهل ينبغي للأسباب التي سبقت للتدخل في كوسوفو أن تسري أيضا على حالات مماثلة في بلدان أخرى، خارج نطاق أوروبا ووهج أضواء التلفاز؟

إن طرح هذه الأسئلة لا يعد طعنا في القرارات المتخذة مؤخرا: فالغرض منه هو مجرد إظهار أنه، حتى داخل البلدان المشاركة في حملة كوسوفو، يبدو أحيانا هامش الاختيار محددا ومنقوصا وانتقائيا. كما أن طرح الأسئلة على هذا النحو ينبغي ألا يستخدم عذرا للتراخي والشلل: ففي الحالات القصوى مثل الحالة في كوسوفو، يجب إيلاء الأولوية دوما للإنسان. والمثال الذي يتعين تجنبه هو ما حدث في رواندا، حيث قُتل ما يقدر بمليون شخص بينما كان العالم بأكمله ينظر في اتجاهات أخرى.

كلما تم السعي إلى تكريس قيم معينة على حساب قيم أخرى، يظل الواقع أن العمل، حتى عندما يكون عاجلا وضروريا، لا يمكن أن يتملص من مناقشة مقطّعة للقلب. هذه المناقشة تخلف وراءها شعورا باللبس والارباك، وهو، في حد ذاته، مصدر كثير من الاعتلال المعاصر.

إن التكنولوجيا، أي المعارف التطبيقية - تبدو قريبة إلى تحقيق الحلم البشري القديم المتمثل في جعل الإنسان لا يُقهر، أي أن تكون لديه القدرة على شن حرب دون أن يتكبد خسائر. وربما يبدو من المناقض لذاته أن هذا التطور الذي يبدو مستحسنا قد يؤدي، في نهاية الأمر، إلى إحداث اختلال حقيقي أو ظاهر في المعادلة بين تكاليف الحرب ومنافعها، هذا الاختلال الذي قد يصبح متحيزا بعض الشيء لصالح العنصر الثاني. هذه حالة من الحالات التي من الواضح فيها أن المعرفة تعمل على ترسيخ السلطة. ولكن ما هو الأثر الذي سيحدثه هذا التطور في تصور الأمن لدى من لا يمتلكون التكنولوجيا الناجعة؟ إن أفضل ضمان من تزايد انعدام الأمن لدى من لا يمتلكون التكنولوجيا هو إذا ما عملت مظاهر التطور الكبير والسريع هذه في سبيل شن الحروب على تعزيز مفهوم الأمن الجماعي، لا على تقويضه؛ أي أنه ينبغي وضعها بوضوح في خدمة الأمن والشرعية الدوليين. إن القيام بذلك سيتطلب إيجاد آلية أفضل لاتخاذ القرارات، تكون أقل عرضة للشلل الذي كانت تحدثه الحرب الباردة وقادرة على

التغلب على الحيرة، في كثير من الأحيان، بين التصرف بحسم، حتى تضحيةً ببعض القيم، أو الحفاظ على قيم معينة على حساب التراخي إزاء الاخلال بالمثل العليا.

إن لا شيء سوى آلية ديمقراطية وفعالة من هذا النوع يمكن أن يؤمل منها اجتذاب دعم من لديهم وسائل العمل ورضا الأغلبية، مانحين بذلك شرعية لا خلاف عليها لسلطة تمثل تقارباً أكبر كثيراً بين التطلعات والقيم مما هي الحال في الواقع. لهذا السبب، لا يسع العالم أن يستغني عن الأمم المتحدة، المصدر الرئيسي للشرعية في النظام الدولي والمحفل العالمي الحقيقي الوحيد الذي يمكن فيه القيام بعملية التوصل إلى توافق الآراء، هذه العملية التي لا غنى عنها.

إن علاقة الإنسان بالبيئة تطرح أيضاً الصلة السببية ذاتها لطاقة توليد المعرفة التكنولوجية (أي طاقة تسخير الطبيعة، هذه المرة)، وتكمن المفارقة هنا في أن تلك الطاقة تعمل على إيجاد أمن أقل بدلاً من توليد المزيد منه. فالقوى التي أسفرت عن قرنين من التوسع الصناعي وزيادات لم يسبق لها مثيل في الثروة والرفاه هي ذات القوى التي باتت تهدد بالخطر الغلاف الجوي والمناخ والمحيطات والغابات، وفي الآونة الأخيرة، الأسرار الحميمية للحياة نفسها.

عندما ألف إيمانويل مونييه Emmanuel Mounier كتابه **الخوف الكبير من القرن العشرين** *La grande peur du vingti me sic le*، كان يفكر بقضية الإبادة النووية. فالمخاوف الكبيرة الآن هي من خطر وقوع حوادث نووية، كتلك التي وقعت في تشرنوبيل، وحوادث انسكاب النفط، وتسمم المحيطات، وتلف الأوزون، والاحترار العالمي، واختفاء الغابات، وانقراض الأنواع. إن قدراً كبيراً من اعتقادنا القديم، والساذج نوعاً ما، بمزايا العلم والتكنولوجيا قد انهار. ونشأ بدلاً منه التصور بأن العلماء والمسؤولين الحكوميين كانوا، حسبما زُعم، إما مسؤولين مباشرة عن مشاكل معاصرة من قبيل "مرض جنون البقر"، أو النزاع بين بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية بشأن حقن المواشي من الأبقار بكميات كبيرة من الهرمونات، أو المخاوف المتعلقة بالأغذية المحورة جينياً، أو الفشل في إيجاد علاج للإيدز، أو أنهم، ومعهم الشركات التجارية الكبيرة، لم يستطيعوا التصدي لتلك المشاكل.

إن ما يربط بين كثير من هذه المسائل التي تبدو متفاوتة هو خوف أعداد كبيرة من الناس العاقلين، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، وهو خوف بدائي في كثير من الأحيان، لكنه بديهي مع ذلك، من أن ثمة قوى مجهولة خارجة عن إرادتهم وغير مساءلة تجاه أحد - من بيروقراطيات بعيدة، وشركات عبر وطنية هائلة ومنظمات دولية تجتمع خلف أبواب مغلقة - ما فتئت تسيطر على حياتهم. إن رد الفعل هذا بشري ومفهوم. لكن تفهم هواجس من يرغبون في إعادة الصلة المتصدعة بين البشرية والطبيعة لا يساعد على ضمان الاختيارات الصعبة التي يتعين القيام بها. فهل ينبغي لنا أن ندعو إلى وقف النمو الاقتصادي، حتى لدى من هم متكئون في التنمية ومن ما زالوا يعانون من قلة الانتاج، بغية إنقاذ بيئة عالمية معرضة للخطر من جراء إفراط الآخرين في الانتاج والاستهلاك؟ هل ينبغي للمبدأ الوقائي أن يشكل سبباً كافياً للتخلي عما تعد به الهندسة الوراثية من إيجاد علاج للأمراض أو إحداث ثورة في الزراعة؟

إذا أمعنا النظر في الاقتصاد، نجد أن انتشار حالة انعدام الأمن عبر سائر البلدان لا يختلف في مجال الاقتصاد عنه في المجالات الأخرى. فالقرن يشارف على الانتهاء في ظل فشل في حل مشكلتين رئيسيتين، هما البطالة الواسعة النطاق وعدم التكافؤ المتزايد. فليس ثمة نظام لتنظيم الانتاج استطاع قط أن يوفر عملا منتجا لكل رجل وامرأة يريدون العمل. وما برحت حالات التفاوت في توزيع الثروة والدخل آخذة في الارتفاع، سواء داخل الدول أم فيما بينها. وتفيد دراسة اضطلع بها مؤخراً ريموند و. بيكر وجنيفر نوردن أن "علينا أن نتوقع استهلال القرن القادم بحدوث تباين في الدخل بين الخمسين الأعلى والأدنى ربما بنسبة ١٥٠ إلى ١، إن لم تكن قد بلغنا هذه النسبة بالفعل"^(١) ومع عكس اتجاه كان قد ترسّخ إثر الثورة الصناعية، بات ضمان العمالة مدى الحياة من أمور الماضي. فالوظائف ما برحت نادرة وغير ثابتة. وعدم الثبات هو نقيض الضمان. وعلى نحو ما قاله مؤخراً أحد الموفدين لدى منظمة العمل الدولية، إن العالم قد أصبح مقلوبا رأساً على عقب: ففي حين أن الرجال البالغين لا يستطيعون الحصول على عمل وأصبح لا بد لهم من العودة إلى المدارس لكي يصبحوا "قابليين للتوظيف" مجدداً، يجري تشغيل الأطفال الذين ينبغي لهم أن يكونوا في المدارس.

وفي المناطق الفقيرة من العالم، أي في الكثير من أنحاء المعمورة، عملت الأزمة الاقتصادية التي بدأت في آسيا منذ سنتين على التشكيك في مجرد إمكانية تحقيق تنمية مستدامة. هذه الأزمة، وهي الأزمة النقدية والمالية الخطيرة الخامسة في السنوات العشرين الأخيرة، تستحق حقاً تسميتها "أزمة التنمية"، وذلك لأسباب رئيسية ثلاثة: أولاً، أنها أصابت، حصراً تقريباً، معظم البلدان النامية، واستثنت في الوقت ذاته، بل ونفعت الاقتصادات الصناعية من خلال هبوط أسعار السلع ونزوح رؤوس الأموال ورخص أسعار الواردات المصنوعة، نتيجة لتخفيض قيم العملات. وثانياً، ومن المفارقات، أنها كانت أكثر تدميراً إلى حد كبير بالنسبة إلى أكثر الدول النامية تقدماً، حيث أثارت شكوكاً خطيرة بشأن ما إذا كانت التنمية، على نحو ما كان مفترضا منذ أمد طويل، عملية تقلل من تعرض الاقتصادات للصدمات الخارجية. وثالثاً، أوجدت الأزمة حالات عدم يقين وأثارت أسئلة بشأن ما إذا كان سيتسنى، عندما تنتهي الأزمة، استعادة مستويات الأداء الاقتصادي التي شكلت الإثبات المقنع الوحيد حتى الآن لإمكانية التنمية عبر عقود عديدة؛ أي تجربة مجموعة البلدان التي كانت تلقب في وقت ما بـ "تمور آسيا".

وفقد الملايين من الناس وظائفهم في البلدان المتأثرة؛ ففي غضون أسابيع، اندثر ثلاثون عاماً من التقدم المحرز في مكافحة الفقر؛ وعادت حالة الكرب واليأس وانعدام الأمن، وفي بعض الحالات، الانحلال السياسي والعنف، عودة قوية. ولأول مرة منذ سنوات عديدة، كان النمو الاقتصادي في البلدان الغنية في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ أعلى بدرجة لا يستهان بها منه في الدول الفقيرة، حيث عمل على توسيع الهوة بين هاتين المجموعتين بدلاً من تضيقها.

إن حالات التباين في أثر الأزمة، نتيجة للفروق في القوة والمعرفة، قد عادت إلى الظهور في الاقتصاد، على غرار ما حدث في مجالي الأمن السياسي أو البيئي. إن تخفيضات قيمة العملة في المملكة المتحدة أو إيطاليا في مطلع التسعينات لم تفض إلى انهيار مالي أو إلى انسحاب المستثمرين بأعداد هائلة، كما حدث في تايلند أو جمهورية كوريا في عام ١٩٩٧. فهل يعزى ذلك إلى أن البلدين الأوروبيين ذوي الاقتصادين الصناعيين كان لديهما قوة

اقتصادية أكبر أم "قواعد أساسية" أفضل أم دراية ومهارات أكثر عن كيفية وضع لوائح ناظمة للأسواق المالية والإشراف على هذه الأسواق؟

وفي مضمار اتخاذ القرارات الاقتصادية، فإن الخيارات المتاحة، من حيث القيم البشرية، هي أكثر إرضاءً من الاختيارات العملية في ميادين أخرى. هل ينبغي لنا أن نضحي نهائياً بالضمان الوظيفي وأن نطلب إلى الناس أن يقبلوا بعدم الضمان كوضع "طبيعي"، بوصفه الثمن الواجب دفعه لقاء مرونة سوق اليد العاملة، على أمل توليد مزيد من الوظائف في نهاية المطاف؟ هل من الضروري، في سبيل بلوغ هذا الهدف، تخفيض كلفة اليد العاملة إلى درجة مضاعفة أعداد الفقراء العاملين، مع ما يترتب على ذلك من تزايد حالات البؤس والتفاوت المفرط؟ هل بات محكوماً على البلدان النامية أن تجعل ما توليه من أولوية للنمو خاضعاً لأهواء الأسواق المالية السريعة التقلب؟

يرد في مقالة بيكر ونوردن ما يلي: "إن عالماً تربطه شبكات نقل ومواصلات منخفضة الكلفة، لا سيما محطات التلفاز والهواتف الخلوية والانترنت، لا يمكن التوقع أن يظل متوائماً فيما تبلغ نسبة التفاوت في الدخل بين فئاته الرئيسية ١٥٠ إلى ١. إن وجود ١٠٠٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع جنباً إلى جنب مع ١٠٠٠ مليون نسمة ينعمون برفاه متنام في كوكب آخذ في الصغر المتواصل والتكامل المتزايد هو وضع ليس قابلاً للاستدامة.... إن وجود تفاوت عالمي بنسبة ١٥٠ إلى ١ هو أمر محفوف بالمخاطر على الأغنياء والفقراء على حد سواء".

إن السيدة ساداكو أوغاتا، التي، بصفتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تعرف أكثر من معظم الناس عن المآسي البشرية، قد ذكرتنا في كلمة ألقاها في متحف الجائحة بأنه "لا يمكن العولمة إلا بعد أن نضع نهاية للإبادة الجماعية".

إن هذه الرسالة واضحة للعيان، وهي: أولاً، لا توجد حدود جامدة تفصل بين أبعاد الأمن المترابطة، سواء كانت ذات طابع سياسي أم اقتصادي أم بيئي؛ ثانياً، لا يمكن حصر العولمة في نطاق الاقتصاد.

هذا ما كان يقصده الرئيس فرانكلن د. روزفلت عندما قال منذ ما يزيد عن الخمسين سنة إنه ينبغي للبشرية جمعاء أن تكون متحررة من الخوف ومتحررة من العوز. هذه أيضاً هي ركيزة كون حقوق الإنسان وحدة واحدة لا تتجزأ: من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، والحق في التنمية.

وفي الوقت ذاته، فإن الصفة العالمية لبعض القيم الصميمية تقتضي منا جميعاً وتفرض علينا جميعاً، أغنياء وفقراء على السواء، مسؤولية مشتركة. ويسري ذلك يقينا على حقوق الإنسان والبيئة العالمية. ولكن كيف يمكن للمرء أن يتوقع من الفقراء أن يشاطروا المسؤولية في هذه المجالات إذا لم يقدم الأغنياء دليلاً على التضامن ذاته في مكافحة الفقر والتخلف؟ إن ما تشهده المعونة الإنمائية الرسمية من تقلص ملحوظ لا مبرر له هو مؤشر مقلق للغاية على اتجاه قد يقوض الأساس الأخلاقي الذي تقوم عليه القيم الجوهرية العالمية. ولا يمكن أن يوجد سوى أساس واحد

من هذا القبيل، ألا وهو الوحدة الأساسية للبشرية. بيد أن الاعتقاد بهذا المفهوم يجب أن يتجسد في الأعمال فضلا عن الأقوال.

عندما تقول السيدة ساداكو أوغاتا إن العولمة لا يمكن أن تتعايش مع الإبادة الجماعية، فإنها تؤكد فقط أن العولمة، كما تبرز إسمها، لا بد أن تكون شمولية لا استثنائية، تشاركية لا تهميشية، وأن تعمل على إيجاد حياة غنية بكل ما تتصف به من تنوع، لا على إيجاد تماثل يوحد بين الفقر والموت.

إن لكلماتها بعداً آخر، وهو بعد يستحق الإبراز. إنها تفيد، وأوافقها على ذلك، أن العولمة ليست نتيجة تاريخية نهائية، أو أمراً واقعاً فرضته علينا قوى خارجية عن إرادتنا، أو ثابتة لا تتغير، كالنظم السماوية. فهي، بالأحرى، "عمل جارٍ"، وعملية نكون فيها، في الوقت ذاته، الفاعلين والمفعول بهم على السواء. إن العولمة في مظاهرها المختلفة ما زالت في مراحلها الأولى. إن سور برلين لم يسقط إلا منذ عشر سنوات، وأعقب ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية في أوروبا، الأمر الذي شكّل زلزالاً سياسياً واجتماعياً وضع نهاية للتغاير الايديولوجي وأوجد الأوضاع المؤاتية لتقارب الأفكار والقيم، وهو ما تتصف به العولمة اليوم.

وكما يقول ستيفن كمنز^(٢): "... بينما يكتب (ال) بعض ... وكأن العولمة باتت مجموعة مكتملة أو منتهية تقريباً من العلاقات والنظم، فهي، بشكلها الراهن، نظام ناشئ يجتاز فترة انتقالية ستستغرق ما بين ١٥ و ٢٥ عاماً على الأقل". وقد تعمل بعض العلاقات الناشئة على تقويض الأمن بدلاً من تعزيزه. وعلاوة على ذلك، فإن بعض النهج التبسيطية في معالجة العولمة، التي يشير إليها مؤيدو العولمة ومعارضوها، لا تضع في الاعتبار كثيراً من الخفايا والفوارق الدقيقة التي تكاد لا تدرك داخل المجتمعات المختلفة وبينها. ويكتب كمنز أنه "كثيراً ما يتم تغييب إطار أشمل قوامه التصدي لمسائل السكان والبيئة، وظهور أدوار جديدة للمرأة، وأشكال جديدة من العنف والنزاع، وأوجه القصور الأعماق لنهج ضيق الإدراك قوامه السوق"، غير أنه يجادل بأن "المراحل المبكرة من العمليات الانتقالية الجارية حالياً تعني أن ثمة فرصة سانحة لصياغة سياسات عامة واستحداث مؤسسات عالمية لن تكون سانحة في غضون ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة". تلك فرصة يجب على جميع ذوي النوايا الطيبة والمؤمنين ببشائر مستقبل أفضل، وجميع النشطاء والأقوياء، رجالاً ونساءً، أن يستغلوها تمام الاستغلال.

إن هذا التحدي، الذي يواجه البلدان النامية التي تكافح في سبيل التصدي لهذه المهام الجسام، هو واضح المعالم، وإن لم يكن سهلاً. فبدلاً من أن تتقبل تلك البلدان ضرورة **تكييف** أنفسها مع نظام عالمي يفترض أنه غير قابل للتعديل، عليها أن تسعى إلى **تشكيله** وفقاً لاحتياجاتها الانمائية الخاصة بها، وبخطاها هي، وبما ينسجم مع مواطن قوتها وضعفها. وستمضي هذه العملية، بالضرورة، يداً بيد مع سعي تلك البلدان الحثيث إلى الاندماج بنجاح في نظام اقتصادي مكتمل التحول وأكثر انفتاحاً.

إن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى الأونكتاد واضحة. فلا بد لدور الأونكتاد أن يتعدى السعي إلى تفهم العولمة وتفسيرها؛ وعليه أن ينهض بدوره في التأكد من أن التغير لا يحدث لمجرد كونه تغيراً، بل أن يكون تغيراً

نحو الأفضل. ولا تتمثل مهمة الأونكتاد في مجرد التشجيع على إدماج البلدان النامية إدماجاً تاماً وغير متحفظ في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري. وفي الواقع أنه، خلافاً لما يسمعه المرء عادة، ليس المهم مقدار الاندماج الدولي وخطاه، إنما جودته. وبالفعل، هناك ما يعتبر قدراً أكثر مما ينبغي وأسرع مما ينبغي من الاندماج من النوع السيئ.

وإذا ما أخذنا بلدي أنا، البرازيل، مثالا، نجد أنه كان، لفترة ٣٥٠ عاماً تقريباً، بين عامي ١٥٣٠ و ١٨٩٠، مندمجاً تماماً في النظام التجاري والاقتصاد العالمي. وكان يقوم في تلك الفترة بتصدير كامل محصوله تقريباً من السكر والقهوة. واستأثرت التجارة الخارجية بنسبة عالية جداً من الاقتصاد. لكن ذلك تحقق عن طريق الجمع بين نظام المزارع الكبرى والاسترقاق، وهو نظام كان يقوم على تركيز الثروة (الأرض) والدخل تركيزاً قوياً في أيدي قلة قليلة (مع إبقاء الرق، طبعاً، بالكاد عند مستويات الكفاف).

ولم يكن الجمع بين هذين الأمرين والابقاء عليه تلك الفترة الطويلة ممكناً إلا بواسطة الآلية المنحرفة التي ربطته بالأسواق الخارجية (على نقيض ذلك، لم يترسخ الاسترقاق قط في الولايات الشمالية من الولايات المتحدة لأن الأوضاع الأيكولوجية للمحاصيل التصديرية القائمة على المزارع كانت غير موجودة). ففي الحالة البرازيلية، أسفر الاندماج التام في الأسواق الدولية عن تفكك اجتماعي في البلد. فما الذي يمكن أن يكون أكثر إضراراً بالتماسك الداخلي من مجتمع مقسم إلى أسياد وعبيد؟ من السهل على المرء أن يفكر ببلدان أخرى في أمريكا اللاتينية كانت مندمجة دولياً إلى حد أقل بكثير، وخرجت بالتالي من الفترة الاستعمارية في حالة اقتصادية أكثر تواضعاً ولكن بتوازن اجتماعي أفضل.

وعلى نحو مماثل، ليس من الصعب تحديد هوية البلدان التي تعاني اليوم من اعتماد مفرط إما على رأس مال أو تمويل خارجي، أو على بضع سلع، أو على تركيز مقدار غير متناسب من الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاع "محاط".

باختصار، إن ما ينبغي لنا السعي إلى تحقيقه هو إدماج البلدان النامية إدماجاً فاضلاً في نظام عالمي أكثر تقبلاً، نظام سيساعدها على النمو بشكل مطرد ومنسجم اجتماعياً، وزيادة مدخراتها وإنتاجيتها المحلية، وتنويع قدرتها على التوريد، وحيازة نصيب متزايد من سلسلة القيمة المضافة، وإدماج التكنولوجيا.

لا يمكن إنكار أن ثمة نظاماً جديداً أخذاً في التشكل تدريجياً. ولا يمكن تحديد معالم هذا النظام على وجه الدقة بعد. لكن من الواضح أنه ماضٍ في الاتجاه غير الصحيح في بعض الحالات، إذ يعمل على زيادة التفاوت، وتوليد القلقلة وانعدام الأمان، وتقليص هامش مرونة البلدان والحكومات أو قدرتها على العمل. وعلينا، بدلاً من الاستسلام التام لهذه التطورات، أن نقوم ما حدث من أخطاء ونكفل ألا يتطور التغيير بشكل فوضوي أو غير عادل. ويعدُّ هذا الجهد، على نحو مغاير، وفي أوقات متغيرة، استمراراً للعمل غير المكتمل المتمثل في بناء نظام دولي أكثر عدالة عن طريق المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل.

إن هذا مشابه قليلا لموقف ألفونسو الحكيم، ملك كاستيليا - ولكن بدون تعجرفه - عندما قال إنه لو كان حاضرا أثناء خلق الكون، لكان قد أبدى بعض الملاحظات المفيدة عن كيفية جعله أكثر تنظيماً.

ونظرا لأن النظام الدولي أخذ في التغير بالفعل، فالسؤال ليس عما إذا كان بإمكان هذا النظام أن يتغير، بل ما هو المغزى والاتجاه والنوعية التي ينبغي إضفاؤها على هذا التحول. وبعبارة أوضح: ما هو نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه؟ أقول، رداً على ذلك، إن العولمة هي أكثر كثيراً من تخفيض الحواجز وتوحيد الأسواق من أجل التجارة والاستثمار والتمويل. إنها ليست مترادفة مع تحرير التجارة، وإن كانت تلجأ إلى هذه السياسة في كثير من الحالات.

ومن الجدير بالإشارة أن العولمة ما برحت حتى الآن انتقالية بعض الشيء في النهج الذي تتبعه في معالجة مسألة تحرير التجارة. لقد مورس ضغط على البلدان لكي تحرر التجارة والاستثمار والتدفقات المالية. لكن هذا الحماس التحرري كان قاصراً فيما يتعلق بالمنتجات ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية وفيما يتعلق بقدرة اليد العاملة على الحركة والهجرة عموماً، أو في تشجيع الوصول إلى المعرفة بلا قيود.

إن العولمة الحقيقية ينبغي أن تطمح إلى توحيد الفضاء من أجل الاتصال والتبادل والتعاون فيما بين الشعوب والثقافات والحضارات، ليس بصورة تجريدية، بل عن طريق الإنسان الذي يجسد هذه المفاهيم ويجعلها حقيقة واقعة. إن الظاهرة التي تمنح العولمة صفتها المميزة لن تستغل إمكاناتها استغلالاً تاماً إلا على هذا النحو. ومن مظاهر العولمة التقدم الهائل الذي حدث في المواصلات السلكية واللاسلكية والالكترونيات، والتحول الزمني والمكاني. إن ما يجمع بين هذه القوى هو قدرتها على الوصل بين الناس، للتغلب أخيراً على العزلة وجعل التحدث والتفاعل والتبادل التجاري وغير ذلك من أشكال التعامل أسهل وأسرع وأرخص كثيراً. إن حسن استغلال المواصلات السلكية واللاسلكية لا يعني فقط تيسير تبادل السلع والبضائع. إنه ينبغي أن يعني تبادل الأفكار والقيم والمعتقدات والعواطف. فينبغي لتلك المواصلات أن تيسر الحوار بين الحضارات، لا الصدام بينها. ولا شيء يجسد ذلك تجسيدا أفضل من التواصل بين الملايين المتزايدة من الناس ذوي الثقافات والقوميات المختلفة في جميع أنحاء العالم بواسطة شبكة الإنترنت التي تعدُّ بمثابة واسطة مشتركة بينهم.

إن العملية التكنولوجية المحركة للعولمة - ألا وهي الانتقال الآني تقريبا لكميات هائلة ومتنامية من المعلومات بأسعار آخذة في التقلص السريع - قد قورنت باختراع غوتنبرغ، الذي يمكننا تسميته "الثورة المعلوماتية الأولى"، من حيث ما أحدثته من أثر بالغ في حياة الناس.

ويتمثل جزء من هذا الأثر في الدفعة التي أعطتها التكنولوجيا للمكانة التي بلغتها السوق بالفعل، حيث إن الأسواق، بالرغم مما يشوبها من عيوب، هي عادة أفضل كثيراً من البيروقراطيات في تجهيز مقادير كبيرة من المعلومات من خلال آليات التسعير. ومع أنه لا يمكن للأسواق أن تكون القاضي الذي يفصل نهائياً في شؤون الأمن أو حقوق الإنسان أو جودة البيئة أو مستويات استئصال الفقر، أو حتى المساواة أو غير ذلك من القيم الكثيرة التي

تتعدى الاحصاءات والأسعار الجامدة، فمن المؤكد أنها أكثر كفاءة على تعزيز النمو الاقتصادي. وعليه، فإن القدرة على استخدام المعلومات، أي المعرفة، بقدر أكبر من الفعالية في عالم المعلومات تصبح هي العامل الأساسي في النجاح الاقتصادي في السوق؛ وفي الواقع أن هذه الأداة الاستراتيجية - وهي بمثابة ذراع رافعة تعمل على توسيع المدى وزيادة القدرة - قد تكون أهم حتى من رأس المال واليد العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية.

وثمة فئتان من المعرفة لهما صلة بهذا الموضوع. إحداهما هي المعرفة التقنية والاقتصادية التي تتيح التحكم بالعمليات المعقدة المتمثلة في إنتاج السلع والخدمات وتسويقها لقاء ربح. والفئة الثانية، التي ما زالت محيرة بعض الشيء، قوامها المعرفة السياسية والاجتماعية والثقافية، أي القدرة على إدارة النظم الاجتماعية المستزايدة التعقيد بطريقة تكفل التماسك والتآزر فيما بين عدد وافر من العناصر المتفاعلة مع بعضها.

إن نوع المعرفة الذي يقصده الناس عادة عند مناقشتهم اقتصاد اليوم القائم على كثافة المعرفة هو النوع الأول. وإذا أصبحت المعرفة عاملاً حاسماً بدرجة أكبر، فإن حيازتها، وهي سلعة حاسمة الأهمية إلى حد كبير، تجعل التنمية، أكثر من أي وقت مضى، عملية تعلم مستمر وغير منقطع.

هذا أمر تترتب عليه آثار هامة بالنسبة إلى المنافسة، التي لا يمكن أن تظل تعتبر لعبة اقتصادية لا تتطلب سوى قواعد واضحة وحكم نزيه. وثمة عنصر ثالث يصبح لا غنى عنه، ألا وهو الإعداد الوافي بغية تعلم كيفية التنافس. ومن غير المعقول أو المنصف أن نتوقع من تلميذ في الفصل الأول أن يتنافس مع خريج من جامعة هارفارد أو جامعة سوربون؛ ولكن هذا هو فعلاً ما يتوقعه الناس من كثير من الدول النامية في الساحة التجارية العالمية.

وعلى أقل تعديل، سيكون من الضروري أن نتاح لكل مبتدئ من المبتدئين فرصة ليتعلم كيفية لعب اللعبة، على أن يتاح للأغرار وقت كاف للتدريب، ألا يسحقهم اللاعبون المتمرسون. بل حتى أن إتاحة فرص متكافئة نسبياً للاعبين قد لا يكون كافياً عندما تكون درجة التفاوت والفقر من الكبر مما يجعل البلدان والأفراد تبدأ اللعبة من مستويات متسعة التباين إلى هذا الحد.

وقد كتب المؤرخ البريطاني ر.ه. توني R.H. Tawney أن: "... فرص النهوض ليست بديلاً عن قسط كبير من المساواة العملية في الدخل والأوضاع الاجتماعية. إن وجود هذه الفرص ... لا يتوقف فقط على وجود طريق مفتوح بل أيضاً على انطلاقة متكافئة". وفي المقالة التي كتبها روي هاترسلي في مجلة نيو ستيتسمن^(٣)، التي وجدت فيها المقطع الوارد أعلاه، يعلق الكاتب أنه، بعد ١٣٠ عاماً من قيام وليام اغلادستون بإزالة الحواجز المؤسسية التي كانت تقف حائلاً أمام تعيين موظفي الخدمة المدنية وانتداب الضباط في مهمات عسكرية في بريطانيا العظمى، ما زال الناس ذاتهم ينالون معظم الوظائف!

إن بعض البلدان، نظرا لإقرارها بأنه، "في مجتمع غير متكافئ، يكتب على الأسر التي تكون دون حد الفقر أن تظل فقيرة من حيث القيمة المطلقة والقيمة النسبية على السواء"، قد لجأت إلى العمل الإيجابي وقوانين تكافؤ الفرص وغير ذلك من التدابير الفاعلة الرامية إلى تقويم حالات التفاوت الجسيم عند البداية. وأرى أن هذا الأساس المنطقي ذاته يسري على الحاجة المستمرة إلى معاملة البلدان النامية "معاملة خاصة وتفاضلية"، بعد صياغة شكل جديد لهذه المعاملة مغاير لشكلها السابق بأسلوب أكثر تحديدا وتحديثا.

وثمة بُعد كثير ما يغيب عن هذه المناقشة، ألا وهو العلاقة التفاعلية بين المعرفة والقوة، حيث يُولد كل منهما الآخر ويقوى به بالمقابل (منذ أربعة قرون، قال فرانسيس بيكون إن "المعرفة ذاتها قوة"). هذا يفسر سبب حماية المعرفة من قبل السلطة السياسية والاقتصادية، وهو اتجاه ما برح يتعزز بدرجة لا يستهان بها في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية مؤخراً.

لا أحد ينكر وجوب مكافأة المخترعين والمبتكرين مكافأة وافية. بيد أنه يتساءل المرء عما إذا لم ترجح الكفة أكثر مما ينبغي في ذلك الاتجاه عندما يتعين على السلطات النازمة للمنافسة في البلدان الصناعية الرئيسية أن تتدخل بتواتر متزايد في سبيل وضع نهاية لتشكيل اتحادات احتكارية للعقاقير الصيدلانية وإقامة مواقف مهيمنة في صناعة برامج الحاسوب والانترنت، وعندما يدلي أحد المؤرخين التجاريين المرموقين، البروفسور جون غالامبوس⁽⁴⁾، الأستاذ في جامعة جونز هوبكنز، بتصريح واقعي بأن "احتكارات القلة العالمية هي أمر لا مناص منه، شأنها في ذلك شأن شروق الشمس". ما هو نوع الحماية الفعالة التي يمكن تقديمها للمستهلكين في البلدان النامية حيث قوانين المنافسة ومؤسساتها إما معدومة تماما أو تعثرها مواطن ضعف هيكلي؟

من السذاجة الاعتقاد أن مشكلة المعرفة ستحل بمجرد تشييد مدارس أو تركيب حواسيب في قاعات المدارس. كما يلزم التأكد من أنه، مع سقوط الحواجز التجارية وغيرها من الحواجز، لا تقام حواجز جديدة غير معقولة في ميادين من قبيل مصارف البيانات أو التحويل الجيني للكائنات الحية. ومنذ ابتكار الزراعة أول مرة في الشرق الأوسط منذ نحو إثني عشر ألف عام، ما انفكت البذور والحيوانات الداجنة تتدفق بحرية بين البلدان والحضارات، فأصبحت بذلك ما سماه أحد معارض متحف واشنطن للتاريخ الطبيعي "بذور التغيير".

وفي كثير من الأحيان، كانت هذه البذور تؤخذ من هنود أمريكا وغيرهم من الشعوب المهزومة، على غرار ما حدث بالنسبة للذرة الصفراء أو البطاطس أو الطماطم أو الكاكاو. "إن أي شيء نرثه من المحظوظين// نكون قد أخذناه من المهزومين"⁽⁵⁾. هذه كلمات تتوارد إلى الذهن بقوة الحقيقة. إن الدين المقدم من شعب ما كان يُلغى بهبة من ذلك الشعب إلى شعوب أخرى، كبادرة خيرة عفوية، وتوازن في المسحوبات، وتبرعات إلى صندوق مشترك. فهل بات من الحكمة الآن المضي في الاتجاه المعاكس، بجعل كل شيء عرضة للتملك الخاص من أجل الربح؟

في الماضي، كانت المعرفة في كثير من الأحيان هي العامل الذي أتاح الإمكانية للهيمنة والظلم، على غرار ما حدث أثناء نهوض الغرب وفرض حكمه على الشعوب في آسيا وأفريقيا والأمريكتين. "إن التاريخ قد يكون

عبودية، وإن التاريخ قد يكون حرية"^(٦). لكنه، إذا لم يكن المراد له أن يعيد نفسه، إذا ما أريد للتاريخ غداً أن يتحدث عن الحرية، فلا بد أن تصبح المعرفة، لا احتكاراً، بل قوة متاحة ومحررة. فهكذا فقط يمكننا تحقيق رغبة نوربوت وينر، مؤسس علم التحكم الآلي والاتصال، عندما قال: "إن العلم هو الحرية".

سيكون من سخرية الأقدار إذا ما تم الحد بشكل متزايد من إمكانية الوصول إلى المعرفة في ذات الوقت الذي تعمل فيه ثورة المواصلات السلكية واللاسلكية على جعل التدفق المادي للمعلومات فيما بين الحضارات أمراً أيسر بكثير. وقد كان هذا التدفق هو المحرك لقدر كبير من التقدم الفكري للبشرية.

إن نوع المعرفة التي تمس الحاجة إليها أكثر من غيرها، والمجال الذي لم يُحرز فيه، لسوء الطالع، سوى تقدم طفيف هنا وهناك، في أفضل الحالات، هو القدرة على إدارة نظم اجتماعية متزايدة التعقيد بطريقة تعطيها تماسكاً ومعنى. هذه القدرة هي نتيجة عملية تدريجية وتراكمية، قوامها النضج والتعلم من خلال التجربة. وإذا ما قورنت بالأشكال الأبسط من المعرفة المكتسبة على الأجل القصير أو المتوسط، فهي، بعبارة فرنان برودل Fernand Braudel، عملية تتكشف عبر اتجاهات علمانية، وعلى الأجل الطويل. هذا النوع من المعرفة هو عادة ما يوجد في خبايا أذهاننا عندما ننظر إلى مجتمعات متقدمة لم تتعلم فقط كيف تصبح ثرية، بل تعلمت أيضاً كيف تصبح أكثر استقراراً وديمقراطية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأقل عرضة للعنف، وأكثر توازناً وتماسكاً وانسجاماً من الناحية الاجتماعية. هذه حالة إجمالية ناجمة عن التفاعل المتعاضدي بين مظاهر التقدم في الميادين كافة، ليس فقط في الأداء الاقتصادي، مما يجعل المحصلة النهائية أكثر من مجرد مجموع الأجزاء.

إن العثور على أمثلة ناجحة من هذا النوع على الصعيد الوطني هو أمر أيسر منه على الصعيد الدولي، حيث إن درجة التعقيد تزداد بالطبع كلما صعدنا إلى الأعلى. ولا بد من الإقرار بأنه قد تحققت بعض المنجزات الدولية الملحوظة. فالنجاح طيلة ما يزيد عن ٥٠ عاماً في تجنب تكرار الحربين العالميتين أو الكساد الكبير أو استخدام الأسلحة النووية هي أمور جديرة بالاستحسان. غير أنه ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه.

إن الأونكتاد، كونه منظمة قوامها المعرفة تُعنى بالغابات أكثر مما تُعنى بالأشجار، أي بالصورة الكبيرة للاقتصاد العالمي، بالنظر إليه من زاوية التنمية، لا شك في أن لديه ما يقوله، وما يفعله، فيما يتعلق بضرورة إيجاد تماسك في النظام الاقتصادي، من أجل البلدان النامية. وفي أعقاب الأزمة الآسيوية، حيث أدى حدوث انهيار نقدي ومالي إلى إحداث اضطراب بالغ في التجارة، عاد اهتمام المجتمع الدولي إلى التركيز مجدداً، للحظة خاطفة، على ضرورة التشجيع على تحقيق درجة دنيا من التماسك بين النقد والتمويل من جهة، والتجارة من الجهة الأخرى.

على نقيض التنبؤات بأن ما حدث في السنوات الأخيرة من نمو تجاري مثير للاعجاب سوف يعمل على تدعيم الاقتصاد العالمي في الفترة المتبقية من العقد، فإن ما حدث هو عكس ذلك. فقد كان الانهيار المالي مسؤولاً عن تدهور النمو التجاري من حوالي ١٠ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ما لم يتجاوز ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد حدث هذا الهبوط الحاد نتيجة تسويات في موازين الحسابات الجارية تم إجراؤها بأسوأ الوسائل الممكنة، ليس من

خلال دورة سليمة من توسيع الصادرات وصولاً إلى نمو الواردات، بل من خلال دورة فاسدة من كبت الواردات، مما تولّد عنه تباطؤ في أحجام الواردات وتخفيضات في أسعار السلع الأساسية.

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى عن عدم تماسك النظام: فلا يلزمنا سوى التفكير بما جرى من تخفيضات لقيم العملات لأغراض تنافسية، تلك التخفيضات التي أدت، بجرة قلم نقدية بسيطة، إلى إلغاء توازن تجاري بين البلدان تم تحقيقه بجهد وعناء طيلة سنوات من المفاوضات التعريفية.

ومن المؤسف للغاية أنه، مع تضائل الخوف من حدوث أزمة عالمية، بات الناس يقبلون بإحداث تغييرات شكلية وأخذوا يرددون الأقوال المبتذلة بأن التقلب الحر في أسعار الصرف سيعمل، عندما يحين الوقت لذلك، على إيجاد استقرار ما في النظام؛ هذا على الرغم مما حدث طيلة ثلاثة عقود تقريباً من التقلب المتواصل منذ اعتماد تلك السياسة وعلى الرغم من حدوث سلسلة من الأزمات التي ما فتئت تزداد شدة وتدميراً.

إن عدم التماسك ليس مشكلة مقتصرة على الجوانب النقدية والمالية والتجارية للاقتصاد الدولي. فهذه الصعوبة ذاتها تبرز مجدداً في العلاقة بين برامج التكيف الاقتصادي من جهة، وأهداف اجتماعية أو بيئية من قبيل مكافحة الفقر وتوفير التعليم أو الصحة الأساسيين، وإيجاد شبكة أمان للعاطلين عن العمل، وحماية غابات المناطق المدارية، من الجهة الأخرى. ولا يمكن تصور مثال على عدم التماسك أسوأ من مثال جمهورية تنزانيا المتحدة، التي يتعين عليها أن تنفق على خدمة ديونها تسعة أضعاف ما تنفقه على الصحة (على الرغم من جائحة الإيدز) وأربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم الأساسي، مضحية بذلك بالاستثمار في الموارد البشرية التي ستصنع مستقبلها في سبيل تسديد مدفوعات ديونها!

وعليه، فإن التماسك لا ينطوي على توليد الثروة فحسب بل ينطوي أيضاً على تحقيق المعنى والتضامن وغايات الإنسان. فبدون ذلك، "يأتي الاختراع بلا نهاية والاختبار بلا نهاية// بمعرفة الحركة، ولكن ليس بمعرفة السكون؛// ومعرفة الكلام، ولكن ليس معرفة السكوت؛// ومعرفة الكلمات، مع جهل الكلمة// إن معرفتنا بأكملها تقربنا إلى جهلنا،// وجهلنا بأكمله يقربنا إلى الموت// لكن قربنا إلى الموت لا يقربنا إلى الله"^(٧). ويسأل ت. س. إليوت في لازمات قصيدته "الصخرة" "أين الحياة التي فقدناها في المعيشة؟// وأين الحكمة التي فقدناها في المعرفة؟// وأين المعرفة التي فقدناها في المعلومات؟"^(٨).

إننا، مع غروب الألفية الثانية، إذا كنا نريد أن نتجنب النتيجة المريعة التي خلص إليها إليوت، من أن "دورات الجنة في غضون ٢٠ قرناً// تبعدنا عن الله وتقربنا إلى التراب"^(٩). وعلينا أن نعود إلى حيث بدأنا: فعلى أقل تقدير، يتعين ضمان أمن البشر في جميع أبعاد الحياة.

لكن الأمن لا يكفي: فليس بإمكان أحد أن يعيش من الأمن أو الاستقرار حصراً. فهما لا يتيحان للإنسان سوى إمكانية أن يكون له مستقبل؛ والحلم بأن غداً سيكون أفضل من اليوم والأمس، وأن أبنائنا وأبنائهم سيكونون

متحررين من الخوف والعوز، وأنهم لن يكونون آمنين فحسب، بل قادرين أيضاً على الوفاء بغرض حياتهم من خلال العمل المنتج والمبدع ومن خلال الحب والعاطفة والتضامن والتعاون. إن انتظار مستقبل من هذا القبيل هو إسم آخر للأمل.

إن المنظمات الدولية (وفي طليعتها الأمم المتحدة) والحكومات والمجتمع المدني المنظم سيتعين عليها بناء هياكل مرنة من الحوار واتخاذ القرارات والعمل بهدف إيجاد أسباب سليمة ومعقولة للأمل. أي أن عليها أن تقدم للناس أسباباً وجيهةً لانتهاج سبيل المعرفة الفاضلة الذي يحث بوليس في الكوميديا الإلهية رفاقه على انتهاجه بوصفه المثل الأعلى الوحيد الجدير بالإنسان، إذ يقول:

"فكروا بالبذرة التي نموت منها؛
إنكم لم تُخلقوا لتعيشوا كالبهائم،
إنما لكي تسعوا إلى الفضيلة وابتغاء المعرفة"

(دانتية، الكوميديا الإلهية، الجحيم، الجزء ٢٦ من القصيدة، الأبيات ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠).

الحواشي

- (١) Raymond W. Baker and Jennifer Nordin, "A 150-to-1 Ratio is far too lopsided for Comfort", International Herald Tribune, February 5, 1999, Editorials/Opinion page.
- (٢) Stephen Commins, "Globalization and Foundations for Human Security", World Vision's discussion papers, World Vision International, number 8, Spring 1999, pg. 20-28.
- (٣) Roy Hattersley, "Meritocracy doesn't work", The New Statesman Essay - Up and down the social ladder, 1999.
- (٤) Quoted in G. Pascal Zachary, "Let's Play Oligopoly! It's a Favorite Pursuit of corporate Giants", article in The Wall Street Journal, March 10, 1990, pg.1.
- (٥) T.S. Eliot, "Little Gidding", III, in Four Quartets, The Complete Poems and Plays 1909-1950, Harcourt, Brace World, INC, New York, 1971, pg.143.
- (٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٢.
- (٧) T.S. Eliot, Choruses from "The Rock", in The Complete Poems and Plays, pg. 96
- (٨) المرجع نفسه.
- (٩) المرجع نفسه.

مقدمة

- ١- عُقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد التاسع) في وقت كان يبدو فيه أن العولمة توفر للبشرية وعداً ذا أهمية تاريخية حقاً. وكان هذا الوعد يتمثل في توسيع الفرص وتحسين مستويات المعيشة وضمان مستقبل أكثر إشراقاً للملايين من الرجال والنساء والأطفال. وكان من المتوقع أن يحدث ذلك إذ بدأت البلدان النامية تشارك بصورة متزايدة في النمو الدينامي للاقتصاد العالمي. وكان يُعتقد أن هذا النمو بدوره هو النتيجة الحتمية للعولمة والتحرير والتغير التكنولوجي السريع.
- ٢- ولكن واقع الاقتصاد العالمي، مثل الجنة والأرض في هاملت، كان يحمل في ثناياه من الأشياء ما يفوق الأحلام التي انطوت عليها فلسفات المحللين ومقرري السياسات والمفاوضين الدوليين. ولا شك أنه حصل تقدم في العقد أو ما يناهز العقد السابق للأونكتاد التاسع. فالدخل الفردي كان قد ارتفع بصورة ملموسة في حوالي ثمن البلدان النامية، رغم أنه شهد ركوداً أو انحساراً في ضعف ذلك العدد من البلدان، وبقي مستوى الفقر في معظمها مرتفعاً يأبى الانخفاض وتوزيع الدخل كثير الاختلال. ولكن مثل هذا التقدم الذي حدث كان هشاً.
- ٣- وعملت الأحداث منذ ١٩٩٦ على محو التقدم المحرز في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وسبب عدم الاستقرار المالي العالمي صعوبات متزايدة للتنمية، وألقى بالعديد من البلدان النامية في حالة اضطراب. ونتيجة لذلك، انهار مستوى النمو في العالم النامي ككل: ففي ١٩٩٨، حقق الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، بما فيها الصين، زيادة لم تتجاوز ١,٨ في المائة. وإذا استثنينا الصين، فلن يتجاوز هذا النمو ٠,٨ في المائة. وفي ١٩٩٩، يتوقع أن تكون هذه الأرقام ٢,٠ و ١,٢ في المائة على التوالي.
- ٤- وكانت البلدان الأكثر تأثراً هي بالتحديد تلك البلدان النامية التي كانت على ما يبدو قد نجحت في الاندماج بصورة أكثر من غيرها في الاقتصاد الدولي المعولم، خاصة تلك الواقعة في شرق آسيا. ففي تلك البلدان، تحولت الأزمة الاقتصادية بسرعة إلى أزمة اجتماعية بل وإلى أزمة إنسانية، مع انخفاضات حادة في الدخل الحقيقي لشرائح واسعة من السكان، وارتفاع مستوى البطالة، وزيادة في معدلات انتشار الفقر، وتدهور في الخدمات الصحية والتعليمية وفي نسبة الانتظام في المدارس. وأحد الأمثلة الصارخة على هذا الوضع، أن عدد الفقراء في إندونيسيا يقدر بأنه ارتفع إلى نسبة ٤٠ في المائة من السكان، مقابل ١١ في المائة في ١٩٩٧. وفي بعض بلدان جنوب شرق آسيا، هناك أيضاً دلائل على أن الأزمة الاقتصادية تؤدي حالياً إلى انحطاط بيئي، خاصة من خلال إزالة الغابات والإفراط في صيد الأسماك.
- ٥- وبينما لعبت مواطن الضعف في تدبير الشؤون المحلية دوراً في جميع الحالات، فإن الانفتاح على الاقتصاد الدولي المعولم والصعوبات التي صودفت في إدارة هذا الانفتاح شكلت بدورها من بين العوامل المهمة. وهكذا شهدت كثير من البلدان في شرق آسيا وبعض البلدان في أمريكا اللاتينية على إثر الأزمات المالية تدفقات لرؤوس الأموال إلى الخارج وهروبها دفعة واحدة. فشهدت الأرجنتين والمكسيك تدفقات موحدة إلى الخارج لرؤوس الأموال القصيرة الأجل بلغت ٣٥

مليار دولار في ١٩٩٥-١٩٩٦؛ وشهدت ماليزيا والفلبين وجمهورية كوريا تدفقاً موحداً إلى الخارج لرؤوس الأموال القصيرة الأجل بلغ ٢٤ مليار دولار في ١٩٩٧. وكان سلوك الأسواق المالية الدولية كذلك عاملاً رئيسياً: فبالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية، انخفض الإقراض الجديد من جانب الأسواق المالية بمقدار النصف خلال السنة الماضية، وتقدم القروض الجديدة حالياً بأسعار فائدة أعلى مما كانت عليه في الماضي. وبالنسبة لبلدان كثيرة، بما فيها عدة بلدان إفريقية، أدت تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج والإقراض الجديد الذي عرف انخفاضاً حاداً إلى شبكة واسعة من عمليات تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج. وتأثرت الأسواق الدولية كذلك. فأسعار السلع الأولية بخلاف الوقود انخفضت طوال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، وانهارت خلال ١٩٩٨؛ وانخفضت أسعار النفط بشدة في كل من ١٩٩٧ و ١٩٩٨، رغم الانتعاش الجزئي في أوائل ١٩٩٩. وشهدت أسعار بعض المنتجات المصنعة التي تصدرها البلدان النامية تدهوراً في الفترة الأخيرة؛ وفي جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، طغى انخفاض أسعار الصادرات على أي ارتفاع في حجمها في ١٩٩٨، بحيث أدى ذلك إلى انخفاض في القيم الكلية للصادرات.

٦- ولعل التجارة قد حققت توسعاً سريعاً خلال العقد المنصرم، ولكن نمو الصادرات بالنسبة للبلدان النامية تخلف عن نمو الواردات. وهذا يصدق بوجه خاص على بلدان أمريكا اللاتينية، حيث بلغت الفجوة بين نمو الواردات ونمو الصادرات ٤ في المائة في المتوسط، ولكن هذا الاختلال في التوازن معمم على الجميع، باستثناء حالة واحدة جديرة بالذكر هي الصين. والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع معقدة ولكن، كما يبين ذلك تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٩، تكاثفت حالات الانخفاض في معدل التبادل التجاري وخسائر القوة الشرائية للصادرات والعمليات الجذرية لتحرير التجارة وحسابات ورؤوس الأموال للإسهام بدرجة كبيرة في هذه النتائج. كذلك كان النمو البطيء في البلدان المصنعة عاملاً مهماً.

٧- ونتيجة هذه الاتجاهات هي أن متوسط العجز التجاري في التسعينات أصبح، بالنسبة لكثير من البلدان النامية، أعلى منه في السبعينات بما يناهز ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان متوسط معدل النمو أدنى بنسبة ٢ في المائة في السنة.

٨- ولا تقتصر الصعوبات التي صودفت في إدارة العولمة على البلدان النامية. فصحيح أن الاقتصادات المتقدمة النمو تحاشت أسوأ آثار الأزمة؛ والواقع أن بعض هذه الآثار - مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية - عملت لصالحها. غير أن البلدان المتقدمة النمو، باستثناء أمريكا الشمالية، فشلت باستمرار في جهودها الرامية إلى ترجمة العولمة إلى نمو سريع ومستدام. وبالمثل، كان التحرير والعولمة مصحوبين في كل مكان تقريباً بتدهور في توزيع الدخل. ففي أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً، زاد هذا الاتجاه حدة بسبب الصعوبات التي صودفت في إنشاء اقتصادات سوق حديثة. وقدر أنه، بحلول منتصف التسعينات، كان هناك شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في تلك البلدان يعيش دون خط الفقر، الذي يمثل أربعة دولارات في اليوم.

٩- ولذلك، اتضح على العموم أن الإسقاطات المتعلقة بالكسب المحقق من جانب زيادة سرعة النمو وتوفر فرص العمل وتخفيف حدة الفقر كانت مفرطة في التفاؤل. ونتيجة لذلك، فقد اقترن الاستقطاب فيما بين البلدان في

التسعينات بتزايد عدم المساواة داخل البلدان. وارتفعت في كل مكان تقريباً حصة دخل الفئة الأكثر ثراء التي تمثل ٢٠ في المائة، مما أدى في كثير من الحالات إلى عكس الاتجاه الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب العالمية. وأصبحت زيادة عدم استقرار الوظائف والدخل هي القاعدة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، وغالباً رغم التحسن في استقرار الأسعار والانضباط الضريبي.

١٠- فما هو موطن العلة يا ترى؟ قد يقدم الباحثون إجابة كاملة على هذا السؤال في السنوات المقبلة، وقد لا يقدمون. ولكن من الواضح الآن هو أنه كان هناك استخفاف شديد بالصعوبات التي يطرحها تسخير التحرير والعولمة لفائدة الجميع. فقد افترض أن تحرير الأسواق وإطلاق العنان للتمويل والصناعة على نطاق عالمي سوف ينشئ ظروفاً تستفيد منها كل البلدان وكل الشرائح الاجتماعية في هذه البلدان. ولكن هذا الافتراض أهمل حقيقة بسيطة ولكنها أساسية، وهي أن عمليتي التحرير والعولمة المتماثلتين زادتاً كثيراً من مدى توقف النجاح الاقتصادي على سرعة اكتساب المهارات وتطوير التكنولوجيات والمعلومات واستعمالها بفعالية واستغلالها عبر الأسواق. وفي هذه البيئة، زادت هاتان العمليتان في الواقع من اتساع الفجوة بين الخيارات الممكنة المتيسرة للبلدان المتقدمة النمو والغنية بالمهارات لتعجيل النمو وتلك المتيسرة لمعظم البلدان النامية، مثلما زادتاً من اتساع الفجوة بين الخيارات الممكنة المتيسرة للنخب المثقفة في جميع البلدان لزيادة دخلهم ورفاههم والخيارات المتيسرة لمعظم باقي السكان.

١١- وكانت نتيجة هذه الاتجاهات في كثير من البلدان تزايد السخط العام على الاستراتيجيات الاقتصادية الحالية، وهو سخط يهدد بإضعاف قدرة الحكومات على إبقاء النظم المفتوحة والمتحررة التي تشكل أساس النمو الحالي. وهناك بوادر توحى بأن ذلك بدأ يحدث بالفعل.

١٢- هناك إذاً حاجة ماسة إلى إعادة التفكير في العمليات والآليات والسياسات التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، خاصة تلك التي تربط الدول النامية بقوى العولمة. ولن يكون هذا التفكير قد جاء في حينه فقط، بل إنه ممكن أيضاً لأن العولمة ليست فصلاً مغلقاً ولكنها بالأحرى عملية متدرجة تخضع للمزيد من التغيير. وسيكون على عملية إعادة النظر هذه أن تتناول مباشرة كيفية جعل هذه العمليات متماسكة داخلياً. فعلى سبيل المثال، هل يعد تنامي ظاهرة تزايد البطالة واتساع الفوارق في الدخل بين العمال المؤهلين والعمال غير المؤهلين ملازماً للعولمة؟ ولكن يجب قبل كل شيء جعل هذه العمليات أكثر إنصافاً. فالنظام الاقتصادي العالمي الذي يعجز عن أن يوفر للبلدان الفقيرة، والشرائح الفقيرة داخل هذه البلدان، فرصاً ملائمة وواقعية لرفع مستوياتها المعيشية سوف يفقد حتماً شرعيته في جزء كبير من العالم النامي. وبدون هذه الشرعية، لا يمكن لأي نظام اقتصادي عالمي أن يصمد طويلاً.

الفصل الأول

العولمة والتنمية: أسباب المأزق الحالي

١٣- تشكل التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وأنواع أخرى من الروابط عبر الحدود بين الشركات الخاصة الأدوات الرئيسية للعولمة. وتهيئ العولمة بدورها ظروفاً تؤدي إلى زيادة توسيع هذه التدفقات والروابط. وقد نما كل عامل من هذه العوامل بسرعة - وأحياناً بطريقة جامحة - خلال العقد المنصرم. وتستأثر المعاملات المالية حالياً بنسبة من الصفقات في أسواق الصرف تزيد بكثير عما تستأثر به التجارة الدولية؛ ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر نما بسرعة أقل من السرعة التي نمت بها الصفقات المالية الأخرى، فإنه مع ذلك كان أسرع نمواً من التجارة الخارجية؛ والتجارة الدولية نفسها كانت على الدوام أسرع نمواً من الإنتاج العالمي. وأصبح هذا التكتيف في الروابط عبر الحدود ممكناً بفضل تحرير البلدان النامية السريع لنظمها التجارية والاستثمارية، كما أنه استفاد من التقدم في تكنولوجيا المعلومات كوسيلة للإرسال. ونتيجة لذلك، رغم أن معظم السلع والخدمات العالمية ما زالت تُنتج وتُستهلك محلياً ووطنياً، فإن الطابع الدينامي الفائق لآليات إرسال العولمة، والاتجاهات الكلية الواسعة التي تنطوي عليها هذه الدينامية، تهيئ بيئة دولية جديدة من ناحية الجودة بالنسبة للتنمية.

١٤- وتنتج العلاقة المضطربة بين العولمة والتنمية عن عدد من حالات الاختلال في التوازن. وليس هناك جديد بين هذه الحالات، ولكن كلاً منها اكتسب مظاهر جديدة مع تطور عملية العولمة. وتتصل فئة أولى من حالات الاختلال في التوازن ببنية النظم الدولية التي تنظم التنمية والتجارة والتمويل. ويبدو من البديهي بشكل متزايد أن هذه البنى تضع، من نواح متعددة، حواجز لا لزوم لها في طريق جهود البلدان النامية للاستفادة من قوى العولمة. وهي كذلك ليست شاملة بما يكفي من حيث النطاق لأنها لا تحقق بطريقة ملائمة مصالح البلدان النامية، مثلاً في مجالات مثل إمكانية التنقل في سوق العمل ومسؤولية الشركات. ويعكس ذلك إلى حد بعيد الاهتمام الغير الكافي بموضوع العدالة في هذه النظم.

١٥- وتنبع فئة ثانية من حالات الاختلال في التوازن من ظروف الفقر الشديد والتخلف التي ما زالت تتسم بها معظم البلدان النامية، وكذلك بنية الإنتاج والميزة النسبية التي تصاحب التخلف بصورة عامة. ويتمثل أحد جوانب الفقر الشديد في نقص حاد في المهارات، خاصة تلك اللازمة لمواجهة التغيرات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا وأنماط تدفق المعلومات، وظهور أدوات وممارسات مالية جديدة. وبسبب هذه الخصائص، تتوفر للبلدان النامية بانتظام خيارات أقل من البلدان الأخرى لاستعمال النظم الدولية لفائدتها، وتواجه صعوبات أكبر مما تواجهه البلدان الأخرى في تحديد الخيارات المتاحة لها والاستفادة منها. وتعاني أقل البلدان نمواً من صعوبات شديدة بشكل خاص، وذلك لأن لهذه البلدان مرونة أقل للاستجابة للتغير وهي أضعف أمام التغيرات الطارئة على الطلب والأسعار والظروف التنافسية الأخرى.

ألف مواطن الضعف في البيئة الخارجية

١- التحرير المالي وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وعدم الاستقرار في عملية التنمية

١٦- تأثرت توقعات التنمية في العديد من البلدان النامية بصورة سلبية - وأصيب في بعض الحالات بنكسة - بسبب الأزمة المالية التي انطلقت من جنوب شرق آسيا. وكانت هذه الأزمة الناتج المشترك للأسواق المالية الدولية المعولمة والسرعة المفرطة في تحرير الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال غير المصحوبة بتعزيز مماثل للتنظيم المالي.

١٧- وناقش تقرير حديث للأمم المتحدة ("نحو هندسة مالية دولية جديدة"، تقرير فرقة العمل التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (ECESA/99/1)، نيويورك، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) بوضوح الجوانب الدولية للأزمة المالية. ويقول إن الأسواق المالية تميزت دائماً بالاتجاه نحو الدخول في دورات انتعاش وانتكاس: فترات يتدفق فيها رأس المال بحرية إلى المقترضين، دون اهتمام كبير بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك، تعقبها فترات يُسحب خلالها رأس المال من المقترضين، ويُبالغ في المخاطر بانتظام. والتمويل المعولم، مع نفاذه إلى كميات واسعة من المعلومات، والاتصالات الفورية، وإمكانية نقل كميات كبيرة من النقود عبر الحدود في فترات زمنية قصيرة، انتقل بدورة الانتعاش والانتكاس إلى الميدان الدولي. ونتيجة لذلك فإن شدة تقلب تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان عبر هذه الأسواق زادت كثيراً في الأوقات الأخيرة.

١٨- وأظهرت تجربة البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية كذلك أن الأزمات المالية معدية؛ ويعني ذلك أنه، بمجرد أن تظهر الصعوبات، فإن الأسواق لا تحسن التمييز بين البلدان ذات الأسس المتينة والبلدان ذات الأسس الضعيفة، أو بين البلدان القوية والبلدان الضعيفة من وجهة نظر الهياكل الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي. وإضافة إلى ذلك، فإن الأزمات المالية تنتشر لأن المستثمرين الذين يواجهون خسائر في إحدى الأسواق، وعليهم أن يجمعوا السيولة لمواجهة هذه الخسائر، يبيعون أصولاً في بلد آخر، مما يتسبب في انخفاض أسعار الأصول هناك.

١٩- وكانت الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ضعيفة جداً أمام شدة التقلب المالي وعدواه. وكانت معرضة بوجه خاص لفترات التوسع السريع وتنوع التدفقات المالية الدولية، المتبوعة دورياً باتجاهات عكسية مفاجئة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاتجاهات الأخيرة تسببت في ضرر كبير للنظم المصرفية والمالية المحلية في البلدان التي عاشتها. وإضافة إلى ذلك، فإن الانعكاس نفسه، والضرر الذي يلحق بالنظام المصرفي المحلي، والسياسات التي كان يتعين تطبيقها لمعالجتهما غالباً ما أدت إلى انخفاض في الإنتاج والتجارة، مع ضغوط نحو الأسفل على كل من قيم التجارة وأحجامها. وهكذا زاد عدم الاستقرار المالي تفاقمًا بسبب عدم الاستقرار التجاري، مما زاد من تعقيد مهمة البلدان النامية في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية. وأدى انخفاض الإنتاج بدوره إلى تدهور الأجور والدخل والعمالة، مع عواقب اجتماعية وخيمة. وبالفعل، ساهمت هذه السلسلة من الأحداث في تدهور الرفاه الاجتماعي وتوزيع الدخل الذي لوحظ خلال العقد الأخير. ولا يستفيد الفقراء إلا قليلاً نسبياً من رؤوس الأموال الواردة، ولكنهم يتحملون حصة كبيرة من التكاليف اللازمة

لمواجهتها. وتبين التجربة أيضاً أن الآثار الاجتماعية السلبية للآزمات المالية تستمر سنوات بعد إعلان الأسواق المالية عن نهايتها.

٢٠- وأخيراً، فإن التجربة الأخيرة أظهرت مشكلة أساسية من مشاكل الاقتصاد العالمي، وبالتحديد التناقض الكبير بين عالم مالي دولي متطور ودينامي بصورة متزايدة، مع عولمة سريعة للحواظ المالية، وعدم وجود إطار مؤسسي مناسب لإدارته. والمؤسسات الموجودة تفتقر ببساطة إلى التجهيزات الملائمة لمعالجة العولمة المالية، وهذه حقيقة لم تؤخذ في الحسبان في تطور نماذج التنمية.

٢- عدم كفاية التمويل من أجل التنمية ومشكل الديون

٢١- اقترنت العولمة السريعة للأسواق المالية خلال العقدين الماضيين وقدرة عدد متزايد من البلدان النامية على اقتراض الأموال مباشرة من هذه الأسواق بتوقف المساعدة الإنمائية الرسمية وتباطؤ ملموس في وتيرة القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. غير أن الوصول إلى الأسواق المالية الخاصة ليس بديلاً كاملاً للمساعدة الإنمائية الرسمية، وليس من أقل أسباب ذلك أنه غالباً ما لا يُسخر سوى جزء صغير نسبياً من قروض الأسواق المالية لتمويل رفع القدرة الإنتاجية. ولهذا، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى توسيع الإقراض الرسمي عبر الأنشطة العادية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وهذه الحاجة لم تجد هي الأخرى المكان اللائق بها في أي نموذج إنمائي موثوق.

٢٢- وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل حجر الزاوية في التعاون الدولي من أجل التنمية طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهي أفصح طريقة للتعبير عن التضامن الدولي من أجل التنمية وعن التزام البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان الفقيرة. وبما أن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية على البلدان المستفيدة يخضع لمراقبة كل بلد يمنحها، فإن هذه المساعدة يمكن أن توجه إلى أفقر البلدان النامية التي تحتاج أكثر من غيرها لهذا الشكل من المساعدة. وعلاوة على ذلك، فبما أن التوزيع داخل كل بلد مستفيد يخضع للمراقبة المشتركة للحكومتين المانحة والمستفيدة، فإنه يمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم مساعدة مباشرة لأفقر شرائح المجتمع في البلدان المستفيدة. وإجمالاً، تتطوي المساعدة الإنمائية الرسمية على إمكانية تقديم الإغاثة إلى أفقر الناس في أفقر البلدان بطريقة مباشرة. ورغم أن تدفقات مماثلة من المنظمات غير الحكومية تلعب هي أيضاً دوراً مهماً، فإنه لا يمكن تلبية الحاجة إلى مساعدة أفقر الناس في أفقر البلدان إلا من خلال اتخاذ الحكومات المانحة إجراءات تتسم بالحيوية والخيال، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المستفيدة.

٢٣- ولسوء الحظ، فإن الحيوية ليس مصطلحاً يمكن تطبيقه لوصف الجهود الدولية لتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية. فمنذ ١٩٩٢، انخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية ككل انخفاضاً ملموساً بالقيمة الحقيقية، كما بدأت المدفوعات تنخفض بالقيمة الإسمية. فبلغت المدفوعات ٤٩ مليار دولار في ١٩٩٧ مقابل ما يناهز ٦٠ مليار دولار في ١٩٩٥. وفي كل عام تنحدر نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ناتجها القومي الإجمالي الكلي إلى مستوى جديد. وهذه النسبة،

التي بلغت ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول المانحة في ١٩٩٠، انخفضت إلى ٠,٢٢ في المائة في ١٩٩٧، وهو مستوى يساوي أقل من ثلث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لهذه التدفقات.

٢٤- ولا توجد أدلة على زيادة تركيز أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المتضائلة على البلدان الفقيرة. فتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً انخفضت بالقدر نفسه الذي انخفضت به تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في مجملها. والحقيقة أنه، بالنسبة لـ ١٤ بلداً مانحاً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أصل ٢١ بلداً، كانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في الواقع أدنى في ١٩٩٦ منها في ١٩٩٠. وإجمالاً، انخفضت حصة أقل البلدان نمواً من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٣٣ في المائة في ١٩٩٥ إلى ٢٤ في المائة في ١٩٩٧.

٢٥- ومن الواضح أنه لا يُسمح للمساعدة الإنمائية الرسمية بأن تفي بإمكانياتها.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك فإن عدداً من البلدان النامية الأكثر فقراً، بما فيها أقل البلدان نمواً، ما زالت تترشح تحت عبء الديون التي لا تقدر على خدمتها، والتي يحول دون استعادة علاقات عادية بينها وبين دائنيها/مانحيها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلاً، بلغت المتأخرات المستحقة عن تسديد الديون والفوائد ٢٥ في المائة من مجموع الديون غير المسددة. وسبب ذلك تفاوتات كبيرة في الوصول إلى التمويل الإنمائي الأساسي.

٢٧- والمشاكل المتصلة بحجم الدين الخارجي تعيق بشكل جدي جهود العديد من أفقر البلدان من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وبالنسبة لكثير من هذه البلدان، تتبلغ التزامات خدمة الدين نسبة مفرطة من موارد الميزانية وحصائل الصادرات. وتم الاعتراف منذ أمد بعيد بأن شروط القروض الماضية كانت تتطوي على فوائد مرتفعة أكثر من اللازم وأجال استحقاق أقصر مما يجب بالمقارنة مع قدرة البلدان المقترضة على خدمة الدين. وكان من الواجب اتخاذ إجراءات أولاً لتأجيل تسديد الدين، ثم لإلغاء جزء منه، عندما اتضح أن ذلك لا يكفي.

٢٨- وفي ١٩٩٦، أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن مبادرة خاصة لتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكانت المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تهدف إلى تخفيض حجم الديون غير المسددة لكل بلد مؤهل إلى مستوى مستدام، أي إلى حد يمكن عنده خدمة الديون دون الوقوع في المتأخرات. غير أن معايير التأهل ومراحل العملية اللازمة قبل الموافقة على تخفيف الديون كانت جد تقييدية، مما يعكس عدم استناد المبادرة إلى موارد مالية كافية. وسلطت الأضواء على هذا الموضوع تحليلات عدد من المنظمات، بما فيها الأونكتاد، والحملات التي شنتها عدة منظمات غير حكومية. وأصبحت المشكلة أكثر إلحاحاً بعد انخفاض أسعار السلع الأساسية على إثر الأزمة المالية الآسيوية.

٢٩- ونتيجة لذلك، قامت مجموعة الثماني بمقترحات في حزيران/يونيه ١٩٩٩ جسدت أهدافاً أكثر طموحاً لتخفيض الديون والتعجيل بتخفيف أعبائها. وشكلت تحسناً واضحاً بالنسبة للإطار الأصلي للبلدان الفقيرة المثقلة

بالديون، وربما سببت تأهل تسعة بلدان إضافية على الأقل وعجلت بتخفيف أعباء جميع البلدان المؤهلة. وعلى الرغم من أنه تم تحديد مصدر بعض التمويل الإضافي اللازم من خلال اتفاق على بيع ١٠ ملايين أوقية من ذهب صندوق النقد الدولي، فإن خطة تقاسم العبء لا تبدو جاهزة تماماً بعد.

٣- التنمية والنظام التجاري الدولي

٣٠- يعد النظام التجاري القائم على القواعد الذي تجسده منظمة التجارة العالمية في صالح البلدان النامية، إذ أنه يميل إلى توهين دور القوة الاقتصادية والسياسية في العلاقات التجارية بين أعضاء النظام. ومع ذلك فإن القواعد نفسها والمواضيع التجارية التي يتم اختيارها للتفاوض وأنماط التحرير التي ظهرت من خلال تشغيل النظام لا تؤدي دائماً إلى تعجيل تنمية البلدان النامية.

٣١- وهذا الأمر واضح من الاختلافات في معاملة المنتجات والقطاعات ذات الأهمية بالنسبة للشركاء التجاريين من البلدان النامية والمتقدمة النمو. ولهذا، تُعطى الحكومات درجة عالية من المرونة فيما يخص المساعدات المقدمة لتطوير البحوث والتكنولوجيا، بحيث تصبح الحكومات التي يتيسر لها ذلك حرة في تعزيز قدرتها التنافسية الدولية في مجال الصادرات التي تعتمد على التقدم التكنولوجي. وعندئذ تتم حماية النتائج من خلال الاتفاق المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتصبح أساساً لاختراق الأسواق من جانب البلد المعني إما مباشرة عبر التجارة أو عبر الاستثمار الأجنبي المباشر. وبشكل أعم، فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين تحتل شركاتهم موقع الصدارة في التكنولوجيا يبادرون إلى الاستفادة من النظام للاحتفاظ بميزتهم التنافسية عن طريق ضمان بقاء الأسواق مفتوحة أمام منتجات تلك التكنولوجيات.

٣٢- أما المنتجات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها فمصيرها يختلف. وتظل السلع الأساسية خاصة الأغذية والألياف ومنتجاتها المصنعة تواجه حواجز متشددة في البلدان المستوردة. وعلى وجه الخصوص، فإن الحماية الشديدة للصناعة الغذائية في البلدان المتقدمة النمو تعيق تنويع النشاط في البلدان النامية ليصبح إنتاجاً سريع النمو للفواكه والخضراوات. وتواجه المنسوجات والملابس تعريفات مرتفعة نسبياً، أما إسقاط القيود الكمية التي دعا إليها اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالمنسوجات والملابس فيجري تنفيذه بطريقة تؤخر الفوائد المتوقعة لمعظم مصدري البلدان النامية. ولن يكون هناك رفع كلي للقيود المفروضة على صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس إلا في عام ٢٠٠٥. وهكذا تُحرم البلدان النامية حالياً من الفرص التي كانت متوفرة للبلدان المتقدمة النمو قبل أكثر من قرن، عندما كان قطاع المنسوجات والملابس يمثل مرحلة حاسمة للتقدم في عملية تصنيعها.

٣٣- ولهذه النتائج تأثير مباشر على عملية التنمية وقدرة البلدان النامية على تعزيز العدالة والتنمية الاجتماعية. والقدرة على تصدير المنتجات الزراعية لها علاقة مباشرة بمستويات الدخل في المناطق الريفية وتنميتها. ويستخدم صانعو الملابس على نحو ثابت العمالة الأقل مهارة، والعمالة في هذا القطاع تساهم مباشرة في تخفيف الفقر. وكذلك، عادة ما يكون كثير من العمال في صناعة الثياب من الإناث، ويساهم استخدامهن مباشرة في تحسين المركز الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. ولهذه

الأسباب وغيرها، فإن عجز النظام التجاري عن توفير وصول أفضل إلى الأسواق للمنتجات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها يُعدّ قيداً خطيراً على التنمية.

٣٤- وهناك عدة سمات أخرى للنظام التجاري لم تكن أيضاً ملائمة للتنمية. ومن بينها الطريقة التي تُنفذ بها الأحكام المتعلقة بالصحة والإصحاح وتكاليف التصديق؛ واللجوء المتزايد إلى تدابير مكافحة الإغراق في المناطق التي تمكنت البلدان النامية فيها من اختراق الأسواق؛ وعدم التناظر بين الحالة المتقدمة لتحرير التجارة في السلع وقطاعات الخدمات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، من جهة، والحواجز المقامة أمام المتاجرة في خدمات الأيدي العاملة والسلع الكثيفة الاستخدام لليد العاملة التي توفرها على العموم البلدان النامية، من جهة أخرى؛ والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في ممارسة حقوقها في منظمة التجارة العالمية.

باء القيود الداخلية للبلدان النامية

٣٥- مهما كانت الأنظمة التجارية والمالية داعمة أو غير داعمة، فإن على البلدان النامية دائماً أن تعمل على أن تستفيد منها إلى أقصى حد. ولكن هذه البلدان تعاني من عدد من الخصائص التي تحد بانتظام من الخيارات المتاحة لها لاستعمال هذه الأنظمة لدفع عجلة النمو فيها. وهذه الخصائص تكبح كذلك قدرتها على الاستفادة كلياً من الخيارات المتيسرة وحماية نفسها من أية آثار سلبية لتشغيل الأنظمة التجارية والمالية.

١- السمات الهيكلية

٣٦- ما زالت كثير من البلدان النامية، وعلى الخصوص معظم البلدان الأكثر فقراً، تعتمد كثيراً على السلع الأساسية بالنسبة لحصائل الصادرات. وفي هذه البلدان، يُعد إنتاج السلع الأساسية مسؤولاً كذلك عن جزء كبير من الإنتاج المحلي والعملية. وإلى جانب ذلك، فإن إنتاج السلع الأساسية والتصدير غالباً ما يولد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، جزءاً كبيراً من إيرادات الميزانية. وهكذا فإن لحصائل الصادرات من السلع الأساسية أثراً على التنمية ليس فقط من خلال تأثيرها في حصائل النقد الأجنبي، ولكن كذلك من خلال هذه السبل الأخرى.

٣٧- وإنتاج السلع الأساسية وتجارتها لهما سمات خاصة تحد من إمكانيات تسخيرهما للتنمية. فقد انخفض المحتوى السلعي للمنتجات من السلع والخدمات باستمرار خلال العقود الأخيرة، بحيث أصبحت زيادة الطلب على السلع الأساسية حالياً أبطأ بكثير من ارتفاع المنتجات على العموم. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار وعمليات تحسين الإنتاجية في المنتجات السلعية غالباً ما تؤدي إلى انخفاض الأسعار، مما يفيد المستهلكين بدلاً من المنتجين. ونتيجة لذلك، فإن حصة السلع الأساسية في التجارة العالمية سواء من ناحية الحجم أو القيمة شهدت انخفاضاً متواصلاً، بينما ظل عدم استقرار الحصائل مرتفعاً خلال هذا الاتجاه نحو الانخفاض. ولهذه الأسباب كلها، حُرم مصدرو البلدان النامية من مصدر مزدهر لحصائل الصادرات يمكن أن تقوم عليه التنمية، ورأوا حصتهم من التجارة العالمية تتخفّض باستمرار. وهذا جانب آخر من الجوانب المهمة التي عانت وما زالت تعاني فيها البلدان النامية من التهميش.

٣٨- وبُذلت جهود كبيرة لمعالجة هذه الصعوبات خلال السنوات الماضية. فبالنسبة لبلد بمفرده من البلدان النامية، يكمن الحل النهائي لفرط الاعتماد على بضع سلع أساسية في تنويع الإنتاجية والصادرات، إما بتوسيع نطاق السلع الأساسية المصدرة أو برفع الإنتاجية وتصدير السلع المصنعة. وحققت بلدان قليلة تقدماً ملموساً في التنويع، إما في إطار قطاع السلع الأساسية نفسه أو عبر إنشاء أعمال قائمة على الزراعة. ولكن هناك أيضاً بلداناً زاد في الواقع اعتمادها على السلع الأساسية. وعلى الإجمال، كان التقدم في هذا المجال مخيباً للآمل.

٣٩- وعولج كذلك موضوع حصائل الإيرادات من السلع الأساسية. غير أن المرافق الدولية، مثل مرفق تثبيت السلع الأساسية ونظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) ومرفق المعادن (سيسمين) التابعين لصندوق النقد الدولي، واجهت كلها صعوبات منعتهما من التأثير بكيفية ملحوظة على عدم الاستقرار أو نتائجه. وللإدارة المحسنة للمخاطر دور تلعبه لتخفيف ما تنطوي عليه تقلبات أسعار السلع الأساسية من نتائج، ولكن ذلك أيضاً يتم في حدود معينة.

٤٠- وعلى العموم، فإن الجهود الوطنية والدولية التي بذلت في سبيل التغلب على الجوانب السلبية للاعتماد على السلع الأساسية، والقيود التي تفرضها على النمو من خلال التجارة، لم تسفر بعد عن نتائج ذات أهمية.

٤١- وتعد التكاليف المرتفعة اللازمة للتعامل في التجارة خاصة أخرى من خصائص البلدان النامية تقلل أرباحها من التجارة. وفي حين فتح الاتجاه التحريري فرصاً جديدة للمتاجرة أمام البلدان النامية، فإن هذه الفرص تقتصر بتعقيد متزايد في التجارة الدولية ناتج بوجه خاص عن الترابط بين التجارة والاستثمار والتمويل والنقل وتدفق المعلومات. لذلك فأن تخفيف الحواجز التجارية في الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية لن يسفر عن زيادات كبيرة في الصادرات إلا إذا كانت الخدمات الداعمة لتجارة الصادرات فعالة، أي إذا كانت تنافسية على المستوى الدولي.

٤٢- وتعد تكاليف النقل الباهظة من سمات معظم البلدان النامية، وهي مرتفعة بوجه خاص في حالة أقل البلدان نمواً، خاصة منها البلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية. وعلى الإجمال، تمثل حصة تكاليف الشحن في قيمة الواردات في البلدان النامية (٨,١ في المائة) ضعف ما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو (٤,١ في المائة)؛ وفي أقل البلدان نمواً الجزرية وغير الساحلية، تتراوح تكاليف الشحن، ما بين ١٢ و ٤٠ في المائة من قيم الواردات. وبالنسبة لكثير من البلدان النامية، تشكل تكاليف النقل المرتفعة حاجزاً كبيراً يمنعها من الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

٤٣- وإذا كانت تكاليف النقل المرتفعة في بعض الحالات تمليها الاعتبارات الجغرافية بصورة جزئية، فإنها كثيراً ما تكون نتيجة مباشرة لمشاكل معينة ناشئة عن هياكل إنسانية غير ملائمة، وتجهيزات تنفجر إلى الصيانة، وأطر تنظيمية قديمة، وتأخر في تدفق المعلومات، وإجراءات وهياكل إدارية معقدة، والافتقار إلى خطة نقل متكاملة، ونقص إجمالي في المهارات ذات الصلة. وبالنسبة للبلدان غير الساحلية، قد تكون القوانين التي تنظم التجارة العابرة هي ذاتها التي تساهم في التكاليف الباهظة.

٤٤- وتعمل عدم فعالية الجمارك والخدمات المالية المتصلة بالتجارة بدورها على إعاقة التجارة. وعلى البلدان النامية، علاوة على ذلك، أن تتغلب على الشكوك وعدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالإطار القانوني المنطبق على التجارة والمعاملات المتصلة بالتجارة، خاصة فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط. وتؤثر هذه القضايا مباشرة في قدرة البلدان النامية على الاستفادة من النظام التجاري المتغير، ولذلك يجب أن تُعالج كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لمساعدتها على انتهاز الفرص التي يتيحها هذا النظام.

٢- المعرفة والمهارات والشركة

٤٥- من الخصائص الأخرى التي تميز معظم البلدان النامية وتمنعها من الاستفادة تماماً من الفرص التي تتيحها النظم التجارية والمالية الدولية افتقار القوى العاملة لديها نسبياً إلى المهارات. وكان دائماً الافتقار إلى المهارات، والتعليم الأساسي غير الملائم، وما ينتج عنهما من انعدام القدرة على اكتساب المهارات من بين العناصر الجوهرية في مشكلة التنمية. غير أن التغيرات الأخيرة في طبيعة النمو الاقتصادي ومحتواه زادت من هذا القيد المفروض على التنمية، وضخمت الفرق بين حظ من يملكون مهارات اقتصادية ملائمة وحظ من لا يملكونها.

٤٦- والنمو والإنتاج، كما هو معترف على نطاق واسع به منذ فترة من الوقت، أصبحا يستندان بصورة متزايدة إلى المعرفة. وينعكس ذلك في النسبة العالية من نفقات شركات التصنيع الحديثة المكرسة للبحث والتطوير، وتصميم المنتجات، وهندسة التصنيع، ومراقبة الجودة، وروتين الإدارة، والتسويق، وقدرات الاستثمار والتغيير. ويعكس ذلك بدوره التغيرات السريعة في التكنولوجيا، وخاصة في التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج كل أنواع المعلومات وإرسالها واستقبالها واستعمالها. ويتمثل أحدث مظاهر هذا الاتجاه في انتشار الإنترنت، حيث تضاعف حجم تداول البيانات كل ١٠٠ يوم، ومن المتوقع أن تربط ٢٠٠ مليون مستعمل في أكثر من ١٤٠ بلداً بحلول سنة ٢٠٠٠. ويسرت هذه التغيرات الأساسية أكثر من أي وقت مضى إقامة مواقع في مختلف أنحاء العالم للأنشطة المختلفة التي تقوم بعملية إنتاج واحدة، مما يسهل "التكامل العميق" للإنتاج من خلال أنشطة الشركات عبر الوطنية. وهي تتيح فرصاً لإنشاء الشبكات والشراكات وأشكال أخرى من التعاون بين الشركات التي لا يربطها الاستثمار.

٤٧- والأهم هو أن دور المعرفة المتزايد الأهمية كمدخل اقتصادي في القطاعات الدينامية للاقتصاد العالمي تترتب عليه آثار هامة لتوزيع الدخل ضمن حدود البلدان وفيما بينها. والاقتصاد القائم على المعرفة يعمل بطبيعة الحال لصالح من يستطيعون معالجة المعرفة وضد من لا يستطيعون ذلك. وأظهرت البحوث في البلدان الصناعية أن قيام النمو الاقتصادي على المعرفة والمهارة يعرض أعداداً كبيرة من السكان للتخلف عن الركب حتى مع نمو الاقتصاد. وينطبق الشيء ذاته على المستوى الدولي: ففي اقتصاد عالمي تمثل فيه المعرفة العنصر الحاسم في النجاح الاقتصادي، فإن البلدان التي تفتقر إلى المهارات اللازمة للتأثير في العمليات القائمة على المعرفة والاستفادة من التغيرات في التكنولوجيا تظل في المؤخرة حتى عندما ينمو الاقتصاد العالمي بحيوية. والحقيقة أنها قد تتخلف رغم أنها تُدمج بصورة متزايدة في هذا الاقتصاد العالمي. وهذه أيضاً حالة أخرى من الحالات التي يؤول فيها مصير العديد من البلدان النامية إلى التهميش بشكل متزايد، بل وتصبح فيها مهددة بالمزيد من التهميش.

٤٨- وأخيراً، فإن اقتصاداً عالمياً قائماً بصورة متزايدة على المعرفة له آثار هامة على تقرير السياسات. فسوف يتعين على السياسات أن تركز على رعاية المعرفة والمهارات، وعلى تعزيز الوصول إليهما. وينطوي ذلك على مهام جديدة نسبياً. ولكن مقرري السياسات في العديد من البلدان النامية غير قادرين على مواجهة هذا التحدي. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً فيما يتعلق بتشغيل النظام التجاري الدولي، حيث يواجه عدد متزايد من البلدان النامية صعوبات في الوفاء بالتزاماتها والمشاركة بطريقة مجدية في إدارة النظام التجاري من خلال منظمة التجارة العالمية. وهذا مجال آخر يجري فيه تهميش كثير من البلدان النامية.

٤٩- وهناك جانبان مترابطان من السلسلة المتصلة معرفة/مهارات/تنمية لهما أهمية خاصة في تحديد قدرة الشركات في البلدان النامية على الاستفادة من تشغيل الأنظمة الدولية التجارية والمالية. ويتعلق الجانب الأول بالصعوبات التي تواجهها المشاريع المحلية - خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة - في انتهاز الفرص التي تتيحها العولمة والإزدهار في البيئة العالمية الناشئة.

٥٠- وكان هناك اعتراف منذ أمد بعيد بأهمية المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية. وهذه الشركات مجتمعة تعد مسؤولة في الغالب عن جزء كبير من نمو العمالة. وكثير منها قادر على التحول إلى شركات رئيسية، وتعد مجال اختبار تظهر منه روح المبادرة. غير أن البيئة الاقتصادية التي تتميز بالتحريم والعولمة وعمليات الإنتاج القائمة على المعرفة تطرح تحديات معينة لهذه الشركات. ويتطلب الحفاظ على القدرة التنافسية أو زيادتها في هذه البيئة حجماً وتشكيلة من الموارد، بما فيها الموارد المالية، أوسع مما يتوفر تقليدياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ما يمكنها الوصول إليه بسهولة. والبرامج الحكومية الهادفة إلى تعزيز معرفة الحاسوب وتشجيع إنشاء شبكات معاهد البحوث وتقديم الدعم المالي للشبكات التي تنقل التكنولوجيا وتنتشرها يمكن أن تساعد على ذلك. ولكن، نظراً لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها إمكانيات محدودة للعثور على المعلومات والمعرفة الضرورية لنجاحها واستعمال مداها الكامل، فإنها بحاجة إلى العمل في إطار اتفاق تعاوني مع شركاء - يكون أحدهم في الغالب شركة كبيرة - يسمح للمجموعة ككل بالتحكم في الموارد الضرورية لنجاح المجموعة وكل من أعضائها.

٥١- ويتركز الجانب الثاني حول قدرة البلدان النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر واستعماله بطريقة فعالة من أجل التنمية. ونقل المعرفة والمهارات يعتبر بشكل متزايد السبيل الرئيسي الذي تتأثر به التنمية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من التعاون عبر الحدود بين الشركات. ويمكن أن يكون ذلك على شكل نقل للمهارات التنظيمية والإدارية المنخفضة المستوى والبسيطة نسبياً، كما هو الأمر في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر لإنتاج السلع المصنعة البسيطة في أفقر البلدان أو تجميعها، أو تحسين المهارات التنظيمية والإدارية المتوسطة والعليا، وكذلك فرص اتقان التكنولوجيات الجديدة واستعمالها بفعالية، في البلدان النامية الأكثر تقدماً.

٥٢- ويتوقف مدى قدرة أحد البلدان النامية على أن يستعمل فعلاً إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات المماثلة للمساعدة على تعويض النقص في المعرفة والمهارات، في المقام الأول، على ما إذا كان البلد قادراً على جلب الاستثمار

الأجنبي المباشر بالمبالغ المنشودة. وكان التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية جـد متفاوت، إذ ينتهي معظمه في أيدي عدد قليل من البلدان النامية.

٥٣- وثانياً، يتوقف ذلك على تعليمها واحتياطي المهارات لديها. وبشكل نقل المعرفة والمهارات دائماً مكملاً، وليس أبداً بديلاً، للجهود التي تبذلها البلدان نفسها للتنمية قوى عاملة مثقفة ذات مدى واسع من المهارات المتصلة بالنواحي الاقتصادية وتشجيع اختراع واستعمال تكنولوجيا جديدة. وكلما زادت هذه الجهود كان البلد قادراً على الاستفادة من نقل المعرفة والمهارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٤- وأخيراً، يتوقف نقل المعرفة على الجهود التي يقوم بها البلد المضيف للاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية للفائدة العرضية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مصحوباً "بتكتل" للشركات المحلية، التي قد تكون كثير منها مشاريع صغيرة أو متوسطة، يُنشأ لتزويد الشركة الأجنبية الواردة بالمستلزمات من السلع والخدمات. ويمكن أن يروج البلد المضيف هذا التكتل وآثار الفائدة العرضية المتصلة به، ويكون لنجاح هذا الترويج تأثير هام على الفوائد التي تعود على التنمية من جراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٥- وعلى العموم، يصعب على البلدان النامية انتهاز الفرص المتاحة لها مبدئياً، وذلك نظراً لافتقارها للمعرفة والمهارات. ويجب أن يركز الدعم الدولي لجهودها على هذين المجالين.

٣- السياسات المحلية للبلدان النامية ونماذج التنمية

٥٦- يواجه مقررو السياسات في البلدان النامية التي تعمل جاهدة على الاندماج في الاقتصاد العالمي صعوبة إضافية تتمثل في تسلل الشك بشأن الفئة الصحيحة من القوانين المحلية، بل والنموذج الإنمائي الملائم الذي يجب أن يقوم عليه ذلك الاندماج.

٥٧- وخلال العقد الأخير كانت سياسات مختلف المنظمات الدولية وأهم مانهجي المعونة، وكذلك مقرري السياسات القومية في البلدان النامية، تسترشد برؤية واضحة ومتشابهة بشكل ملحوظ لعملية التنمية وأسباب انعدام تقدم أسرع في تحقيق هذه التنمية. وركزت هذه الرؤية المشتركة على دور الدولة، الذي اعتُبر في أغلب الأحيان أنه لم يكن في غير موضعه وكان يوجه بطريقة خاطئة في الماضي. وأعلنت عن حاجة الدولة إلى أن تتحرر من مشاركتها المباشرة في الأنشطة الإنتاجية وأن تقوم بتحرير واسع للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك التجارة الدولية، بحيث تسمح للأسواق "بضبط الأسعار". ولكن ذلك لم يكن يعني أن على الدولة أن تختفي تماماً. ودل هذا النهج على أن من واجب الدولة أن تعزز دورها في توفير بيئة آمنة وقابلة للتنبؤ بالنسبة للمشاريع الخاصة، وذلك من ناحيتين: توفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو ما كان يعني في الواقع استقرار الأسعار، خاصة عن طريق العجز في الميزانية في حدود يمكن أن تمويل بوسائل غير نقدية، وتوفير نظام قانوني ملائم للأعمال، مما كان يعني في حالة معظم البلدان النامية الأفقر والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إدخال إصلاحات واسعة على البيئة القانونية.

٥٨- وليس هناك مجال للشك في أن المقومات السابقة الذكر تشكل حقاً نواة أي استراتيجية ذات مصداقية للتنمية. إلا أنه من الواضح بصورة متزايدة في الوقت الحاضر أن هذه المقومات، وإن كانت ضرورية، ليست كافية على الإطلاق: فعدد من الأهداف أو الأدوات السياسية الأخرى الضرورية للنجاح إما أهملت أو أوليت اهتماماً غير كافٍ في استراتيجيات التنمية التي وُضعت بمساعدة المنظمات الدولية وأوساط المانحين.

٥٩- وتم إهمال عدة مواضيع. فمثلاً، إلى أي حد يجب أن تكون أنماط التنمية موحدة؟ وهل هناك توافق بين أنماط التخصص وتقارب مستويات التنمية؟ وهل تقيد الضوابط الموجودة والناشئة على المستوى الدولي دون مبرر قدرة البلدان النامية على تنفيذ سياسات متناسقة مع استراتيجياتها الإنمائية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب إعطاء البلدان النامية مجالاً أكبر للمناورة؟ ولكن، قبل كل شيء، هناك ثلاثة مواضيع مهمة تبرز أكثر من غيرها: جعل الأسواق تعمل على نحو صحيح، وضمان توزيع عادل لتكاليف النمو وأرباحه، وضمان بيئة خارجية مواتية.

٦٠- ويتطلب رفع إمكانيات النمو الاقتصادي إلى أقصى حد أن يُتاح للأسواق القيام بوظيفتها الخاصة، المتمثلة في إرسال إشارات إلى العناصر الفاعلة الاقتصادية بشأن رغبات المستهلكين، وأحسن طريقة لتوزيع المدخرات، والندرة النسبية للمواد الأولية وغيرها من عوامل الإنتاج، وأحسن طريقة لتنظيم الإنتاج لفائدة المستثمرين والمنتجين والمستهلكين. فتحرير التجارة وإلغاء القيود والخصخصة وتحرير الأسواق المالية كلها صُممت لبلوغ هذا الهدف.

٦١- ولكن من غير الواقعي في كثير من البلدان النامية أن يؤدي انسحاب التدخل الحكومي وحده إلى إيجاد أسواق جيدة الأداء وتنافسية. فكثير من الأسواق صغيرة نسبياً وتتميز بعدد قليل من البائعين، أحياناً شركات عبر وطنية كبيرة. وفي هذه الظروف، قد لا يكون السلوك التنافسي هو القاعدة، وقد لا يؤدي التحرير مباشرة إلى التحسينات المنشودة في طريقة سير السوق. وليس هناك مكسب في الاستعاضة عن احتكار قطاع عام منظم باحتكار قلة غير منظم للقطاع الخاص. ولن تُجنَى فوائد من اختفاء القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة فقط لئلاستعاض عنها بحواجز في وجه المنافسة مفروضة من الشركات. ولهذه الأسباب، ينبغي أن يكون تشجيع المنافسة نشاطاً يعود صراحة إلى الدولة، كما ينبغي أن تُشجع سياسة المنافسة وتوضع وتنفذ بطريقة ملائمة.

٦٢- والتمويل مجال آخر قد لا يسفر فيه التحرير عن الآثار المتوخاة إلا إذا كان مصحوباً بإجراءات تكميلية من الدولة. والكيانات الخاصة في القطاع المالي خاصة المصارف تتطلب إطاراً قانونياً سليماً مع التنظيم والإشراف لكي تسير فيها الأمور على ما يرام. وهناك حاجة إلى التنظيمات للحفاظ على السلامة والاستقرار، وتشجيع الشفافية والمنافسة، وحماية المستهلكين. والتحرير الذي يحدث عند غياب تنظيم وإشراف ملائمين يمكن أن يضر بالنظام المالي وبالاقتصاد ككل.

٦٣- وفشلت نماذج التنمية في الماضي كذلك في إدراج أهداف صريحة فيما يخص الرفاه الاجتماعي وتوزيع الدخل. وكان من المفترض أن نموذجاً يؤدي إلى نمو أسرع يسفر كذلك عن زيادة الرفاه وأن الحكومات سوف تتخذ إجراءات لضمان استيفاء المعايير الدنيا بالنسبة لتوزيع الدخل وأنه سيتم إنشاء شبكات للأمن الاجتماعي. غير أن عدم التعبير عن أهداف واضحة في هذه المجالات كجزء لا يتجزأ من النموذج كان يعني حتماً أنه عندما يكون هناك صراع بين متطلبات

انضباط الميزانية، التي كانت أهدافاً معلنة في النموذج، والأهداف الاجتماعية الدنيا، التي لم تكن معلنة، فإن الغلبة تكون دائماً لانضباط الميزانية. وعلاوة على العواقب الاجتماعية الواضحة، فإن هذه النتائج يمكن أن تكون مناهضة للتنمية بشكل علني: فتخفيض نفقات الميزانية على التعليم، في عالم تشكل فيه المعرفة والمهارات مفتاح النجاح الاقتصادي، يسدّد للتنمية ضربة قاسية بشكل خاص. وأدت أولوية انضباط الميزانية كذلك إلى تخفيض قدرة الدولة على القيام بدورها المتمثل في الاحتياط للصراع الاجتماعي وإيجاد الحلول له، كما عملت ضد التضامن الاجتماعي وروح العدالة في عملية النمو. وأخيراً، فإن روح العدالة هذه هي التي ينبغي أن تدعم النموذج وتزوده بشرعيته السياسية.

٦٤- واتضح كذلك أن استراتيجية التنمية السائدة قاصرة من ناحية العدالة بقدر ما كانت تميل إلى إهمال رفاه المجموعات الضعيفة، خاصة النساء. ونتيجة لذلك، ما زال هناك في كثير من البلدان النامية مصدر محتمل واسع غير مستغل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتعرض رفاه الأجيال القادمة كذلك للخطر، كما كان الحال في أغلب الأحيان، عندما لا تؤخذ الشواغل البيئية في الحسبان على نحو ملائم في عملية تقرير السياسات. وإذا لم تُعالج مواطن الضعف هذه، فإن قابلية استدامة الاستراتيجية نفسها على المدى البعيد تكون مهددة.

٦٥- وأخيراً، فإن النموذج لم يشتمل على أهداف واضحة بخصوص البيئة الخارجية الضرورية لنجاح سياسات التنمية المحلية. فالضغوط التي تمارس لتحرير الأسواق المالية، على سبيل المثال، لم تأخذ في الحسبان طابع التمويل المعولم وسلوكه؛ وتحرير التجارة في البلدان النامية لم تسانده دائماً تحسينات هامة في فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق التي تتمتع فيها بقدرة تنافسية. ولم تقابل الشواغل المتعلقة بالعدالة دائماً بزيادات في تدفق المعونة إلى البلدان النامية. ونتيجة لذلك، لم تقدم الأنظمة الدولية السائدة دعماً كافياً للتنمية، بل تسببت أحياناً في آثار معاكسة.

الفصل الثاني

نحو التزام دولي جديد إزاء النمو والتنمية: تعزيز توجيه الاقتصاد العالمي المعولم

٦٦- يتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي ومقرري السياسات في البلدان النامية في الألفية الجديدة في التصدي، بشكل فعال، لمواطن قصور البيئة الخارجية، ولقيود التخلف من أجل إعادة البلدان النامية إلى الطريق السليم للاندماج، على أساس عادل، في الاقتصاد العالمي المعولم^(١٠).

ألف - الالتزام بتحقيق نمو مرتفع ومطرّد

٦٧- والشرط الضروري - وإن كان غير كاف بأي حال من الأحوال - لاستفادة جميع البلدان والشرائح الاجتماعية من العولمة هو تحقيق نمو مرتفع ومطرّد، للدخل والنواتج القوميين. وينبغي أن يستهدف وضع السياسة الاقتصادية الكلية، بشكل واضح، دعم النمو وتثبيته، مع استبقاء الأولوية العالية الممنوحة للمحافظة على الثبات النسبي للأسعار. ويتطلب هذا في البلدان النامية إجراء تحول في مجالات التشديد في برامج التكيف التي تُنجز بدعم من وكالات الإقراض المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك يحتاج انتهاز سياسات اقتصادية كلية سليمة وموجهة نحو النمو، إلى أن يُستكمل بتوفير بيئة اجتماعية وقانونية وسياسية عامة تؤدي إلى الكفاءة في تشغيل الأسواق، وبوجه خاص، إلى تنمية القطاع الخاص، الذي تحتل قراراته الاستثمارية مكانة رئيسية بالنسبة للنمو.

٦٨- ويعد تحقيق معدل نمو مرتفع ومطرّد في البلدان الصناعية غاية في حد ذاته وشرطاً ضرورياً للأداء السليم للنظم التجارية والمالية على السواء. ويتطلب هذا في المحل الأول أن تبقى السلطات الوطنية في العالم الصناعي اقتصاداتها قريبة من العمالة الكاملة، مع تفادي التضخم في نفس الوقت. فالتفاعلات بين الأداء الاقتصادي في البلدان الصناعية، وقدرة نظمها على تقديم دعم فعال للتنمية، تفاعلات متشعبة الجوانب. ومن الواضح أن الانكماش في البلدان الصناعية يضعف أسعار السلع الأساسية الأولية، ويزيد الضغوط الحمائية، ويخلق صعوبات تتعلق بالميزانية تعوق استمرار تدفقات المعونة. وبالمثل، فإن تفشي التضخم في البلدان الصناعية يؤدي إلى زيادات في أسعار الفائدة يكون لها أثر سلبي على خدمة ديون البلدان التي اقترضت من أسواق رؤوس الأموال الدولية.

٦٩- وثمة حاجة إلى مراقبة أكثر فعالية للسياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الصناعية لمساعدة هذه البلدان ككل على انتهاز مسار للنمو يتسم بتحقيق معدل نمو مرتفع، وبدعم توليد تضخم، يأخذ في الحسبان على النحو الواجب، الاختلافات في الضغوط التضخمية والانكماشية التي يُحتمل أن توجد في كل من هذه البلدان. وينبغي للمراقبة أن تكون، في المحل الأول، وقائية في طابعها، وتعمل على التحذير من البطالة الوشيكة الحدوث، ومن تراجع النمو، علاوة على الضغوط التضخمية التي تتمثل في تطور الأسعار المحلية للسلع والخدمات والأصول أو في تدهور موازين المدفوعات الخارجية.

باء - تيسير التجارة الدولية والأموال والمعرفة

٧٠- ينبغي للنظم الموجهة للمال والتجارة أن تلبي، بشكل حقيقي وملحوس، احتياجات البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة النمو. ومفهوم "الساحة المتكافئة الفرص للجميع" المفيد في المناقشات فيما بين البلدان المتقدمة النمو ليس كافياً لدى بحث كيفية توفير فرص متكافئة للبلدان النامية للاستفادة من تلك النظم. فتكافؤ الفرص يتطلب مواءمة النظم بحيث تكفل أن تكون المنافع المتاحة نظرياً للجميع، في متناول الجميع، فعلياً، أي "نظم عادلة إزاء الجميع". ويتطلب هذا بعض المرونة في القواعد والإجراءات. ويتطلب تكافؤ الفرص أيضاً أن تتطوي النظم على أنشطة تعليمية وتدريبية وغيرها، ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تأمين المعارف والمهارات اللازمة للحصول على أقصى قدر من المنافع من تلك النظم.

١- النظام التجاري: توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية

٧١- ليست الأسواق إنشاءات مجردة. فهي تعمل ضمن أطر مؤسسية - محلية ودولية على السواء - تؤثر على النتائج التي تحققها. وهذا الوضع لا يتسم، في أي مكان آخر بأهمية تفوق أهمية بالنسبة للترتيبات المؤسسية النازمة للتجارة العالمية، وترتيبات تشجيع المنافسة.

٧٢- وسوف يلزم تنظيم جولة جديدة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية حول جدول أعمال يعتبره جميع أعضاء المنظمة متوازناً، ويتضمن قضايا ذات أهمية رئيسية للجميع. ويعني هذا بالنسبة للبلدان النامية وجوب أن يكون جدول الأعمال أكثر توجهاً بكثير نحو التنمية، مما كان عليه جدول أعمال جولة أوروغواي. وقد أُشير فعلياً إلى ما يترتب على أزمة العولمة الحالية من آثار سياسية مضاعفة في البلدان النامية. ومع ذلك، فإذا أُريد أن يمنح القادة السياسيون للبلدان النامية تأييدهم لجولة جديدة، فينبغي أن يكون في مقدورهم أن يصوروا تلك الجولة، بشكل يمكن تصديقه، على أنها تتيح فرصة للتصدي بطريقة مجدية لعدد من المشاكل التي تواجه بلدانهم في جهودها من أجل الاستفادة بشكل أكمل من التجارة الدولية. فالاندماج في النظام التجاري العالمي، بأسرع ما يمكن، ليس غاية في حد ذاته. والمسألة السياسية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية هي كيفية تحقيق الاندماج على نحو يعجل بالتنمية.

٧٣- وينطبق الشيء ذاته على تحرير التجارة. فتقليل الحواجز أمام التجارة مقوم هام من مقومات النهج المتبعة إزاء التنمية في جميع البلدان النامية تقريباً. ولهذا السبب، فإن قرارات التحرير بشكل منفرد - أو في سياق ممارسات التحرير المتعددة الأطراف أو الإقليمية - مشروعة تماماً. ومع ذلك أيضاً، لا يتمثل الهدف النهائي ببساطة في إزالة الحواجز التجارية، وإنما في تحقيق ذلك بوتيرة وبطريقة تعجل بالتنمية. وليست مشاكل تكييف الإنتاج مجرد مهام تتحقق عبر فترات تكيف أطول أجلاً، ولا يمكن أن تحل بهذه الوسيلة فقط. فثمة حاجة إلى سياسات تكميلية في عدد من المجالات، على سبيل المثال فيما يتعلق بدعم الوصول السليم إلى التمويل الاستثماري ورأس المال الاستثماري، وتيسير الحصول على التكنولوجيات الجديدة وتحقيق التكافؤ مع الشركاء الأجانب، وانتهاج

سياسات نشطة فيما يتعلق بسوق العمل، بما في ذلك التدريب من جديد على تكنولوجيات وأنشطة جديدة، والتأمين ضد البطالة، وتوفير الهياكل الأساسية، والمرافق الصناعية والخدمات التكميلية. وينبغي تفادي صنوف الرقابة الحكومية على الأسعار، وإيلاء عناية لضمان أن تسهم إزالة الحواجز التجارية في إيجاد أسواق محلية أكثر قدرة على المنافسة، وجيدة الأداء، وترسل إشارات صحيحة إلى المنتجين والمستثمرين. وتعد سياسات المنافسة، مكماً ضرورياً هنا. وينبغي توقيت تحرير التجارة من حيث الوتيرة التي يمكن بها تنفيذ السياسات التكميلية اللازمة والمدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه السياسات، بحيث تأتي في مكانها الصحيح.

٧٤- وعلى نحو أعم، ينبغي تحقيق توازن بين استصواب وجود مجموعة قواعد وامتيازات والتزامات مشتركة ومتجانسة تطبق بنفس الطريقة على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والحقيقة التي لا فكاك منها، وهي أن أعضاء المنظمة يمرون بمراحل تطور مختلفة جداً. وينبغي لجولة موجهة نحو التنمية أن تتناول، بشكل واضح، مسألة موافاة الالتزامات وتوقيت تنفيذها مع احتياجات وقدرات الأعضاء الأفقر في المنظمة. ويبقى مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية المتوائمة مع السياق الجديد للعولمة، أداة حاسمة للسياسات التجارية الدولية في التصدي للاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية.

٧٥- ما هي المكونات الرئيسية لجدول أعمال موجه نحو التنمية، لجولة جديدة من المفاوضات التجارية؟ من هذه المكونات تندرج، فيما يبدو، الفئات الرئيسية التالية:

- **مزيد من التحرير الملائم للتنمية**، وعلى وجه الخصوص، في الزراعة مع مراعاة الدور الخاص الذي تقوم به الزراعة في البلدان النامية، وحاجتها إلى الأمن الغذائي، وكذلك الخدمات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية، وازدياد مستويات الالتزامات بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين. التي تعززها معايير صارمة لاستخدام اختبارات الحاجة الاقتصادية؛
- **خفض التعريفات**، لا سيما الحد الأقصى من التعريفات الزراعية والصناعية المفروض على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبيرة للبلدان النامية؛
- **وضع ضوابط أكثر احكاماً على عمليات الدعم** بما في ذلك إزالة دعم الصادرات الزراعية، وإجراء تخفيض جذري للدعم المقدم للإنتاج والاستثمار الزراعيين؛
- **وضع ضوابط أكثر صرامة على رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية**؛
- **وضع ترتيبات خاصة لأقل البلدان نمواً**، بما في ذلك تعريفات مجمدة عند الصفر، وتحرير الخدمات لصالحها؛

- منح حوافز لصادرات البلدان النامية من المنتجات المفضلة بيئياً بدون إيجاد أشكال جديدة من المشروطة؛
- إجراء تحسينات في ترتيبات نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك بحث إمكانية استحداث معايير تخريج متفق عليها دولياً، وكيفية تقييد المشروطة في مختلف المخططات؛
- ضمان انضمام جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية، بشروط عادلة ومنصفة.

٧٦- وينبغي اتخاذ خطوات خاصة لإعادة النظر في سياسات المنافسة بغية صياغة واستيفاء كلا القواعد الوطنية والدولية الناطمة للمنافسة. والغرض من هذا، هو ضمان عدم استخدام الشركات عبر الوطنية لقوتها الاقتصادية والمالية الكبيرة في ممارسة أنشطة مانعة للمنافسة تضر بالشركات المحلية. ومن المهم بصفة خاصة ألا تضع الشركات غير المحلية حواجز مصطنعة أمام دخول الشركات المحلية إلى السوق. وتتمثل القضايا الجديدة التي تنطوي على تحديات هنا في كيف وأين يوضع الخط الفاصل بين أنشطة مثل ترتيبات التعاون فيما بين الشركات، والتحالفات الاستراتيجية من ناحية، والسلوك المانع للمنافسة من ناحية أخرى، وكيف يشجع تكيف الشركات المحلية مع زيادة المنافسة من الشركات الأجنبية، وكيف تنظم عمليات المبادلة بين المكاسب المتوقعة من أسواق أكثر تنافسية، والأهداف الاجتماعية، فيما يتعلق بالعمالة وتوزيع الدخل على سبيل المثال.

٧٧- وفي حين تظل سياسات المنافسة، بصفة رئيسية، مسألة تتعلق بالقوانين والرقابة الوطنيين، فإن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو التعاون الدولي، حسبما يشهد على ذلك عدد الاتفاقات الثنائية والإقليمية الآخذ في التزايد السريع، فيما بين البلدان المتقدمة النمو بصفة أساسية.

٢- بنية مالية من أجل التنمية

٧٨- تحدث التدفقات المالية الدولية من أجل التنمية من خلال الاقتراض من الخارج بشروط تجارية، وعن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنشطة الإقراض العادية لمؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف التي تقترض أموالاً من أسواق رؤوس الأموال الدولية، وتقوم بإقراض حصائلها للبلدان النامية.

٧٩- ولكل من هذه الأشكال الثلاثة للتمويل الخارجي، وظيفة أساسية في البنية الإجمالية للتمويل من أجل التنمية، كما أن تلك البنية لا يمكن أن تعتبر مرضية ما لم ينجز كل من مكوناتها، وظيفته. وقد تركز الانتباه مؤخراً على دور الأسواق المالية في إثارة الأزمة المالية والاقتصادية في بلدان شرق آسيا النامية. لكن الأزمة الهائلة للبلدان النامية الأكثر فقراً - ولا سيما أقل البلدان نمواً - لا تقل عنها خطورة أو احتياجاً إلى اتخاذ تدابير علاجية دولية.

٨٠- ويلزم على وجه السرعة وقف تراجع البلدان المانحة عن تقديم *المساعدة الإنمائية الرسمية* وتحويله في الاتجاه العكسي. فالبلدان النامية الأكثر فقراً تحتاج إلى دعم فيما تبذله من جهود لتحسين توجيه وتعبئة مواردها المحلية ولتقديم خدمات أساسية في مجالات رئيسية مثل الصحة والتعليم، وبوجه أعم، لوضع وتنفيذ خطط عمل لمكافحة الفقر على النحو الذي دعت إليه القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وينبغي للبلدان المانحة، بصفة خاصة، أن تلتزم أو تعاود الالتزام بتحقيق تقدم سريع في الوفاء بالأهداف الموضوعية لمساعدة البلدان النامية بوجه عام، وأقل البلدان نمواً بوجه خاص.

٨١- *ويرتبط الإقراض المتعدد الأطراف* ارتباطاً لا ينفصم اليوم بمسألة *الديون*. وقد أدخلت المبادرة المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مفاهيم قيّمة جديدة في المناقشة الدولية المتعلقة بمشاكل ديون البلدان الأكثر فقراً. إلا أن المبادرة طُبقت على عدد بالغ القلة من البلدان، كما أنها، حيثما طبقت، كان تنفيذها، حتى الآن بطيئاً أكثر من اللازم. وهذا نتيجة لسمتين مترابطتين من سمات التنفيذ هما: عدم كفاية الموارد الممنوحة للصناديق الاستثمارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومعايير الأهلية التي لا تزال صارمة أكثر من اللازم بالنسبة لها.

٨٢- ولقد حان الوقت الآن للقيام، ضمن الإطار العريض للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بإلغاء سريع وكامل للديون الخارجية المستحقة على تلك البلدان والمستعدة لتوجيه الوفورات في الميزانية الناجمة عن ذلك نحو برنامج معترف به دولياً، لتوسيع نطاق الخدمات الأساسية في مجال الصحة والهيكل الأساسية للمعرفة - وبوجه خاص التعليم والتدريب. ومثل هذا النهج الجسور سوف يحوّ صفة الديون غير المدفوعة، ويعيد العلاقات بين البلد المدين السابق وأوساط المانحين إلى حالتها الطبيعية كما سيعزز الهدف الأساسي المتمثل في تحسين الأحوال المعيشية في البلدان المعنية وإقامة صلة مباشرة بين الإعفاء من الديون والرفاهية الاجتماعية.

٨٣- ولكي تكون هذه المبادرة السياسية فعالة، ينبغي دعمها بأموال إضافية لتدفقات المعونة الحالية، كما ينبغي أن تصبحها تدابير في شكل مساعدة تقنية وغيرها من أشكال المساعدة لضمان أن تكون الإدارات الوطنية في وضع يؤهلها للتوجيه الفعال للنفقات المخصصة للأغراض الاجتماعية. وينبغي أن يكون هناك أيضاً التزام بضمان إتاحة تدفقات المعونة المقبلة، للبلدان الأفقر، بشروط مناسبة.

٨٤- ودور *الأسواق المالية الدولية* رئيسي بالنسبة للتمويل الخارجي لعدد متزايد من البلدان النامية، فكما أُشير آنفاً، كشفت الأزمة المالية في شرق آسيا، التفاوت بين عالم مالي دولي يتزايد تطوراً ودينامية، وعدم وجود أطر مؤسسية سليمة لتنظيمه. كما أنها سلّطت الأضواء على عدم وجود مجموعة واسعة من خيارات السياسات لدى البلدان النامية من أجل التأثير على حجم وطابع التدفقات إلى داخل بلدانها وإلى خارجها. فقد كان التحرير السريع للمعاملات المالية في البلدان النامية، دون تنظيم احتياطي كاف، عنصراً هاماً في تفجر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.

٨٥- وتحتاج أوجه القصور هذه في البنية الحالية إلى علاج. ومن الضروري اتخاذ إجراءات دولية بغية تحقيق ما يلي:

تعزيز الرقابة والتنظيم الماليين، وضمان إتاحة المعلومات في الوقت المناسب. إن التحدي المطروح هنا هو إنشاء آليات تنظيمية ورقابية تكون عالمية، ومع ذلك تحترم الاختلافات في الهياكل والتقاليد المالية الوطنية. وإن اقتراحاً هاماً في هذا المجال يتمثل في التوصية بإنشاء سلطة مالية عالمية - أو لجنة دائمة للتنظيم المالي العالمي - تضطلع بوضع المعايير الدولية اللازمة للتنظيم والرقابة الماليين، ومراقبة تنفيذها على الصعيد الوطني؛

تأمين استقلال ذاتي أكبر للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالسياسات التي تؤثر على تدفقات رؤوس الأموال. تتمثل المعضلة المتزايدة أمام معظم البلدان ذات "الأسواق الناشئة" في كيفية الموازنة بين رغبتها في جني أقصى قدر من الفوائد من اجتذاب المستثمرين الماليين الدوليين ورغبتها في حماية أنفسها من الأخطار المتأصلة في التمويل المعولم. وينبغي لكل بلد أن يحل هذه المعضلة بأنسب الطرق له. لكن بعض البلدان يرى أن من المفيد، في بعض الظروف، فرض شروط تستند إلى السوق، وتكون مثبطة للتدفقات المالية نحو الداخل - على سبيل المثال، عن طريق فرض ضريبة صغيرة على المعاملات الموجهة إلى داخل البلد أو فرض اشتراطات احتياطية خاصة على استئانة غير المقيمين من المصارف. والغرض من هذه العوامل المثبطة، هو تقليل اندفاع رؤوس الأموال نحو الانتقال إلى البلد، وكذلك، وبوجه خاص، إعاقه التدفق نحو الداخل لتلك الأنواع من الأموال التي تتسم بعدم الاستقرار إلى أكبر حد، ومن ثم، يحتمل أن تخرج من البلد على نحو غير متوقع. ويمكن أن يكون للعوامل المثبطة للتدفقات المالية المتجهة إلى الخارج دور أيضاً في ظروف محددة؛

توفير سيولة مالية دولية كافية في أوقات الأزمات. عن طريق تعزيز مرفق التمويل التعويضي ومرفق تمويل الطوارئ واستخدامها بشكل أكثر فعالية، وإنشاء مرفق ذي مشروطية منخفضة للبلدان التي تواجه العدوى من أزمة مالية، وتوسيع نطاق الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك عن طريق إجراءات مبتكرة مثل الاقتراض مباشرة من أسواق رؤوس الأموال؛

- **زيادة أدوات السياسات العامة المتاحة للتصدي لهروب رؤوس الأموال.** يختلف وضع البلد الذي يعاني من هروب رؤوس الأموال عن وضع المصرف الذي يعاني من سحب واسع النطاق للودائع التي لديه، وعن الشركة التي تواجه وفقاً للائتمان، ومطالبات من جانب الدائنين بالدفع الفوري لكافة المبالغ المستحقة. ولدى جميع البلدان المتقدمة النمو - وكذلك معظم البلدان النامية، إجراءات لمساعدة المصارف والشركات الخاصة على مواجهة هذه الحالات. وهذه الإجراءات، التي تختلف من بلد إلى آخر، تتألف عادة من فترة تجميد تُحمى فيها الشركة من دائنيها ويجري خلالها وضع ترتيب لاستنفاد الدين بصورة منظمة، على نحو يحمي مصالح كلا الدائنين والمدينين، ويضمن تسوية المشكلة بينهما على نحو أفضل مما لو فرض إفلاس غير

منظم على المدين. وأثناء فترة التجميد، يكون في مقدور الشركة مواصلة العمل بشكل طبيعي والحصول على الالتزامات المالية الجديدة اللازمة للعمل بشكل طبيعي. وينبغي استحداث إجراءات مماثلة في المجال الدولي، بما في ذلك تجميد الالتزامات الخارجية للبلد المدين، وكذلك قابلية حساب رأس المال للتحويل. وبغية ضمان ألا ينفذ أي بلد، التجميد إلا عندما يواجه هروباً لرؤوس الأموال يتجاوز نطاق سيطرته، فإن الاعتراف الدولي بالتجميد لا يتم إلا بموافقة صندوق النقد الدولي عليه. وأثناء فترة التجميد التي ينبغي أن تكون قصيرة، يقوم المقترضون والمقرضون بوضع ترتيبات منظمة من أجل إعادة جدولة الدين. وأثناء تلك الفترة أيضاً، يقدم صندوق النقد الدولي التمويل اللازم للتسيير العادي لاقتصاد البلد.

٨٦- وليس ثمة شك في أن تنفيذ الإجراءات التي عُرضت بصورة إجمالية أعلاه، لن يكون سهلاً ولا خالياً من التعقيد. فعلى سبيل المثال، وبالإضافة إلى الصعوبات الظاهرة فعلياً، فإن الأداء السليم لإجراءات التجميد قد يتطلب أيضاً تغييرات معينة في الطريقة التي تدون بها اتفاقات الإقراض الدولية. غير أن وضع آليات للحماية على الصعيد الدولي، منازرة، على الأقل، للآليات المتاحة على الصعيد الوطني، أمر ضروري إذا أُريد للبلدان أن تتعامل مع التمويل المعولم بنجاح.

٣- نحو تعزيز توجيه المعارف من أجل التنمية

٨٧- جرى في الفصل السابق التدليل على أن عدم كفاية المهارات وعدم كفاية الحصول على المعارف والمعلومات والتكنولوجيا يقلل من قدرة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من الفرص التي تنشأ، من حيث المبدأ، نتيجة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون التصدي لهذه المسألة جزءاً من أي جهد يُبذل لتعزيز الاقتصاد العالمي.

٨٨- وهناك فئات عديدة من الجهات الفاعلة تشترك في عملية إنتاج المعارف ونشرها واستخدامها، كما أن النظم السياسية الوطنية والدولية على السواء، تؤثر في أعمال تلك الجهات وتتأثر بها أيضاً.

٨٩- **الشركات عبر الوطنية** تلعب دوراً قوياً في تحديد وتيرة التغير التكنولوجي من خلال جهودها الخاصة في مجال البحث والتطوير، ومن خلال روابطها مع مختبرات البحوث في الوطن وفي الخارج. كما أنها تتخذ قرارات حاسمة فيما يتعلق باختيار التكنولوجيات الجديدة التي تدخل حيز الاستعمال، وتوقيت إدخالها، والأسواق التي تدخل فيها. وقد ورد في الفصل السابق وصف للفرص التي تتيحها أنشطة هذه الشركات للبلدان النامية، والقيود المفروضة حتى الآن على تلك الفرص.

٩٠- **والمشاريع المحلية ومعاهد البحوث في البلدان النامية** ليست لديها الموارد اللازمة للاضطلاع بحجم البحوث اللازم للتصدي للطابع المتعدد التخصصات للتقدم التكنولوجي في الوقت الحاضر. وسوف تبحث عن الفرص المناسبة لمواءمة التكنولوجيا القائمة أو لتأمين الوصول إليها من خلال علاقاتها التجارية مع شركات أخرى كذلك.

فإن قدرة شركات البلدان النامية على الوصول إلى التكنولوجيا وانتقائها عن طريق مصادر المعلومات، محدودة أيضاً.

٩١- *والسياسات الوطنية في البلدان النامية* تأثير هام على قدرة شركاتها على تأمين واستخلاص مزايا تجارية من المعرفة. وتتسم السياسات المتبعة في المجالات التالية، بأهمية خاصة: التعليم والتدريب المتصلين بالأنشطة التي تستند إلى المعرفة، وتشجيع إنتاج المعارف ومواءمتها من خلال مؤسسات بحثية متخصصة، وتقديم حوافز لجهود الشركات المحلية في مجال البحث والتطوير، وتشجيع قنوات نقل التكنولوجيا فيما بين الشركات المحلية والأجنبية.

٩٢- *والنظم الدولية لحماية الملكية الفكرية* تقدم أطراً تتحول ضمنها المعرفة إلى منتجات تجارية. وقد جمعت هذه النظم تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كما أنها تدخل في صلب أعمال منظمة التجارة العالمية من خلال الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وتسعى هذه النظم إلى إقامة توازن مقبول بين حاجة مالكي الملكية الفكرية إلى تأمين معدل مناسب من العائد المالي لاستثمارهم في المعرفة، والفوائد الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي تنشأ من التدفقات السريعة وغير المقيدة للمعرفة. وقد اختل هذا التوازن بشكل متزايد في السنوات الأخيرة لصالح تأمين حقوق المالكين أكثر منه لصالح السماح بالانتشار السريع للمعرفة، وهو أمر يعمل لغير صالح البلدان النامية. وقد وسعت قواعد منح براءات الاختراع لتغطية طائفة واسعة من المنتجات والعمليات والأشكال الحية. وهذا يزيد من صعوبة الأشكال التقليدية لمحاولة اللحاق بالتقدم التكنولوجي والاقتصادي عن طريق التقليد والهندسة العكسية.

٩٣- وهناك عدد وافر من المسائل يتعلق بالعمليات التي يمكن من خلالها جعل المعارف والمعلومات والتكنولوجيا متاحة في البلدان النامية. وهناك مجموعة أخرى من المسائل تتعلق بقدرة الوكلاء الاقتصاديين في البلدان النامية على الاستخدام الفعال للمعارف والمعلومات والتكنولوجيا المتاحة. ويلزم الآن التصدي لكل من هاتين المجموعتين من المسائل ككل، مع أخذ أوجه الترابط الكثيرة بينهما، في الحسبان.

٩٤- وينبغي البدء في إجراء حوار دولي بشأن هذه المسائل. وأن يكون هدف هذا الحوار هو تعيين الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاشتراك بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي المستند إلى المعرفة. ونظراً لأن الجهات الفاعلة الرئيسية تأتي من قطاع الأعمال الخاصة، ذلك الجزء من المجتمع المدني المعني بإنتاج المعارف واستهلاكها، ومن الحكومات، والمؤسسات الدولية، فسوف يكون من الملائم - بل ومن الضروري - لها أن تشترك جميعاً في هذا الحوار.

الفصل الثالث

الأونكتاد: مؤسسة قائمة على أساس المعرفة في خدمة التنمية

٩٥- الأونكتاد مؤسسة تركز أعمالها لتوليد المعرفة ذات الطابع العملي ونشرها بهدف توجيه عمليات التغيير العالمي نحو زيادة التنمية المستدامة والعادلة إلى حدها الأقصى. وتقوم بذلك عن طريق البحوث وتحليل السياسات؛ وبناء توافق الآراء، عن طريق المداولات الحكومية الدولية؛ وتقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية الراميتين أساساً إلى بناء القدرات. وبعبارة أخرى، تتعلق مهمة الأونكتاد بتوليد الأفكار، وتعزيز الاتفاقات، والمساهمة في تنفيذ الاتفاقات والأفكار.

٩٦- ويجب أن يتمثل أحد أهداف الأونكتاد الرئيسية في مساعدة البلدان النامية على فهم كيفية عمل الاقتصاد العالمي ككل. وينبغي أن يركز على التفاعل الدينامي بين المسائل في مجالات النقد والمال، والتجارة، والاستثمار، والابتكار التكنولوجي، بدلاً من التركيز على الدراسة الجامدة لكل عنصر من هذه العناصر المستقلة أو بعضها. ويجب استخدام المعرفة التي يتم اكتسابها بهذه الطريقة كأساس لتصحيح الاختلالات في النظم العالمية، وللتغلب على الاستراتيجيات الوطنية الخاطئة، مع التركيز على الاعتماد المتبادل بينها.

٩٧- وعلى الأونكتاد، عن طريق هذه الأعمال، أن يساعد على توجيه "العمل الجاري" في مجال العولمة. وعليه أن يساهم في كفالة الترابط الإجمالي للنظام العالمي، وفي جعله يفضي بصورة أكبر إلى تحقيق الأهداف الأخلاقية المتمثلة في مكافحة الفقر، وتخفيض أوجه عدم المساواة داخل الأمم وفيما بينها، وحماية حق الأجيال الحالية والقادمة في المحافظة على البيئة، وإشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وإدماج الفئات المهمشة إدماجاً كاملاً في اقتصاد السوق. وينبغي أن تمنح أعماله الأولوية في جميع المجالات لمنظور التنمية، مع التركيز بشكل خاص على المشاكل الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة.

٩٨- ومن المؤكد أن هذه مهمة عسيرة لأية مؤسسة بمفردها، ناهيك عن مؤسسة لا تعاني من حرج الثراء. وبغية تحقيق النجاح، على الأونكتاد أن يشرك المجتمع المدني، وأن يستفيد من الخبرة المتاحة لدى المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، وقطاع الأعمال التجارية الخاصة. وعليه أن يعمل أيضاً عن كثب مع المنظمات والكيانات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية. غير أنه يتعين على الأونكتاد في المقام الأول أن يركز أعماله في المجالات التي يمكن أن يترتب عليها أكبر تأثير: فعلى الأونكتاد أن يضطلع بالمزيد من الأعمال التي يتقنها، وأن يقلل من الأعمال التي لا يتقنها.

٩٩- وليس ذلك بنداء لوضع حد فوري لمجالات كاملة من عمل الأمانة. غير أنه نداء لتحديد مجالات القضايا التي يمكن وصفها بأنها في صميم مهمة الأونكتاد ومساهمته، وهي المحاور التي يجب على أساسها تحديد مجالات القضايا الأخرى وهيكلتها. وتسعى الملاحظات الواردة أدناه إلى تقديم هذا التعريف، واقتراح بعض آثاره. ولا تزعم

تقديم برنامج عمل كامل للأمانة، بل تقديم طريقة جديدة، أفضل تنظيماً، للنظر إلى جملة مساعي المنظمة. ويجب تناول النتائج الطبيعية لهذا النهج فيما يتعلق بإعادة تعريف الأنشطة وتخصيص الموارد، في الوقت المناسب.

ألف - مجالات القضايا الأساسية

١٠٠- يقوم الأونكتاد بأفضل أعماله في المجال الذي أنشئ من أجله، وهو تعزيز التنمية عن طريق إدماج البلدان النامية بالشكل الصحيح في الاقتصاد العالمي ونظام التجارة. وهنا، يجب تقديم توضيحين. التوضيح الأول هو أنه، كما ورد أعلاه، تتسم نوعية التكامل بأهمية أكبر من درجته. ويقدم العالم المعاصر أمثلة عن بلدان تعاني من الاعتماد الزائد على التدفقات المالية الخارجية، أو على عدد قليل من السلع الأساسية، أو على قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر المركز داخل "جيب". ولذلك، ثمة حاجة إلى تكامل يساعد البلدان على النمو بطريقة مستدامة وعادلة.

١٠١- والتوضيح الثاني هو أنه على الرغم من ضرورة أن يركز الأونكتاد على النظم العالمية أكثر من تركيزه على مكوناتها الفردية، لا يجب أن ينسى أبداً العلاقات المترابطة بينها ارتباطاً وثيقاً. وينبغي لمحو عمل الأونكتاد أن يفهم التفاعل الدينامي بين البيئة الخارجية والاستراتيجيات الوطنية، وكيف تؤثر على بعضها البعض وتغير بعضها البعض بصورة مستمرة. ولا يمكن للأونكتاد أن يكرر أعمال منظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتمتع بوجود ميداني قوي وتوجه أعمالها نحو البلد (وليس النظام العالمي). غير أننا بدأنا مؤخراً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً بشأن العولمة من أجل إجراء تجربة ميدانية للصلات بين تقديم المشورة في مجال السياسات، والتحليل والبحوث على الصعيد العالمي.

١٠٢- وتتمثل النقطة الرئيسية في أن جدال النقيضين بشأن الأهمية النسبية للبيئة الخارجية والاستراتيجيات المحلية، قد انتهى إلى حد بعيد. وفي واقع الأمر، يتمثل أحد أبرع التعاريف للعولمة فيما يلي: "لقد أصبح كل ما هو عالمي ذا أهمية على الصعيد الوطني أو المحلي، وبدرجة أقل، أصبح كل ما هو محلي أو وطني ذا صلة ما بالنظام العالمي".

١٠٣- ومن الواضح إذن أن مهمة الأونكتاد ليست مجرد القول للبلدان النامية أن عليها أن تدمج نفسها في نظام الاقتصاد العالمي بأسرع وقت ممكن، بصرف النظر عن ثمن ذلك أو النتائج المترتبة عليه. وإنما عليها، بمساعدة الأونكتاد، أن تتفاوض بشأن دخولها في النظام، محاولة بقدر الإمكان واقعياً، ولكن إلى أقصى حدود تلك الإمكانية، أن تجعل النظام أكثر استجابة لاحتياجاتها. وبدلاً من التوقيع على عقد دون التفاوض على بنوده، عليها أن تسعى إلى تحديد شروط انضمامها وسرعته.

١٠٤- ومع مراعاة هذا النهج الدينامي والمتفاعل، يجب تنظيم أعمال الأونكتاد حول ثلاث مجالات قضايا رئيسية، هي: (١) البحث والتحليل في مجال ديناميات العولمة والاعتماد المتبادل والتنمية؛ (٢) التجارة والتنمية؛ (٣) والاستثمار والتنمية.

باء - فهم دينامية العولمة والاعتماد المتبادل والتنمية

١٠٥- في سياق العولمة، لا يمكن فهم القضايا الإنمائية إلا في علاقتها مع الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على النمو والتغير في الاقتصاد العالمي. ويتعين على الأونكتاد أن يكتف جهوده الرامية إلى المساعدة على توضيح وزيادة فهم الاتجاهات العالمية وطبيعة مصادر النمو في الاقتصاد العالمي، مع إشارة خاصة لآثارها على التنمية. وعلى الآلية الحكومية الدولية أن تقوم باستعراض دوري للتطورات في الاقتصاد العالمي، مركزة على الاعتماد المتبادل بين النقد، والمال، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، وآثاره على الاقتصادات النامية. ويجب الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية.

١٠٦- ويجب أن يركز برنامج عمل الأمانة كذلك على الاعتماد المتبادل بين المجالات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على آثار إدارة الاقتصاد الكلي على إمكانيات التنمية في البلدان النامية. ويجب تناول المسائل المالية والنقدية كجزء من عملية فهم دينامية الاقتصاد العالمي بدلاً من تناولها كمجالات عمل قائمة بذاتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمجال التمويل لأغراض التنمية. وعلى الأونكتاد أن يدرس نظم وآليات التعبئة الفعالة للموارد لأغراض التنمية، مع التركيز على وجه الخصوص على دور القطاعين العام والخاص، واستدامة الديون، والتفاعل بين التعبئة الخارجية والداخلية للموارد، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والتدفقات المالية الخاصة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظراً إلى أن جزءاً كبيراً من المناقشة التي أثارها الأزمة الآسيوية بشأن الهيكل المالي ركز على محنة ما يسمى بالـ ٢٩ سوقاً ناشئة. ويتمثل واجب الأونكتاد في التأكد من إمكانية وصول البلدان النامية الأخرى البالغ عددها ١٣٠ بلداً تقريباً، إلى التمويل لأغراض التنمية، عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الديون أو أفكار ابتكارية لتنمية الأسواق المالية. ويجب لأهم ثلاثة تقارير - وهي **تقرير التجارة والتنمية، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير أقل البلدان نمواً** - أن تصبح تدريجياً أكثر تكاملاً وأن يكمل كل منها الآخر.

١٠٧- ويحتاج الأونكتاد إلى زيادة مساهمته في توليد ونشر المعرفة المتعلقة بالمسائل الإنمائية عن طريق دراسة التجارب الإنمائية في سياق الظواهر العالمية الوارد وصفها أعلاه والاستفادة من التجارب فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية. ويجب أن يكون التحليل مقارناً، مركزاً بصورة خاصة على الجوانب الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بالانفتاح على الاقتصاد العالمي.

١٠٨- وينبغي أن يكون البحث والتحليل، قدر الإمكان، ذوي منحي عملي، وأن يكون من السهل استخدامهما كأساس لاتفاق متعدد الأطراف عن طريق العملية الحكومية الدولية، وتطبيقهما في الميدان.

١٠٩- ويتسم العمل المتعلق بالديون بأهمية خاصة، وذلك بالنسبة لكل من عملية التحليل وتقديم الدعم لإدارة الديون في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقام الأونكتاد مؤخراً بتقديم مقترحات بشأن تخفيف عبء الديون بصفته مركز التنسيق للمشاكل المتعلقة بالديون في منظومة الأمم المتحدة. ويجب مواصلة هذا العمل. وعلى الرغم من أن القرارات التي اتخذتها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في كولونيا تتضمن خطوات هامة إلى الأمام، فإنها لم تستنفد كافة نطاق الخيارات الممكنة في مجال السياسات. وفي إطار هذا العمل، كما في إطار تحرير التجارة، تنطبق "نظرية الدراجة" وهي أنه من الضروري مواصلة الحركة لتفادي الوقوع.

١١٠- وعلى الأمانة، عند تنفيذ برنامج عملها، أن تولي أهمية خاصة للمشاكل التي تنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للتأثر. وينبغي أيضاً منح الاهتمام الواجب للمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتخفيف من حدة الفقر، والتمكين للمرأة.

جيم - التجارة والتنمية

١١١- تمثل التجارة روح عمل الأونكتاد. وليس من قبيل المصادفة أنها المكون المحدد الوحيد من مكونات التنمية الذي أبرز في اسم المنظمة. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى مولد الأونكتاد في منتصف الستينات، عندما أصبح شعار "التجارة لا المعونة" جزءاً من الخطاب الدولي.

١١٢- ولا يزال هذا الأساس المنطقي صحيحاً اليوم. وأدى إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى جعل دور الأونكتاد في هذا الميدان أساسياً أكثر من أي وقت مضى، كما يتضح من المناقشات المتعلقة بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

١١٣- واستناداً إلى أسس التعاون المتينة التي بدأت مع منظمة التجارة العالمية، على الأونكتاد أن يعزز مساهمته في مجالين رئيسيين. ويتمثل المجال الأول في المراحل السابقة للتفاوض ومراحل التفاوض بشأن الاتفاقات، والتي يجب التركيز خلالها بوضوح على الخطة الإيجابية أو الفعالة للبلدان النامية. ويتمثل الهدف في مساعدتها على التحضير والمشاركة في المفاوضات التجارية القادمة التي يؤمل أن تحتل مسألة التنمية فيها هذه المرة مكان الصدارة، وسيكون العمل على الدبلوماسية التجارية عنصراً رئيسياً في الجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل بناء القدرة المؤسسية على التجارة أو تطويرها. وتدخل المساعدة المقدمة من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في هذا الميدان أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على تقييم آثار المبادرات التي تستهدف تمديد حدود نظام التجارة المتعدد الأطراف بغية توسيع نطاق استخدام الجزاءات التجارية. ويمثل العمل التحليلي الرامي إلى كشف النقاب عن الاتجاهات الجديدة في أنماط التجارة وآثارها على البلدان النامية ونظام التجارة ككل وفهمها، جزءاً أساسياً أيضاً من العمل في هذا المجال.

١١٤- أما المجال الثاني، فهو التنفيذ، مع التركيز بشدة على بناء أو تحسين القدرة المؤسسية على الاستفادة من الفرص التجارية التي يقدمها النظام المتعدد الأطراف، أو الاتفاقات الإقليمية، أو اتفاقات التعاون من نوع اتفاق لومي.

١١٥- وبالتالي، على الرغم من أن عمل الأونكتاد في مجال التجارة يجب أن يشمل دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة، فإن نطاق أنشطته أوسع من ذلك. فيجب أن تشمل فهماً تحليلياً للاتجاهات والتطورات في التجارة والأسواق الدولية، بغية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية التي أتاحتها المفاوضات التجارية السابقة، فضلاً عن تلك التي ستنشأ من المفاوضات في المستقبل. ويجب أن تشمل مواضيع تقليدية تتعلق بالتجارة والتنمية - مثل قضية المصدرين الذين يعتمدون على السلع الأساسية - والتحديات الجديدة الناشئة بالنسبة للبلدان النامية - مثل التجارة الإلكترونية.

١- خطة إيجابية للبلدان النامية في المفاوضات التجارية

١١٦- يتمثل أحد المكونات الرئيسية من عمل الأونكتاد في مجال التجارة فيما يسمى بخطة إيجابية للبلدان النامية في المفاوضات المقبلة. ويتمثل دورنا هنا في مساعدة البلدان النامية على تحديد المسائل التجارية التي قد تهمها، وعلى فهمها فهماً تاماً، ودراسة خيارات السياسات فيما يتعلق بالمفاوضات. ولا يشمل دور الأونكتاد، بطبيعة الحال، اقتراح الخيارات الأفضل؛ فعلى الحكومات نفسها أن تقرر الخيارات التي تفضلها. غير أنها يجب أن تقوم بذلك على أساس فهم مستدير للمجموعة المعقدة من المسائل المعنية. وبهذه الطريقة، تصبح المفاوضات نفسها أغنى، وتكون نتائجها ذات مغزى أكبر ودائمة.

١١٧- والمجالات الرئيسية التي يتعين على البلدان النامية أن تحدد فيها أهداف السياسات هي تلك المحددة في المناقشة الواردة في الفصل الثاني أعلاه بشأن خطة موجهة نحو التنمية لجولة جديدة من المفاوضات التجارية. ولن أشير هنا إلا إلى بعض المسائل الساخنة للغاية.

١١٨- وتمثل مسألة تحديث مفهوم منظمة التجارة العالمية المتعلق بـ "المعاملة الخاصة والتفضيلية" إحدى هذه المسائل. وينبغي تناولها عن طريق تحديد حالات خاصة يعاني فيها عدد كبير من البلدان النامية من عوائق معينة من أجل التنافس في مجال التجارة الدولية، أو الوفاء بواجباتها التجارية، أو ممارسة حقوقها التجارية - فيما يتعلق بتسوية المنازعات على سبيل المثال. وفي جميع هذه المجالات، لا غنى عن قيام الأمانة وغيرها من الجهات بتحليل متعمق.

١١٩- ويعد قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بها مسألة حاسمة أخرى نظراً إلى أنه، وفقاً للمناقشة الواردة أعلاه، لن تتمكن الاقتصادات، بل والاقتصاد العالمي، من أن تجني ثمار التحرير والخصخصة وإزالة القيود التنظيمية إلا إذا

كانت الأسواق تنافسية واستمرت على هذا النحو. وعلى الأونكتاد أن يتابع عمله التحليلي والتنفيذي بشأن قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بها، مع الإشارة بشكل خاص إلى أبعاده الدولية، وإلى آثار بدائل السياسات على التنمية، وإلى الحاجة إلى إيجاد ثقافة تنافسية.

١٢٠- وقد أصبحت الاعتبارات البيئية تتفاعل مع السياسات التجارية، ويبدو أن هذا الاتجاه سيستمر. ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور في مساعدة البلدان النامية على تحديد المجالات التي يمكنها أن تستفيد فيها من الفرص التجارية التي قد تتاح نتيجة الشواغل البيئية، وفي مساعدة البلدان النامية على وضع خطة إيجابية بشأن المسائل التجارية والبيئية.

١٢١- وينبغي أن تنعكس هذه الأنشطة في الآلية الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد (ربما عن طريق التركيز بصورة أكبر على اجتماعات الخبراء، التي أثبتت في الماضي أنها وسيلة فعالة للكشف عن مصالح البلدان النامية في مختلف مجالات التجارة بالسلع والخدمات). كما ينبغي أن تتصل مباشرة بأنشطة المساعدة التقنية بغية ضمان إمكانية متابعة نتائج الدراسات واجتماعات الخبراء في الميدان. ومن الضروري هنا تعزيز القدرات على الصعيد الوطني. ومن أفضل الأمثلة على ذلك تقديم المساعدة إلى المؤسسات الوطنية - داخل إطار الحكومة وخارجها على حد سواء، وفقاً للحالة - من أجل إعداد دورات تدريبية خاصة بها بشأن الدبلوماسية التجارية؛ وعلى الأمانة أن تعمل مباشرة مع الحكومات من أجل مساعدتها على وضع أهدافها التفاوضية والعمل على تحقيقها. ويكمن مثال آخر في البرنامج الثلاثي لتقديم المساعدة التقنية في مجال بناء القدرة التجارية لبلدان أفريقية مختارة، والذي يشترك في تنفيذه الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والذي يقدم نموذجاً لبناء القدرات في مجال التجارة.

١٢٢- وتقدم عمليات التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فرصاً للبلدان النامية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية، ويمكن أن تسهل مواصلة إدماجها في نظام التجارة العالمي. وعلى الأونكتاد أن يساعد هذه المجموعات في هذه الجهود، مبقياً قيد الاستعراض آثارها على تطور نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٢- أهمية السلع الأساسية

١٢٣- لا تزال السلع الأساسية تمثل في العديد من البلدان النامية مصدر أكبر قدر من الإيرادات الناجمة عن الصادرات. وعلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على مواجهة الصعوبات الناجمة عن هذا الاعتماد على السلع الأساسية، وعلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة. ويجب أن يقوم الأونكتاد باستمرار بدراسة وتحليل أسواق السلع الأساسية الدولية، والمساهمة في تقديم البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات من أجل المساعدة على تحقيق شفافية السوق.

١٢٤- وعلى الأونكتاد، بصورة أخص، أن يساعد البلدان النامية على تقييم خيارات السياسات العامة من أجل زيادة فعالية قطاعات السلع الأساسية وإنتاجيتها، وإحراز تقدم في التنويع، والتجهيز، والتسويق، وسلسلة التوزيع، حيث

تكون القيمة المضافة مرتفعة للغاية. كما ينبغي تقديم المساعدة من أجل مساعدة البلدان النامية على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من مزايا المشاركة في أسواق السلع الأساسية، وذلك في الأسواق الفعلية والآجلة على حد سواء. وفيما يتعلق بالأسواق الآجلة، على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على استخدام أدوات السوق من أجل إدارة مخاطر الأسعار، فضلاً عن تعبئة الموارد الاستثمارية.

١٢٥- وعلى الأونكتاد أن يساهم أيضاً في إنشاء وتطوير آليات من أجل التعاون الدولي في ميدان السلع الأساسية، ولا سيما المنتديات حيث يمكن للمنتجين، والمستهلكين، والتجار - الشركات الحكومية والخاصة على حد سواء - أن يتبادلوا المعلومات والمنظورات، وأن يعملوا على تحسين ترشيد عملية صنع القرار في ميدان السلع الأساسية.

٣- الخدمات والتجارة الإلكترونية

١٢٦- لا يوجد أدنى شك في الإمكانية الهائلة لتوسيع نطاق صادرات الخدمات من البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق التجارة الإلكترونية. وعلى الأونكتاد أن يساعد في مجال تحديد الفرص في هذا الصدد، ووضع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية من أجل تعزيز قدراتها في مجال التصدير.

١٢٧- وعلى الأونكتاد أن يكتف أنشطته الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على تحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة من النمو المتوقع للتجارة الإلكترونية. وتشمل الأنشطة إجراء دراسات تحليلية وإحصائية بشأن التأثير المتوقع للتجارة الإلكترونية على التنمية والإمكانيات التجارية للبلدان النامية؛ ومساعدة البلدان النامية على وضع نهج السياسات بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛ وتقديم المساعدة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة جداً على الاستفادة من التجارة الإلكترونية، وتعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة بنشاط في المناقشات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، وخاصة المناقشات المتعلقة بالمفاوضات في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

٤- كفاءة التجارة

١٢٨- في البيئة التجارية الراهنة التي تتسم بمنافسة شديدة، يجب أن يمثل تخفيض تكاليف الدخول في التجارة أولوية بالنسبة للبلدان النامية. وعلى الأونكتاد أن يكتف المساعدة التي يقدمها لهذا الغرض كجزء لا يتجزأ من مساعدة البلدان النامية على تحقيق الفوائد الكاملة من مشاركتها في نظام التجارة الدولي. ويجب أن تغطي أنشطة الأونكتاد مجالات النقل، والجمارك، والتمويل المرتبط بالتجارة، والمسائل ذات الصلة في النظم القانونية الوطنية والدولية. وستركز المساعدة بشكل خاص على مساعدة البلدان على تطوير المهارات والخبرات اللازمة للتصدي لهذه المسائل المعقدة، وللتغيرات السريعة التي تطرأ بسبب التغيرات في المجال التكنولوجي - ولا سيما تكنولوجيا المعلومات. وينبغي أن تشمل الأنشطة تقديم المساعدة على تحديد التدابير الإدارية والتنظيمية اللازمة لتهيئة بيئة

تفضي إلى تطوير القدرات في مجال النقل؛ والمساعدة على الاستعداد للتفاوض وتنفيذ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والإقليمية المتعلقة بالتجارة العابرة، وعلى الاضطلاع بأنشطة أخرى تستهدف تحسين نظم المرور العابر؛ ومواصلة تقديم المساعدة في مجال إصلاح الجمارك وإدخال التشغيل الآلي فيها.

١٢٩- ويجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التفاعل والتنسيق بين عمل البرنامج الفرعي المتعلق بالتجارة في ميدان تنفيذ الاتفاقات التجارية والمهام المكلف بها البرنامج الفرعي بشأن الهياكل الأساسية في مجال الخدمات لأغراض التنمية وكفاءة التجارة. ويجب للتجارة الإلكترونية من جهة، وتحديث الجمارك وتخفيض تكاليف النقل وغيرها من تكاليف العمليات، من جهة أخرى، أن تمثل أجزاء لا تتجزأ من نهج إجمالي يرمي إلى التغلب على القيود المؤسسية المفروضة على تنفيذ الاتفاقات التجارية وحسن استخدامها. وستمثل المساهمة المحددة للأونكتاد في هذا المجال أساساً في تقديم المشورة بشأن السياسات، استناداً إلى الأعمال التحليلية والاتفاق الحكومي الدولي، وتقديم التعاون التقني.

دال - الاستثمار والتنمية

١٣٠- يدخل الاستثمار - أي إيجاد قدرة إضافية على الإنتاج - في صميم التنمية. ويتضمن الاستثمار إنشاء أصول مادية ومعنوية، من جانب الشركات الخاصة أساساً. وفي اقتصادات اليوم القائمة على أساس المعرفة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلدان التكنولوجية. وفي الواقع، يمكن تقييم الأثر الإنمائي المترتب على الاستثمار إلى حد بعيد بواسطة مدى تضمينه لنقل التكنولوجيا أو إتاحتها لإمكانية توليدها. وتقوم الشركات بدور هام في القرارات المتعلقة بالاستثمار، وبدور رئيسي في تحقيق - أو عدم تحقيق - إمكاناتها الإنمائية. وبالتالي، لا يمكن الفصل بين تنمية المشاريع وحجم أثر الاستثمار وتكوينه وتطوره في بلد ما. وفي إطار اقتصاد عالمي يتسم بالعولمة والتحرير، تشمل تنمية المشاريع بصورة متزايدة إضفاء الطابع الدولي على أنشطة المؤسسات في عدد متزايد من البلدان.

١٣١- ونظراً لطبيعة الأونكتاد الحكومية الدولية، عليه أن يركز في هذا المجال على الجوانب الدولية لجميع أشكال الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن التدفقات الدولية للتكنولوجيا وإضفاء الطابع الدولي على المؤسسات. غير أنه من الواضح أن الاستثمارات وتدفقات التكنولوجيا الدولية لا يمكن أن تكون إلا عنصراً تكميلياً - وفي أحسن الأحوال حفازاً - للجهود المحلية. وبالتالي، ينبغي لبرنامج عمل الأونكتاد في هذه الميادين أن يشمل مسألة الروابط بين البعد الدولي للاستثمار، وتدفقات التكنولوجيا، وتنمية المشاريع، وتطور الجهود والسياسات والتحديات الوطنية في هذه المجالات.

١٣٢- وعلى وجه التحديد، ينبغي لعمل الأونكتاد في هذا المجال أن يساعد البلدان النامية على زيادة الفوائد الصافية لاقتصاد كل منها من تدفقات الاستثمار الدولية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والأنشطة الدولية للشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إلى أقصى حد ممكن. وفي المرحلة الأولى، يشمل ذلك القدرة على جذب الاستثمار الدولي من النوع الذي يزيد درجة المضمون المحلي الإنتاجي والابتكاري، ويقوم بصورة عامة

بإنشاء روابط متينة مع الاقتصاد المضيف. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة أيضاً على الربط ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافها الإنمائية، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، بناء أسس اقتصادية وتكنولوجية محلية متينة من أجل التنمية وتحسين مستويات المعيشة لجميع فئات شعوبها. ويجب النظر إلى الاستثمار الدولي بوصفه وسيلة لتعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية عن طريق الاستفادة من فرص النقل التكنولوجي التي توفرها العولمة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الترتيبات ما بين الشركات، والتحالفات، والشراكات، والتعاون التكنولوجي من مختلف الأنواع الأخرى. كما ينبغي النظر إليه بوصفه وسيلة لتعزيز مشاريع سليمة قادرة على المنافسة الدولية، عن طريق الاستفادة إلى أكبر حد ممكن من فرص التعلم المتاحة عن طريق الروابط المتزايدة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا والتجارة بين البلدان بواسطة التعاون بين المشاريع وإقامة الربط الشبكي (ولا سيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وتشجيع الأسواق التنافسية، ولا سيما النظر في أي من المسائل المتعلقة بالمشاريع قد تتطلب اهتماماً على الصعيد الدولي.

١- البحوث وتحليل السياسات

١٣٣- ينبغي لعمل الأونكتاد في المستقبل أن يرمي إلى تحسين فهم البلدان النامية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق الشركات عبر الوطنية، على التجارة الدولية، وتدفقات التكنولوجيات، وتنمية المشاريع، وإمكانياتها الإنمائية بصورة عامة. وينطوي ذلك على إجراء استعراض دوري لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، والسياسات والممارسات التي تتبعها الشركات عبر الوطنية، من أجل تحديد وتعزيز فهم الاتجاهات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الجديدة والناشئة للشركات.

١٣٤- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين فهم الاعتماد المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، والتغير التكنولوجي والتدفقات التكنولوجية، والسياسات والممارسات التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات، وتطور نظام إدارة الشركات.

٢- بناء القدرات

١٣٥- ينبغي ترجمة زيادة فهم المسائل في هذه المجالات المترابطة إلى مساعدة فعلية على الصعيد الوطني من أجل وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى جذب الاستثمار الدولي والاستفادة منه، وتعزيز القدرات التكنولوجية، وتشجيع تنمية المشاريع. وعلى الأونكتاد:

أن يساعد البلدان النامية في مجال وضع خيارات السياسات من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك مسألة الحوافز، والاستخدام الأفضل للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية فيما يتعلق بأمرين هما: (أ) إقامة روابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وشبكات الموردين من المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة؛ (ب) واستخدام الاستثمار

الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة فعالة لإدماج البلدان في شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية، أو بوصفه مصدراً للدراية العملية، والمهارات الإدارية، وغير ذلك؛

وأن يساعد البلدان على وضع نهج متكامل للسياسات فيما يتعلق بالاستثمار، والتكنولوجيا، وتنمية المشاريع، ولا سيما عن طريق استعراضات متكاملة للاستثمار الوطني والسياسات التكنولوجية؛

وأن يساعد البلدان النامية على اختيار أفضل السياسات لتنمية المشاريع المحلية بوصفها مراكز للابتكار المستمر، والعناصر الفاعلة الرئيسية في اقتصاد سوق وطني قادر على تزويد الأسواق المحلية باحتياجاتها، مكتسباً بذلك القدرة على التصدير.

١٣٦- وينبغي أن تكون هذه الأنشطة متكاملة. ولا ينبغي تناول أي جانب واحد، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعزل عن الآخر، بل يجب تناوله كجزء من كل مترابط يتضمن كلاً من التطبيقات العملية، ووكالات تعزيز الاستثمار، واستعراضات السياسات العامة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا، وأدلة الاستثمار لأقل البلدان نمواً، والتفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية أو الإقليمية فيما بين البلدان النامية.

٣- تعزيز توافق الآراء

١٣٧- ينبغي ترجمة الأنشطة التحليلية والتنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد إلى توافق آراء دولي من أجل تسهيل ترتيبات جذب الاستثمار الدولي والاستفادة منه، وتعزيز القدرات التكنولوجية، وتشجيع تنمية المشاريع. وذلك خاصة على ضوء زيادة عدد معاهدات الاستثمار الثنائية والإقليمية، فضلاً عن الترتيبات المتعلقة بالازدواج الضريبي. ونظراً لزيادة المناقشات المتعلقة بالجوانب المتعددة الأطراف للاستثمار، على الأونكتاد أيضاً أن يستمر في تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل فهم آثار هذه المناقشات على تنميتها فهماً كاملاً.

١٣٨- ويتضمن عدد من الاتفاقات الدولية، بما فيها جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بنوداً تتعلق بعمليات نقل التكنولوجيا. وينبغي أن يقوم الأونكتاد بدراسة هذه البنود من أجل تقديم اقتراحات بشأن سبل تنفيذها بصورة موجهة نحو التنمية.

١٣٩- وتمتد الحاجة إلى التوصل إلى توافق آراء دولي أيضاً لتشمل مسائل المشاريع العابرة للحدود، وإضفاء الطابع الدولي على الشركات، بما في ذلك على وجه الخصوص المواءمة بين نهج السياسات في مجال مسائل محددة تتعلق بالمشاريع، كما في حالة عمل الأونكتاد في مجال المعايير الدولية بشأن المحاسبة والإبلاغ.

هاء - أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية النامية

١٤٠- قام الأونكتاد دائماً، أثناء تنفيذه لمهامه المتعلقة بالتنمية، بإيلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان التي تكون في أمس الحاجة إلى المساعدة. وقامت المؤتمرات المتتالية، بالفعل، باعتماد برامج عمل وأنشطة محددة تستهدف التصدي لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وأفريقيا - ومعظم البلدان المكونة لها من أقل البلدان نمواً - واحتياجات البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. وقام الأونكتاد أيضاً بدور نشط في التحضير لمؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بأقل البلدان نمواً في الثمانينات والتسعينات ومتابعتها، كما يشترك حالياً في عملية تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في عام ٢٠٠١.

١٤١- وعلى الرغم من أن العديد من هذه البلدان تمكنت من إحراز تقدم فيما يتعلق بكل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأخيرة، لا تزال مؤشراتنا الأساسية تشير إلى فرق كبير بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. وكان لكل من عبء الديون، وعدم كفاية التمويل الخارجي - ويمثله انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية - والإمكانية المحدودة لوصول الصادرات إلى الأسواق، والقيود الشديدة المفروضة على جانب العرض، وتدهور رفاه الإنسان، وزيادة عدد الكوارث الإنسانية والطبيعية، أثر سلبي على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. ويتفاقم هذا السيناريو لأن أغلبية سكان أقل البلدان نمواً، ولا سيما النساء، لا تزال أسيرة الفقر المدقع وتعاني من العزلة الاجتماعية. ولذلك، ثمة حاجة لاستمرار التعاون الدولي في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية والاقتصادية المعقدة، بما في ذلك تعزيز استجابة جانب العرض في البلدان المتضررة، فضلاً عن زيادة الدعم الخارجي من شركاء أقل

البلدان نمواً في التنمية. وقام برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات بالتأكيد على عدة مبادئ منها أن المسؤولية الرئيسية عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات إنمائية فعالة تقع على عاتق أقل البلدان نمواً، غير أنه يترتب على شركائها في التنمية التزام بتقديم الدعم المناسب لهذه الجهود.

١٤٢- وعلى الأونكتاد أن يستمر، عن طريق أعماله المتعلقة بالبحث والتحليل، فضلاً عن برامج التعاون التقني، في دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي، وخاصة عن طريق تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين قدرتها على التوريد داخل إطار إنمائي مستدام بيئياً. وينبغي في هذا السياق منح أولوية خاصة للاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً من البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية. وينبغي أن يركز عمل الأونكتاد أيضاً على بناء المؤسسات من أجل التصدي لمسائل السياسات التجارية، وعلى تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تتماشى مع التزامات منظمة التجارة العالمية. وينبغي تقديم دعم مماثل إلى البلدان الأفريقية التي تسعى إلى الاستفادة من مشاركتها في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

الفصل الرابع

الشراكات والفعالية: تأثير الأونكتاد المتزايد في التنمية

١٤٣- إن التفكير والعمل من أجل التنمية ركنان أساسيان في مهمة الأمم المتحدة وهما سبب وجود الأونكتاد. ولا بد من دمج التفكير والعمل - التحليل والتشاور الحكومي الدولي من جهة، والتعاون التقني من جهة أخرى - إذا أُريد تحقيق أقصى تأثير ممكن. وينبغي أن تشكل التحليلات التي يجريها الأونكتاد والاستنتاجات التي يخلص إليها بشأن السياسات الأساس الذي تقوم عليه مشورته ومساعدته التنفيذية؛ والمساعدة التنفيذية، بدورها، ينبغي أن توجه العمل التحليلي والمعياري الذي يضطلع به الأونكتاد عن طريق توضيح القضايا التي تستوجب الاهتمام، وتوليد البيانات والخبرات الميدانية لتحسين الفهم، وتوفير التغذية المرتدة بشأن تنفيذ السياسات. وأوجه التأزر هذه، تحديداً، هي التي تشكل الميزة النسبية التي يتمتع بها الأونكتاد - لا بل الأمم المتحدة - في التعاون الإنمائي الدولي.

١٤٤- ومع ذلك، فمن الجلي أن الأونكتاد لا يستطيع أداء دوره الإنمائي كاملاً بمعزل عن غيره. فبادئ ذي بدء، يضطلع الأونكتاد بعمله في سياق كوكبة من المنظمات والوكالات الحكومية الدولية ذات المنحى الإنمائي، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، التي تتناول أنشطتها مجالات تهم الأونكتاد. وتمثل الجهود التعاونية والتكميلية، وتقسيم العمل على أكفاً وجه ممكن، وتلافي الازدواج غير اللازم شروطاً مسبقة لا بد منها لتنفيذ العمل الإنمائي للأونكتاد تنفيذاً فعالاً.

١٤٥- إلا أن تضافر الجهود ينبغي أن يذهب إلى أبعد من ذلك. فالجهود الإنمائية الدولية، مثلها مثل العمل الإنمائي على الصعيد الوطني، يجب أن تضع في الاعتبار جميع أصحاب المصلحة في اقتصاد عالمي ماضٍ في العولمة. وقد أثبتت التجربة الحديثة العهد بوضوح مقدرة المجموعات غير الحكومية على إثراء النقاش العام، وإبراز أصوات ما كانت لتعار أذناً صاغية لولا ذلك، والمضي في تحسين فعالية الأنشطة الإنمائية وملاءمتها في هذا الميدان. وأهمية القطاع التجاري الخاص في التعاون الإنمائي الدولي هي، بطبيعة الحال، غنية عن البيان في سياق العولمة.

١٤٦- ولذلك، ينبغي أن يسترشد عمل الأونكتاد بجهد مزدوج على صعيدي التكامل والتعاون: تكامل أعماله في مجالات التحليل ووضع المعايير والتعاون التقني، وتعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بالتنمية، ومع المجتمع المدني والقطاع التجاري الخاص.

ألف - التعاون التقني

١٤٧- ينطوي التعاون التقني على نوعين متميزين من الأنشطة هما:

توفير خدمات استشارية على الصعد القطرية ودون الإقليمية والإقليمية. وتقدم هذه الخدمات بناء على طلبات محددة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وتتطوي بالإضافة إلى ذلك على قيمة كبيرة للأمانة لأنها تتيح لها إمكانية تعزيز فهمها للمشاكل والفرص الإنمائية. وتيسر هذه الخدمات أيضا تبادل الخبرات بين البلدان.

الاضطلاع بأنشطة تنفيذية، تركز على بناء القدرات وتشمل برامج **لتنمية الموارد البشرية** يعتمد مضمونها على العمل التحليلي للأمانة؛ **وتوفير البرمجيات الحاسوبية** وما يتصل بها من البرامج الاستشارية والتدريبية؛ **ونشر المعلومات والبيانات** في مجالات عمل الأمانة.

١- تساوq البرامج العادية والخارجة عن الميزانية: التحدي المتمثل في تحديد الأولويات

١٤٨- يمول القسم الأعظم من أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني بموارد مخصصة من خارج الميزانية. ويتفق هذا مع الخطة المعمول بها في الأمم المتحدة وهي أن الأنشطة التي ينحصر هدفها في تلبية الاحتياجات المحددة لبلد بعينه لا ينبغي أن تشكل عبئا على الموارد المشتركة العادية للمنظمة. وفي السنوات الأخيرة، بلغ تمويل برامج ومشاريع التعاون التقني في الأونكتاد من خارج الميزانية ما بين الثلث و ٣٠ في المائة من مجموع الموارد المتاحة للأمانة.

١٤٩- ومنذ انعقاد المؤتمر الأخير، اتضحت شيئا فشيئا الحاجة إلى تنقيح التمييز بين العمل التحليلي والعمل التنفيذي وما يتصل بذلك من أساس منطقي لتمويل العمل التنفيذي من موارد خارجة عن الميزانية. فبادئ ذي بدء، أدرجت الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع بوضوح الأنشطة الاستشارية وأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج العمل العادي المسند إلى أمانة الأونكتاد. ونتيجة لذلك، تدرج بعض أنشطة التعاون التقني المحددة في الميزانية البرنامجية للأونكتاد. وعلى النقيض من ذلك، تمويل بعض الموارد الخارجة عن الميزانية مشاريع تتضمن البحث وتحليل السياسات كخطوة أولى قبل تقديم المشورة الخاصة بالسياسات والاضطلاع بالعمل التنفيذي.

١٥٠- ولعل ما هو أهم من ذلك أن أنشطة التعاون التقني الممولة بموارد من خارج الميزانية تحتاج إلى الدعم الإداري والفني. ولهذه الأغراض، تتضمن المشاريع مخصصات لتكاليف الدعم أو للتكاليف العامة، تتراوح في الوقت الحاضر ما بين ١٠ و ١٣ في المائة من مجموع تكاليف تنفيذ المشاريع. إلا أن الدراسات التي أجريت على تمويل المشاريع لطائفة واسعة من المنظمات الوطنية والدولية تدل على أن تحديد نسبة تناهز ٢٥ في المائة هو تقدير أكثر واقعية للنفقات العامة. وهذا يعني أن جزءا أساسيا من دعم المشاريع الخارجة عن الميزانية يقع على كاهل الميزانية

العادية، وبخاصة في شكل الوقت الذي يخصصه الموظفون الدائمون. ولذلك فإن استهلال أنشطة جديدة في مجال التعاون التقني في شكل مشاريع ممولة تمويلًا خارجيًا ينطوي على الدعم بإعانات من الميزانية العادية ويثير مسألة تحديد المستوى الأقصى من الأنشطة التنفيذية الخارجة عن الميزانية التي يمكن الاضطلاع بها بما يتفق مع الموارد المتاحة في الأمانة لأغراض الدعم. وبعبارة أخرى، ثمة حد لقدرة الأمانة الاستيعابية على الاضطلاع بأنشطة إضافية في مجال التعاون التقني بتمويل خارجي. ولئن كانت المسألة تستوجب مزيدًا من إنعام النظر، فإن الأدلة تشير، فيما يبدو، إلى أن الأمانة بلغت فعلاً ذلك الحد في مجالات معينة، وأن دعم أنشطة منفصلة في ميدان التعاون التقني قد يبدأ في التعارض مع تنفيذ برنامج العمل العادي للأمانة. وتثير كيفية معالجة هذه القضية تحدياً رئيسياً لإدارة برنامج العمل في الأونكتاد.

١٥١- ويكمن جانب من الإجابة، تحديداً، في زيادة أوجه الترابط والتآزر بين أعمال البرنامج العادي، ولا سيما البحث والتحليل، وأنشطة التعاون التقني. وقد طُلب ذلك، تحديداً، في الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع ("شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377، الفقرة ٩٦)) واعتُبرَ عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في عام ١٩٩٧. وقد أُحرز تقدم هام في هذا الصدد، من حيث أن بعض برامج التعاون التقني الرئيسية التي استُهلكت منذ انعقاد المؤتمر صُممت لكي تستفيد من العمل التحليلي للأمانة ولكي تسهم في تقدمه. ومن الأمثلة على ذلك العمل المضطلع به في وضع جدول أعمال إيجابي للبلدان النامية في المفاوضات التجارية، حيث يسمح تحليل القضايا التجارية الذي تضطلع به الأمانة في إطار البرنامج العادي بتوجيه الأنشطة التنفيذية من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل المخصصة للتدريب والمناقشة في ميدان الدبلوماسية التجارية. وثمة مثال آخر على ذلك هو العمل المضطلع به بشأن القضايا المتعلقة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار، وهو عمل ينطوي على تحسين فهم القضية من خلال البحث والتحليل ونشر ذلك عن طريق المشورة الخاصة بالسياسات؛ وثمة مثال ثالث هو زيادة التكامل بين العمل التحليلي المتعلق باستدامة الديون والعمل التنفيذي المتعلق بإدارة الديون (المضطلع به بالتعاون مع البنك الدولي). وفي هذه الحالات، كما في غيرها، تم توسيع أنشطة الميزانية العادية ذات المكونات التنفيذية من خلال وضع مشاريع ممولة من خارج الميزانية.

١٥٢- إلا أنه يمكن وينبغي عمل المزيد من أجل تعزيز التآزر الخلاق بين العمل التحليلي والعمل التنفيذي. ويثير ذلك مسألة طالما طُرحت هي مسألة الأولويات، أي ما هي الأسس التي يقوم عليها اتخاذ القرارات للشروع في أنشطة جديدة في مجال التعاون التقني، سواء أكانت برامج أم مشاريع محددة.

١٥٣- والإجابة عن هذا السؤال معقدة. فبرامج التعاون التقني ومشاريعه تنشأ من التقاء ثلاث مجموعات مختلفة من العوامل:

الطلبات أو بيانات الاهتمام المقدمة من المستفيدين المحتملين، ولا سيما حكومات البلدان النامية أو مؤسساتها؛ وتنشأ هذه الطلبات أو بيانات الاهتمام أحياناً من عمليات تقييم الاحتياجات أو عمليات البرمجة التي يضطلع بها الأونكتاد أو غيره من المنظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

القرارات التي يتخذها المانحون - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو غيره من الجهات المانحة المتعددة الأطراف أو الثنائية - لدعم أنشطة معينة؛ وقد تكون القرارات محددة أو تتخذ شكل توجهات عامة تستطيع الأمانة في إطارها تخصيص التمويل بالتشاور مع الجهة المانحة؛

تقييم الأمانة لمدى استصواب الاصطلاح بالبرنامج أو المشروع المقترح. وهذا بدوره يقوم على المعايير التالية: (أ) هل تشمل ولاية الأونكتاد معالجة القضية المطروحة؟ وهل يقع موضوع النشاط المقترح ضمن أولويات برنامج عمل الأونكتاد؟ ونقطة الانطلاق في معالجة مسألة الولايات هي الفقرة ٩٧ وغيرها من الفقرات ذات الصلة من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، التي تحدد المجالات التي ينبغي أن يركز عليها التعاون التقني للأونكتاد؛ ومن بين المصادر الأخرى للولايات قرارات الجمعية العامة، والتوجيهات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل، والميزانية البرنامجية، ومقررات مجلس التجارة والتنمية؛ (ب) هل تملك الأمانة الكفاءة التقنية والموارد اللازمة لدعم البرنامج أو المشروع دون المساس بالأنشطة الأخرى المشمولة بالولاية؟ (ج) على أي نحو يعتمد النشاط المقترح على أعمال الأونكتاد العادية وعلى أي نحو يساهم فيها؟ (د) ما مدى التزام المستفيد المحتمل بالبرنامج أو المشروع؟ (هـ) هل يعزز النشاط قدرة البلدان المستفيدة على حفز تنميتها؟ ويتسم العنصران الأخيران بأهمية خاصة، إذ ينبغي للتعاون التقني، بصفة أساسية، أن يكون مدفوعا بالطلب وأن يهدف إلى بناء القدرات.

٢- تساقق البرامج العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية: إدارة الموارد

١٥٤- إن العوامل المبينة أعلاه قيمة بإعطاء فكرة عن المشاكل التي ينطوي عليها وضع استراتيجية لتساقق البرامج العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية. فبادئ ذي بدء، من الواضح أن هذه الاستراتيجية لا تنطوي فقط على اتخاذ الأمانة قرارات؛ إذ أن موافقة الأمانة شرط لا بد منه لمباشرة العمل، ولكنه ليس شرطا كافيا بأي حال من الأحوال. ومع ذلك، فمساهمة الأمانة في هذه القرارات هامة، وتقع على عاتق الأمانة، بطبيعة الحال، المسؤولية اللاحقة عن رصد تنفيذ المشاريع وتقييمها. ومن شأن تحسين ممارسة هذه الوظائف داخل الأمانة أن يكون عاملا مساعدا.

١٥٥- والتحدي المطروح هنا هو، من جهة أولى، الموازنة بين الحاجة إلى إفساح المجال أمام الشعب ومديري البرامج كي يمارسوا إبداعهم ويأخذوا زمام المبادرة في الاستجابة للتهديدات التي يسلكها المستفيدون والمانحون المحتملون، على نحو يحقق أقصى قدر ممكن من استجابة المنظمة لرغبات البلدان الأعضاء؛ ويتمثل التحدي، من جهة أخرى، في الحاجة إلى إضفاء قدر من المركزية على تحديد الأولويات ومراقبتها لتلافي التشتت والتجزؤ.

١٥٦- وفي أعقاب الأونكتاد التاسع، في الوقت الذي كانت تحاول فيه المنظمة التشديد على أهميتها العملية للدول الأعضاء، تقرر السماح للشعب وللمديري البرامج بممارسة قدر كبير من السلطة التقديرية في المجال الإداري في

المراحل الأولى من تحديد المشاريع ووضعها وتمويلها. ولا تُدعى الإدارة المركزية إلى التدخل إلا بعد إحراز بعض التقدم الهام في تحديد الأنشطة ومصادر تمويلها. وكانت النتيجة برنامجاً للتعاون التقني ينبض بالنشاط ويحظى ببالغ التقدير، مما اجتذب في واقع الأمر طلبات جديدة للأنشطة كان عددها أكبر من تغطية الموارد المتاحة. أما الجانب السلبي فكان حدوث قدر من التجزؤ، وفي إحدى الحالات فقدان السيطرة على أنشطة المشروع. وقد آن الأوان لتعديل الميزان باتجاه المزيد من الإشراف المركزي في المراحل الحاسمة من دورة برامج التعاون التقني ومشاريعه. وسيتيح ذلك توثيق التكامل الفني بين الأنشطة العادية والأنشطة الخارجة عن الميزانية وزيادة كفاءة إدارة الموارد من كلا الصنفين، بما في ذلك تيسير اتخاذ القرارات المتعلقة بتوافر الموارد لدعم أنشطة التعاون التقني.

١٥٧- وتشمل التدابير المحددة التي سبق اتخاذها في هذا الصدد ما يلي:

إنشاء دائرة جديدة لإدارة الموارد تدمج إدارة الشؤون المالية وشؤون الموظفين لأنشطة الميزانية العادية وللأنشطة الخارجة عن الميزانية. وسيتيح ذلك تشديد الرقابة المالية والإدارية على أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك الأنشطة الميدانية؛

توسيع دائرة التغطية بأداة التخطيط والرصد والتقييم القائمة على الإطار المنطقي والمطبقة في مجال الأنشطة البرنامجية العادية بحيث تشمل البرامج والمشاريع الخارجة عن الميزانية. ويجري تنفيذ ذلك في الوقت الحاضر ويُرتقب أن يعزز بصورة كبيرة رصد وتقييم التعاون التقني.

٣- دور الدول الأعضاء

١٥٨- سبقت الإشارة إلى أن برامج ومشاريع التعاون التقني تحددها إلى درجة بعيدة مجالات تفضيل الدول الأعضاء، المستفيدة منها والمانحة. والواقع أن بعض الصعوبات المبينة أعلاه مرده عزوف الأمانة عن رفض الطلبات الواردة من الحكومات لإنشاء مشاريع تهمها بوصفها مستفيدة أو ممولة.

١٥٩- وكان أحد المبادئ الأساسية للتعاون التقني في الأمم المتحدة، حتى الآن، هو أن الآليات الحكومية الدولية المشتركة ليس لها، في سياق توجهات السياسة العامة، دور في العلاقات بين المانحين والمستفيدين والأمانة في مشاريع التعاون التقني. وهذا ناجم عن ترتيبات التمويل المبينة أعلاه. وعلى ضوء زيادة التداخل بين الأنشطة العادية والأنشطة الخارجة عن الميزانية، قد يلزم النظر في اعتماد إجراءات وآليات بديلة. وستكون العناصر الأساسية للنهج الجديد هي تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة للتعاون التقني تحسيناً كبيراً، مقروناً بتعزيز الآليات الخاصة بالرصد الحكومي الدولي لبرامج التعاون التقني ومشاريعه، وتعزيز الأدوات الخاصة بتقدير الأثر وتقييمه.

١٦٠- والعناصر التالية يمكن أن تكون عناصر لنهج متكامل جديد:

إنشاء صندوق استثماري عام يمكن الإسهام فيه بأموال مخصصة وغير مخصصة، ويفضل أن يكون ذلك على أساس متعدد السنوات، على أن يدعى المانحون الحاليون إلى تحويل صناديقهم الاستثمارية الحالية إلى هذا الصندوق، مع الاحتفاظ بطابعهم الخاص والتميز إن شاؤوا ذلك. وقُدّم هذا الاقتراح أول ما قُدّم في تقرير أعده خبيران استشاريان مستقلان في عام ١٩٩٤^(١١)، إلا أن الآلية الحكومية الدولية لم تأخذ به حينذاك؛ ويمكن لهذا الصندوق الاستثماري العام، في الوقت المناسب، أن يدرج ترتيبات قيد النظر حالياً لضمان الاستدامة المالية لبرامج التعاون التقني ذات الصلة؛

تعزيز عملية نظر مجلس التجارة والتنمية في الخطة الإرشادية المتجددة للتعاون التقني التي مدتها ثلاث سنوات. ويمكن أن يتيح ذلك مناسبة منظمة لعقد حوار بين المانحين والمستفيدين والأمانة بشأن الخطوط العامة لبرنامج التعاون التقني، ينتهي بوضع مبادئ توجيهية تقدّم للأمانة كي تنفذها؛

تعزيز عملية نظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ومجلس التجارة والتنمية في التقرير السنوي المتعلق بالتعاون التقني. وهنا أيضاً، ينبغي أن يفضي ذلك إلى استنتاجات بشأن الشكل العام للبرنامج، وصلته ببرنامج الأنشطة العادي، وتقيدته بالأولويات المتفق عليها للبرنامج العادي. ويمكن عقد مناقشات لاحقة لتقييم مدى تنفيذ نتائج المناقشات؛

تعزيز عملية رصد وتقييم تنفيذ أنشطة التعاون التقني وأثرها. وينبغي أن يظل رصد تنفيذ فرادى المشاريع من مسؤولية موظف المشروع المعني؛ إلا أن المسؤولية عن رصد تنفيذ البرامج عموماً ينبغي أن تقع على عاتق الوحدة المركزية لتخطيط البرامج وتقييمها. وكما ذُكر في موضع سلبق، يجري تعزيز هذه الوظيفة من خلال توسيع الآلية القائمة على الإطار المنطقي لتشمل أنشطة التعاون التقني. والتقييم المستمر هو أيضاً من مسؤوليات الوحدة؛ إلا أنه ينبغي استبقاء وتعزيز الممارسة المتمثلة في إجراء تقييمات مستقلة خاصة للبرامج الرئيسية. وينبغي إجراء اثنين من هذه التقييمات، على الأقل، في كل فترة سنتين. وينبغي أن تساهم نتائج هذه التقييمات في المناقشة السنوية للتعاون التقني في الفرقة العاملة وفي المجلس، وينبغي أن تفضي إلى تقديم توصيات ملموسة بشأن تحسين أثر برامج التعاون التقني.

١٦١- وعموماً، لا تزال الأولويات المشار إليها في نتائج الأونكتاد التاسع صالحة. إذ ينبغي توجيه التعاون التقني إلى البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إليه. وينبغي إعطاء أقل البلدان نمواً الأولوية. وسيستمر تعزيز مشاركة الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، وفي البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي التصدي للاحتياجات المحددة للبلدان النامية ذات

الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية، وينبغي مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وينبغي، كما سبق القول، أن يكون التعاون التقني مدفوعا بالطلب وأن يهدف إلى بناء القدرات. وينبغي مواصلة برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني التي توطدت أركانها، سواء منها الخدمات الاستشارية أو الأنشطة التنفيذية، مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، وذلك على أساس توصيات التقييمات التي سبق إجراؤها. وينبغي إعادة تقييم برنامج النقاط التجارية، على أساس توصيات التقييم أيضا، وستقدم مقترحات بشأنه مستقبلا. وستعزز الصلة بين هذه البرامج والعمل التحليلي الذي تقوم به الشعب المعنية.

باء- الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى

١٦٢- تنص ولاية الأونكتاد منذ إنشائه على أن يتعاون وينسق عمله مع المنظمات الدولية الأخرى. وينص قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)، الذي أنشئ الأونكتاد بموجبه، في الفقرة ١٨ منه على أن مجلس التجارة والتنمية "يقوم ... ، عند الاقتضاء، باتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على التقارير المناسبة من الهيئات الحكومية الدولية المتصلة بنشاطاتها بوظائفه، ولإقامة الصلات الملائمة معها. ويعمل المجلس، تفاديا للازدواج، على أن يستفيد عن الإمكان من التقارير المختصة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة". ووفقا للفقرة ١٩، "يراعي المجلس وجوبا إقامة الصلات الوثيقة المستمرة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ويملك جوازا إقامة هذه الصلات مع غيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية المختصة".

١- التنسيق: الأهداف

١٦٣- إن الغاية من التنسيق بين المنظمات هي تعزيز التعاون الدولي بحيث تستفيد الدول الأعضاء من مواطن القوة للمنظمات المختلفة، التي يساهم كل منها بخبرته ومنظوره في المشاكل المطروحة. إلا أن وسائل تحقيق هذه الغاية تخضع لنقاش واسع النطاق، مع ظهور اعتراضات على طرائق التشغيل والأنماط والممارسات التقليدية. وجميع أقسام المنظومة عمليا تخضع للتغيير بشكل أو بآخر، إذ يُطلب إلى المنظومة ككل أن تقدم المزيد بموارد أقل. والدول الأعضاء تحكم ، بصفة متزايدة، على الأداء ليس من حيث أداء كل عنصر من عناصر المنظومة على حدة، وإنما من حيث تأثير المنظومة ككل. وهي تلتمس المزيد من وحدة القصد واتساق العمل ونتائج واضحة المعالم وملموسة من جهودها المشتركة.

١٦٤- ويبرز من المناقشات والمواقف الحكومية الدولية الراهنة بشأن الإصلاح اتجاه مشترك هو الحاجة الواضحة إلى تركيز مؤسسات المنظومة على مجالات الاختصاص الأساسية، وقيامها في الوقت بتعزيز أنشطتها المشتركة والتعاونية. ويعتبر ذلك سبيلا إلى تحقيق القدر الأقصى من فعالية التكلفة، وإلى استغلال أوجه التكامل بين المؤسسات، وضمان قدرة المنظومة على التصدي بصورة متكاملة للقضايا العالمية المترابطة والمتزايدة عددا التي تقتضي حلولاً شاملة. وهذا هو إلى حد بعيد النهج الذي تهتدي به لجنة التنسيق الإدارية في عملها، أي التركيز

المتجدد على التحديد الواضح للمسؤوليات داخل المنظومة من جهة أولى، والاضطلاع بأنشطة مشتركة محددة تنحو منحى تحقيق النتائج وتكون مقيدة زمنيا من جهة أخرى.

١٦٥- وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، ينبغي أن تقتزن التدابير الجارية لتعزيز التكامل بين البرامج بجهـد متجدد لتحديد الأهداف والمواضيع المشتركة ذات الأولوية والتركيز عليها؛ ووضع ترتيبات مشتركة للاستجابة للاحتياجات الناشئة؛ وتحقيق الاتساق بين السياسات والاستراتيجيات العامة.

٢- الأونكتاد وغيره من المنظمات ذات المنحى الإنمائي: القضايا المتعلقة بتقسيم العمل

١٦٦- أقامت أمانة الأونكتاد عددا كبيرا من الروابط مع المنظمات الدولية ذات المنحى الإنمائي. ويمتد نطاق هذه الروابط، من حيث الشكل، من الروابط التشغيلية على صعيد العمل إلى مذكرات التفاهم وغيرها من الاتفاقات الرسمية؛ ويمتد نطاقها، من حيث المضمون، من التبادل البسيط للمعلومات والوثائق إلى المشاريع المشتركة. وتشمل هذه الروابط المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، وغير ذلك من المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والرابطات العاملة في ميادين السلع الأساسية والاستثمار والتجارة^(١٢).

١٦٧- وتكمن القضية الأساسية، كما ذكر أعلاه، في تحديد علاقات مع المنظمات الأخرى تراعي المزايا النسبية كل المراعاة، وتحقيق القدر الأقصى من التأزر، وتتلافى الازدواج غير اللازم. وتجري في هذا الصدد، بوجه خاص، مناقشات مع اللجان الإقليمية ومع مركز التجارة الدولية. ويتمثل التقسيم الطبيعي للعمل مع اللجان في تغطية الأونكتاد للجوانب العالمية واعتماده على اللجان في المعالجة المفصلة للجوانب الإقليمية. ومن الأمثلة الحديثة العهد على ذلك إعداد ورقة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن "الأزمة الروسية"، وهي ورقة صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي حالة مركز التجارة الدولية، تركزت المناقشات على دور كل من المنطمتين في مجال التعاون التقني المقدم إلى الحكومات أو المنفذ على مستوى فرادى الشركات. وسيتواصل عقد هذه المناقشات وما شابهها على أساس الأولويات والمجالات الأساسية المحددة في الأونكتاد العاشر.

١٦٨- واعترف المجتمع الدولي بالممارسة الهامة المتمثلة في دراسة القضايا التي تؤثر في التنمية من وجهات نظر الأفضليات المختلفة. وثمة حاجة إلى إفساح المجال للتفكير المستقل، وبخاصة في ميدان التحليل الاقتصادي الشامل، الذي يشكل جزءا هاما من ولاية الأونكتاد. وعلى الرغم من اضطلاع منظمات كثيرة بهذه التحليلات، فإن كلا منها يقوم بها من منظوره الخاص. وتكفل حرية التعبير هذه التعددية الفكرية وتنافس الأفكار الصحي. ولذلك ينبغي التمييز بين المجالات (مثل جمع الإحصاءات) التي يؤدي فيها اشتراك أكثر من منظمة إلى ازدواج الجهود، وبين المجالات المناقضة لذلك التي تثري فيها الآراء البديلة النقاش الدولي الجاري بشأن القضايا الاقتصادية والإنمائية.

جيم - الأونكتاد والمجتمع المدني والقطاع الخاص

١٦٩- تنظر أسرة الأمم المتحدة أكثر فأكثر إلى زيادة اشتراك المجتمع المدني في أنشطتها كوسيلة هامة إلى تعزيز الفعالية. وبناء على ذلك، سعت منظومة الأمم المتحدة ككل سعيًا واضحًا بصفة متزايدة إلى إقامة شراكات مع جهات غير حكومية، وهو تطور أقره الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩.

١٧٠- واحتل الأونكتاد قصب السبق في هذه العملية. ففي ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (كولومبس، أوهايو، الولايات المتحدة، ١٩٩٤) أتيح للمنظمات غير الحكومية ورؤساء الشركات أن يتناقشوا مباشرة مع ممثلي الحكومات بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى تحسين مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات البلدان النامية في التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، ينص تقرير الأمين العام إلى الأونكتاد العاشر، الصادر في مطلع عام ١٩٩٦، على ما يلي:

يمكن سوق حجج تؤيد إتاحة حيز، في المناقشات الاقتصادية، لاشتراك الأفراد - من منتجين ومستهلكين على السواء - الذين سيضعون موضع التطبيق القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك التي تتوصل إليها الحكومات بصورة رسمية ... ومما يؤمل فيه أن نكون نحن في المستقبل القريب ذوي نظرة بعيدة تكفي للبدء في دمج القطاع الخاص والفعاليات الجديدة الأخرى في عملياتنا اليومية.

١- الشراكات مع القطاع الخاص

١٧١- كلفت الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (الفقرة ١٨) الأونكتاد بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في أنشطته من أجل "بناء شراكة دائمة من أجل التنمية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والأونكتاد". ونجح مؤتمر القمة "شركاء من أجل التنمية" (ليون، فرنسا، ١٩٩٨) في اجتذاب جهات فاعلة غير حكومية، ولا سيما القطاع التجاري الخاص، للمشاركة في أنشطة الأونكتاد التنفيذية. وأتاح المؤتمر إمكانيات مثيرة من حيث استغلال معارف القطاع الخاص وخبراته وموارده في المساعي الإنمائية المشتركة. إلا أنه أثار في الوقت نفسه بعض القضايا الهامة بشأن أنواع الشراكات التي يمكن توحيها، نظرًا إلى نهج المنظمات الدولية المختلف اختلافاً رئيسياً من جهة أولى ونهج مؤسسات القطاع الاقتصادي الخاص التي تستهدف الربح من جهة أخرى.

١٧٢- وينبغي، بوجه خاص، التمييز بين الشراكات التي تكمن فيها المصلحة المشتركة للأونكتاد وشريكه في تنفيذ و/أو تعزيز أنشطة بحثية مصممة لفائدة مجالات محددة من الأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية، والشراكات التي تنطوي على التنفيذ المشترك لأنشطة التعاون التقني التي تفضي إلى منتج نهائي واضح المعالم، سواء أكان مجموعة برمجيات أو برنامجاً تدريبياً أو مشورة بشأن السياسات. وفي الحالة الأولى، قد يرغب الشريك في تحسين سمعته بإعلان أنه يضطلع ببحث مشترك مع الأمم المتحدة. وقد تستدعي مراعاة هذه المصالح تنقيح المبادئ التوجيهية

القائمة المتعلقة، مثلا، باستخدام اسم الأمم المتحدة وشعارها، ولكنها لا تثير في ما يبدو عقبات كأداء في ما يخص ضمان نزاهة الأمم المتحدة.

١٧٣- وعلى النقيض من ذلك، تثير الفئة الثانية من الشراكات قضايا صعبة في مجال تضارب المصالح. ولما كان الشركاء المحتملون في هذا النوع من التعاون يمكن أن يشملوا مؤسسات تجارية فثمة قضية أعقد كثيرا قد تضاعف من المشاكل المشار إليها أعلاه هي قضية الشفافية في اختيار هذا الشريك بدلا من ذاك، وما يتصل بذلك من احتمال تمتعه بميزة تجارية غير عادلة. وثمة مشكلة أخرى يثيرها النوع الثاني من الشراكات تتعلق بالمطالبات التي يمكن أن يقدمها المستفيدون بسبب ما قد يُنظر إليه على أنه مشورة أو دعم تقني مغلوط أو مضلل.

١٧٤- وهذه القضايا لا ينفرد بها الأونكتاد وإنما تشترك بها الأمم المتحدة ككل. وهي لم تعالج معالجة ملائمة، ولا تتوفر مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية الثابتة لنتاولها. ويجري في الوقت الحاضر بذل جهود بقيادة نائب الأمين العام للأمم المتحدة من أجل توفير هذه المبادئ التوجيهية، وتشارك أمانة الأونكتاد في هذه الجهود.

٢- إدماج المجتمع المدني في النقاشات الجارية في الأونكتاد

١٧٥- تتوفر الآن خبرة كافية في العلاقات مع المجتمع المدني للنظر في إمكانية الارتقاء بالصلات المنظمة القائمة بين الأونكتاد والجهات غير الحكومية. ويمكن الاضطلاع بذلك عن طريق عقد لقاءات مؤسسية منتظمة بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل لقاءات معقودة خصيصا يستطيع فيها ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص التفاعل مع الحكومات. وسيكون الغرض من هذه اللقاءات تمكين الأونكتاد من:

إثراء نقاشاته بشأن قضايا السياسات المتصلة بالتجارة العالمية والتمويل وتدفقات المعارف والمعلومات، والتكنولوجيا وصلاتها بالتنمية. ومن شأن إشراك أصحاب القرار في المجالات التجارية والمالية والتكنولوجية التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية ذات القاعدة الشعبية، أن يقدم للنقاش خبرات ونظرات قيّمة من صلب الواقع؛

تلقي تغذية مرتدة متصلة عن تأثير أنشطته في البلدان النامية؛

ضمان الشفافية في صوغ وتنفيذ الشراكات الجديدة مع الجهات غير الحكومية في أنشطة التعاون التقني.

١٧٦- وسينظم كل لقاء حول موضع محدد، على ألا تُعقد أكثر من ثلاثة لقاءات في كل فترة سنتين. ويمكن أن تشمل معايير انتقاء الموضوع ما يلي: صلته بالنقاشات الدولية الجارية وبعمل الأونكتاد؛ وآثاره المحتملة في العمل الملموس؛ ومدى إتاحتها لإمكانية مواصلة العمل المشترك مع المجتمع المدني. وسيجري اختيار المشاركين تبعا

لمساهماتهم المحتملة في الموضوع المطروح. وسيتخذ الأمين العام للأونكتاد، بالتشاور مع الحكومات الأعضاء، القرارات المتعلقة بالتوقيت والمواضيع والمشاركين. وسيلغ الأمين العام نتائج المناقشات إلى مجلس التجارة والتنمية ويمكن نشرها عن طريق سلسلة منشورات خاصة.

١٧٧- وبالإضافة إلى ذلك، ستتواصل المشاورات السنوية بين الأمانة من جهة أولى والمنظمات غير الحكومية والنقابات من جهة أخرى.

١٧٨- ويمكن النظر في فكرتين أخريين لتعزيز وجود المجتمع المدني في عمل المنظمة. الفكرة الأولى هي إمكانية مراعاة المشاركة المنظمة للجهات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، في اجتماعات خبراء الأونكتاد. وهذا الأمر ممكن، في ما يبدو، نظرا إلى أن هؤلاء الخبراء يحضرون الاجتماعات بصفتهم الشخصية وإن كانوا معينين من حكوماتهم. ويمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لمراعاة حضور ممثلي المجتمع المدني دون تغيير الطابع الحكومي الدولي الذي تتسم به الاجتماعات. ومن شأن هذا الاقتراح أن يتصدى لأمر يشغل الكثير من المنظمات غير الحكومية ورابطات الأعمال التجارية، وهو أن الأونكتاد، مثله مثل بعض الأقسام الأخرى في الأمم المتحدة، لا يقدم لها عادة دوافع وحوافز كافية كي تشارك في الاجتماعات غير الحكومية. والأمانة على استعداد لتحري الإمكانات إن شاءت الحكومات ذلك.

١٧٩- أما الفكرة الثانية الجديدة بالنظر فتتطوي على إنشاء آليات للتغذية المرتدة على المستوى القطري من خلال إنشاء شبكة لا مركزية من "مجموعات الحوار" المحلية التابعة للأونكتاد، حقيقية كانت أم افتراضية. وستناقش هذه المجموعات قضايا التجارة والتنمية من منظور وطني وإقليمي وتستخلص النتائج التي تقدم للنظر في الأونكتاد؛ ويمكن أن تؤدي المجموعات أيضا دور القنوات للتغذية المرتدة بشأن تنفيذ ومتابعة عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

دال - الأونكتاد في بداية القرن الحادي والعشرين: ملاحظات ختامية

١٨٠- تطور الاقتصاد العالمي تطورا سريعا خلال العقود القليلة الماضية، ويمكن القول بشيء من الثقة إن التغيير سيكون سريعا في العقود القادمة. وكالعادة، من الصعب التنبؤ بدقة بوجهات التغيير، إلا أن الاتجاه نحو المزيد من التفاعل بين شعوب واقتصادات العالم سيستمر بالتأكيد.

١٨١- والعولمة عملية تقودها أنشطة المؤسسات الخاصة. والانتشار العالمي المتزايد لهذه المؤسسات لم يقابله انتشار عالمي مناظر لأدوات الإدارة السليمة. وقد أسهم ذلك في زيادة هشاشة واضطراب أجزاء كبيرة من الاقتصاد العالمي. وأسهم أيضا في زيادة التفاوت في توزيع ثمار العولمة: فالبلدان الفقيرة والفئات الفقيرة داخل البلدان معرضة للمزيد من التهميش.

١٨٢- وثمة حاجة عاجلة إلى إدخال تحسينات على الإدارة الاقتصادية، على كلا الصعيدين العالمي والوطني، ويجب أن يكون هدف التنمية عنصراً مركزياً في هذه التحسينات. وسيساهم الأونكتاد في هذا المسعى، وينبغي أن يتكيف من أجل تحقيق كامل قدراته.

١٨٣- أما المعارف والمعلومات المطلوبة لصياغة السياسات صياغة فعالة فلا ينفك يتسع نطاقها مع التزايد الذي يتسم به وضع السياسات الاقتصادية. ويحتاج واضعو السياسات في البلدان النامية إلى الدعم في معالجة القضايا المركزية بالنسبة إليهم. ويمكن الاستشهاد بثلاثة أمثلة من ماضي الأونكتاد نفسه، فواضعو السياسات بحاجة إلى معرفة أمور مثل كيفية استخدام الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر لمساعدتهم على مواجهة تقلب أسعار السلع الأساسية؛ وهم بحاجة إلى معرفة كيفية تقييم التأثير المحتمل للتغييرات المقترحة إدخالها على نظام التجارة في مصالحهم؛ وهم بحاجة إلى معرفة أي السياسات نجح وأيها فشل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (ولماذا). ويجب أن يؤسس الأونكتاد على تجربته الغنية لشحذ قدرته على توليد ونقل المعارف في مجال السياسات الإنمائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي له أن يستخدم الأدوات المتاحة له استخداماً كاملاً: الهيئات الحكومية الدولية، والحوار الذي يشارك فيه المجتمع المدني، وأنشطة الأمانة.

١٨٤- وتشكل المعارف والمعلومات والتكنولوجيا، بصفة متزايدة، الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الخاصة في تحقيق قدرتها التنافسية والحفاظ عليها. أما السياسات والمؤسسات والممارسات التي تؤثر في وضع وبث المعارف ذات الأهمية التجارية فتعد أساسية لتطوير الشركات المحلية في البلدان النامية، وبالتالي لعملية التنمية إجمالاً. وينبغي للأونكتاد أن يدرس هذه السياسات والمؤسسات والممارسات دراسة مكثفة في الفترة القادمة، من أجل تحديد قضايا السياسات المتعلقة بالتنمية.

١٨٥- وتترتب على الطابع المعرفي الذي تتسم به، بصفة متزايدة، سياسات النمو والتنمية نتيجتان هامتان للأونكتاد.

١٨٦- أولاً، للمعارف مصادر كثيرة وهي تتدفق عبر قنوات كثيرة. وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع هي إما مستهلكة أو منتجة للمعارف (أو كلا الأمرين معاً) ولذلك فإن لها مصلحة مباشرة في القضايا التي تثور لدى إنتاج المعارف وبثها. ومن الملائم للغاية إشراك المجتمع المدني في هذا الموضوع.

١٨٧- ثانياً، لما كانت المعارف هي نقطة ارتكاز النشاط الاقتصادي فإن شواغل الإنصاف ينبغي أن تصبح أيضاً شواغل تتعلق بتوافر المعارف. وتحفظ الشواغل التقليدية المتعلقة بأثر الحصول على الموارد في الإنصاف بكامل قوتها. إلا أن المعرفة تشد الأزر، ولا سبيل إلى خفض الفقر بصفة دائمة أو تضيق الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من دون شد الأزر هذا.

١٨٨- وتنشأ القيمة المضافة للمؤسسات الإنمائية القائمة على المعرفة، كالأونكتاد، من قدرتها على إنتاج أفكار جديدة عن طريق قدراتها البحثية، ومن الخبرة المتراكمة بشأن مشاكل التنمية التي تستمدّها من أنشطتها التنفيذية. وكانت قدرة الأونكتاد على العمل كمركز للبحوث والابتكار المفاهيمي وتحليل السياسات، وبالتالي كمنتج للأفكار ومبادرات السياسة، من الثوابت التي نهج عليها في تأدية مهمته الإنمائية منذ تأسيسه.

١٨٩- ولا سبيل إلى إنجاز مهمة الأونكتاد المتمثلة في تشجيع حوار السياسات البناء بين الدول الأعضاء وفي توفير التوجيه بشأن السياسات الوطنية والبيئة التمكينية المواتية للتجارة والتنمية ما لم تصل نتائج بحوثه والدروس المستفادة من عملياته الميدانية إلى مختلف الأفراد والمؤسسات ممن يؤثر في سياسات الدول الأعضاء ويشارك في صوغها وتنفيذها. وفي هذا السياق، يؤدي بث المعلومات بثا فعالا على نطاق واسع دورا لا غنى عنه في تنفيذ الولايات، ويستدعي هذا الأمر توفير الموارد البشرية والتقنية المناسبة واللازمة لضمان وصول رسالة الأونكتاد إلى الجمهور المستهدف.

١٩٠- إن الأونكتاد، بصفته هيئة إنمائية، يجب أن يمضي بثبات في تأدية مهمته وولايته وأن يستجيب في الوقت نفسه لتطور الاقتصاد العالمي. وسيتمكن الأونكتاد، بتحوّله في الأعوام القادمة إلى مؤسسة قائمة على المعرفة، من التصدي بمزيد من الفعالية لشاغله التقليدي المتعلق بالإنصاف، ومن التكيف في الوقت ذاته مع التغيرات المستجدة في الاقتصاد العالمي وآثارها في التنمية.

- - - - -

(١١) مارغرت ج. أنستي بمساعدة ليلانادا دي سيلفا، *التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا*، تقرير من إعداد الخبراء الاستشاريين المستقلين لدى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، TDB/40(2)/14، ٤ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٢) ترد معلومات شاملة عن تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية في الوثيقة UNCTAD/EDM/Misc.54، المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والمستكملة في الملاحظات المتعلقة بتنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ (UNCTAD/ISS/Misc.239).